الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

المسألة الليبية ومواقف الدول الأوروبية منها (1919- 1952م)

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبة:

العربي رقية

إشراف الأستاذ:

بوعناني العربي

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
د. كلاخي ياقوت	أستاذ محاضر	رئيسا	ابن خلدون - تيارت-
د. خنفار الحبيب	أستاذ محاضر	مناقشا	ابن خلدون - تيارت-
د بوعناني العربي	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا	ابن خلدون - تيارت-

السنة الجامعية: 2021/2020 م

1442/1441 ه

شكر و تقدير

أحمد الله عز وجل على توفيقي لإتمام هذا العمل المتواضع ، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد لإنجازه ، وأخص بالشكر الأستاذ بوعناني لتفضله للإشراف على هذه المذكرة.

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة التي سيكون لها الدور الكبير في تقويم وتثمين هذا العمل.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين وإخوتي.

إلى سدنة العلم والمعرفة و إلى جميع الطلبة الجزائريين

إلى كل من دعمني في مشواري لإتمام هذا البحث

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع رمزا للوفاء وعرفانا بالجميل.

قائمة المختصرات:

تر	ترجمة
ص	الصفحة
ص ص	من الصفحة إلى غاية الصفحة
ط	الطبعة
ع	العدد
د ت	دون تاريخ
د ط	دون طبعة
ح ع 1، 2	الحرب العالمية الأولى، الثانية
ا لو م أ	الولايات المتحدة الأمريكية
P	Page
Vol	Volume

مقدمة

تأرجحت ليبيا بين التبعية الاسمية للدولة العثمانية أثناء حكم الأسرة القرمنلية، وعودتها كولاية عثمانية سنة 1835م إلى أن غزتها إيطاليا سنة 1911م فأحكمت قبضتها على بعض مناطقها، فيما استمرت حركة المقاومة في مناطق أخرى، وفي خضم تدافع الدول الكبرى نحو أتون حرب عالمية تتطلب البحث عن مناصرين وفي ظل تضارب المصالح بين الأطراف المتحاربة كانت الفرصة سانحة لليبيين لإنجاز مشروعهم الوطني في تحرير بلدهم من الاستعمار الإيطالي، غير أنها ضاعت عليهم .

ثم قامت الحرب العالمية الثانية التي رأى فيها الليبيون فرصة أخرى يجب استغلالها من أجل التحرر، فرغم مجرياتها التي أجبرت إيطاليا على الانسحاب من ليبيا نجد أنها كرست فيها سيطرة عسكرية جديدة لبريطانيا وفرنسا حطمت آمال الشعب الليبي الساعي حينها إلى تحقيق الوحدة والاستقلال الذي تأخر إلى غاية سنة 1952م نتيجة لمساومات الدول الاستعمارية الكبرى حول القضية . ومن هذا المنطلق يأتي موضوع الدراسة ليتناول**" المسألة الليبية ومواقف الدول الأوروبية منها 1919- 1952."**

دوافع اختيار موضوع البحث وأهميته:

ترتبط أسباب ودوافع اختيار موضوع البحث بأهميته المتعلقة بالمنطقة محل الدراسة "ليبيا" باعتبارها جزء من وطننا العربي الكبير ودولة جوار بأهمية موقعها الجغرافي شمال القارة الإفريقية التي كانت حلبة صراع وتنافس بين القوى الاستعمارية الكبرى، ثم أهمية المرحلة الزمنية المعنية بالدراسة (1919- 1952م) الممتدة خلال فترة القرن العشرين الذي وصفه الأستاذ محمد حسين هيكل في كتابه الانفجار1967 حرب الثلاثين سنة قائلا:" عندما يكتب تاريخ القرن العشرين...فسوف يبرز هذا القرن باعتباره أخطر العصور التي عاشها الجنس البشري..."؛ فخطورته من خطورة الأحداث والتحولات الهائلة التي شهدها العالم و لعل أبرزها: نشوب حربين عالميتين مدمرتين، قيام وزوال الأنظمة الديكتاتورية في أوروبا" الفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا "، تأسيس هيئة الأمم المتحدة كأداة لحفظ السلم والأمن، انهيار

الدولة العثمانية و تزايد خضوع الدول الإسلامية للاستعمار الأوروبي وبالمقابل تصاعد نشاط الحركات الوطنية التحررية.

فإلى جانب هذه الأهمية وبالنظر إلى تطورات الوضع الراهن في ليبيا كان دافع رغبتي البحث والتعرف على مجريات الوقائع التي جعلت إيطاليا كدولة قومية حديثة تتمكن من احتلال ليبيا وما الموقف الذي تبنته الدول الغربية الامبريالية الكبرى وهيئة الأمم من قضيتها وإسهامات الليبيين بزعمائهم الوطنيين في التخلص من قبضة الاستعمار و تحرير بلادهم.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث أساسا حول حقيقة هامة تتعلق بالتحالف الظرفي الذي تمليه المصلحة (بين القوى الاستعمارية فيما بينها وبين الزعامات المحلية) و موقف الدول الأوروبية (فرنسا وبريطانيا) من مسألة مصير مستعمرة (ليبيا) أصبحت تدير مناطقها وفي السابق كانت تخضع لدولة تحولت إلى خصم (إيطاليا) في ظل وجود هيئة الأمم المتحدة كفيصل في القضايا العالقة:

كيف تأرجح ميزان مسألة الوضع في ليبيا عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى وصولا إلى تحقيق الاستقلال ؟

وتفرعت الإشكالية الرئيسية إلى عدة تساؤلات:

- كيف استأثرت إيطاليا بليبيا كجزء من منطقة كلها محل تنافس لأطماع الدول الأوروبية الكبرى؟

- لماذا فشل الليبيون في بناء دولة وطنية مستقلة بالرغم من الظروف المواتية لهم في نهاية الحرب العالمية الأولى؟ و كيف أثرت على القضية الليبية؟

- ما هي جهود ليبيا العسكرية والسياسية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية وكيف انعكست على مصيرها؟

- كيف كانت مواقف الدول الكبرى حول المسألة الليبية في ظل تسويات ما بعد ح ع 2؟ وكيف عالجت الأمم المتحدة الأمر لبلوغها الاستقلال ؟

مناهج البحث:

أوجز هذه المنهجية التي آمل أن أقدم من خلالها عملا علميا مفيدا يجيب عن فحوى الإشكالية المطروحة :

- الاعتماد على المنهج التاريخي الوصفي و التحليلي في تتبع أحداث أبرز المحطات التي عرفها تاريخ ليبيا في الفترة المدروسة.

- تبني المنهج النقدي والمقارن في دراسة ومناقشة شروط المعاهدات والاتفاقيات وما تعلق بالمواقف الدولية من قضية ليبيا.

- تطبيق النظرة المنهجية التي ترفض اختزال أحداث التاريخ وإنما تستوعب حركة ترابطها وتطورها من الماضي عبر الحاضر إلى المستقبل ما يفسر حرصي على تقديم فصل تمهيدي للربط ما بين الأحداث التاريخية المتعلقة بموضوع البحث.

عرض فصول البحث:

تحقيقا لأهداف الدراسة وللوصول إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية بتساؤلاتها قمت بتقسيم البحث إلى مقدمة، فصل تمهيدي، ثلاثة فصول، خاتمة وقائمة ملاحق بحيث:

تناولت في الفصل التمهيدي المعنون ب" ليبيا تحت وطأة الغزو الإيطالي" الأطماع الاستعمارية الأوروبية في ليبيا ودوافع الغزو الإيطالي لها ثم ردود الفعل على الغزو.

أما الفصل الأول الذي تم عنونته بأثر الحرب العالمية الأولى على المقاومة الليبية فقد بينت فيه كيف أقحمت ليبيا في الحرب، وأشرت إلى قيام الجمهورية الطرابلسية وموقف إيطاليا منها، كما استعرضت مسيرة المفاوضات الإيطالية الليبية مع الجمهورية الطرابلسية والسيدين إدريس السنوسي وعمر المختار.

وفي الفصل الثاني تطرقت إلى المشاركة الليبية في الحرب العالمية الثانية وكيف سيطرت الإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية على مناطق ليبيا كما تناولت النشاط السياسي للأحزاب والهيئات الوطنية.

وتضمن الفصل الأخير الذي جاء تحت عنوان مواقف الدول الأوروبية وقيام الدولة الليبية بدراسة القضية الليبية في المحافل الدولية إلى وضع الدستور وإعلان الاستقلال.

وكانت الخاتمة عبارة عن مجموع النتائج التي خلصت إليها عبر دراسة الموضوع، وقد أرفقت دراستي بجملة من الملاحق التي تتصل بالموضوع.

مصادر البحث ومراجعه:

لألم بموضوع دراستي اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

محمود الشنيطي " قضية ليبيا " الذي يقدم دراسة عن قضية ليبيا منذ مطلع القرن العشرين، التي تعتبر قضية هامة تجلت فيها مساومات الدول الأوروبية الكبرى خاصة بعد انتقالها إلى المحافل الدولية.

مذكرات محمد عثمان الصيد - رئيس سابق للحكومة الليبية - " محطات من تاريخ ليبيا " التي تندرج ضمن الجهود الملخصة التي عرفتها البلاد الليبية لتسجيل تاريخها، فصاحبها قد حرص على تصوير الأحداث التي عاصرها وشارك فيها كشهادة واقعية لكتابة التاريخ الليبي.

نيكولاي إيليتش بروشين " تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969 " الذي يعالج ويناقش بصورة متكاملة موضوع التاريخ الليبي خلال مرحلة طويلة، فهو يقدم معلومات وفيرة عن دسائس الدول الغربية التي جعلت من ليبيا مسرحا لها.

ئي.آ.ف. دي كاندول - حاكم برقة - " الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره " والذي تناول سيرة حياة السيد محمد إدريس السنوسي التي زيفها مروجو دعاية الثورة كمحاولة للتصدي لكل التجريح والافتراءات التي قيلت في حقه.

مجيد خدوري" ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي" كدراسة وافية تتناول قضايا ليبيا السياسية من خلال مقابلات المؤلف مع كبار المسؤولين، فكتابه يمثل ثمرة لجهوده التي قام بها خلال وجوده بليبيا عميدا للجامعة سنة 1957، ثم أثناء زيارته لها سنتي 1959 و1961.

" محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار إلى الاستقلال " للدكتور نقولا زيادة التي ألقاها على طلاب قسم الدراسات التاريخية والجغرافية في معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة سنة 1958م.

صعوبات البحث:

اعترضتني جملة من الصعوبات لمعلوماتي القليلة المتواضعة عن تاريخ ليبيا المعاصر والمؤرخين الذين تناولوه بالدراسة، الأمر الذي تطلب مني بحثا وإطلاعا مطولا على ما توفر لدي من المصادر والمراجع في شكل نسخ رقمية PDF أرهقت نظري، ولا يفوتني في هذا المقام أن أشير إلى أرشيف ديوان أشراف الأدارسة على الموقع الالكتروني aladdarssah.com الذي وجهني إليه أستاذي المؤطر والذي يتوفر على عدد هام منها.

ثم أن الأحداث المتشابكة التي تعرضها إلى جانب اختلاف الرؤى في النظر إلى الأحداث والمواقف مابين ناقد ومقدم للأعذار حسب صعوبة الظروف خاصة في ما تعلق بالسيد محمد إدريس السنوسي واشتراك ليبيا في ح ع 2، الأمر الذي جعلني ألجأ إلى المقاربة بموضوعية.

وفي الختام أرجو أن أكون قد قدمت عملا ملما بجوانب الموضوع، يكون منطلقا لما لا لأعمال أخرى أكثر تمحيصا وتفصيلا.

الفصل التمهيدي

ليبيا تحت وطأة الغزو الإيطالي

أولا: الأطماع الاستعمارية الأوروبية في ليبيا.

ثانيا: دوافع الغزو الإيطالي لليبيا.

ثالثا: ردود الفعل على الغزو الإيطالي.

أولا: الأطماع الاستعمارية الأوروبية في ليبيا:

01- أطماع بريطانيا:

تجلى اهتمام بريطانيا بليبيا بشكل واضح بعد احتلالها لمصر سنة 1882م باعتبارها تمثل فاصلا بين هذه الأخيرة وبين تونس والجزائر مستعمرتي منافستها فرنسا. إذ يكشف تقرير الرحالة البريطاني كوبر خلال رحلته إلى المناطق الداخلية لليبيا 1895- 1896 لأجل دراسة الآثار، بينما غرضه الحقيقي كان الإلمام بأوضاعها، فقد عبرت أفكاره وآراؤه بصدق عن الأطماع البريطانية، حتى أنه نصح ساسة بلاده بالعمل على جعل ليبيا تحت سيطرة دولة لا تصطدم مصالحها ماديا مع المصالح البريطانية ، وطبعا هذا الشرط لا يتوفر في فرنسا.[1]

وقد تراءت لليهود فكرة صهيونية لتحويل ليبيا إلى وطن قومي على إثر اجتماع ومؤتمر كبير لهم في لندن عام 1908م، والذي طالب بالعمل على خلق أساس قوي لفتح باب الهجرة أمام اليهود والإسراع في بسط النفوذ وتأسيس البنوك وشراء الأراضي والسيطرة على التجارة والتسرب إلى أجهزة الحكم القائمة من أجل تحقيق الهدف الصهيوني بتحويل ليبيا وتحديدا إقليم برقة إلى مكان يجتمع فيه اليهود ويشكلون لهم دولة.[2] إلا أن الجهود اليهودية لاستعمار برقة لصالح بريطانيا لم تلبث أن توقفت بسبب تغلب وجهة النظر الصهيونية القائلة بالتركز في فلسطين ثم بسبب الغزو الإيطالي لليبيا. وتجدر الإشارة إلى أن تركيز بريطانيا وقع على برقة لمجاورتها لمصر لذا عملت على تنمية العلاقات الاقتصادية معها. وقد كشفت مراسلات القنصلية الإيطالية في بنغازي عن اهتمام المبعوثين الإيطاليين ورصدهم للنشاط البريطاني في برقة.[3]

02- أطماع فرنسا:

أولت فرنسا اهتماما خاصا لولاية طرابلس الغرب - ليبيا- بعد احتلالها الجزائر سنة 1830م ثم تونس سنة 1881م، نظرا لسياستها التوسعية، فكلنا يدرك أن فرنسا كانت في سعي دائم لتحويل البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة فرنسية، ورغبتها في تخطيط الحدود بين تونس والجزائر

[1] - محمود حسن صالح منسي، الحملة الإيطالية على ليبيا، د ط، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1980، ص 19، 20.
[2] - نهاية محمد صالح الحمداني، نشاط يهود ليبيا في العهد العثماني 1551-1911، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 23، 2016، جامعة الموصل، العراق، ص 53.
[3] - محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 21.

من جهة وطرابلس الغرب من جهة أخرى وسعيا لمد نفوذها عبر الصحراء حتى السودان الأوسط، ولذلك كانت تتطلع للسيطرة على فزان بل وفكرت في السيطرة الكاملة على طرابلس الغرب، كما سعت إلى ضم واحة غدامس إلى تونس لأهميتها الإستراتيجية والتجارية.[1]

03- أطماع إيطاليا:

تطلعت إيطاليا للبحث عن المستعمرات بعد اكتمال وحدتها سنة 1870م، فاتجهت نحو إريتريا في أواخر القرن 19م، ثم لم تلبث أن احتلت ساحل الصومال سنة 1889م وحاولت دخول الحبشة لكنها هزمت في معركة عدوة سنة 1896م فانتقلت بنشاطها إلى ليبيا.[2]

وقد أرادت منافسة إنجلترا وفرنسا في استعمار الشرق، فدرست البلاد العربية دراسة فاحصة فوجدت ليبيا فريسة سهلة المنال بعد ضياع تونس من حسبانها. لذا كان عليها أن تضمن موافقة الدول الأوروبية أولا ثم تهيئة أسباب الاحتلال وتنفيذه، وقد نجحت في الأمر الأول، فاعترفت لإنجلترا بمركزها في مصر ولفرنسا باحتلال المغرب مقابل اعترافها بحقوقها في ليبيا. كما ضمنت موافقة ألمانيا على مشروعها الاستعماري وذلك لقاء دخولها في التحالف الألماني النمساوي الذي أصبح تحالفا ثلاثيا في 20 ماي 1882.[3]

وبعد حصول إيطاليا على اعتراف الدول الأوروبية الكبرى بأطماعها في ليبيا بدأت تقوي نفوذها فيها مستفيدة من ضعف العثمانيين وإهمالهم لها ، فأوجدت بنك دي روما الذي عمد إلى إقراض الفلاحين لقاء رهن أراضيهم ثم الاستيلاء عليها بعد عجزهم عن التسديد، مما جعل هذا البنك مؤسسة اقتصادية هامة.[4] ولكي تغطي هذه المشروعات الاستغلالية المحضة، أنشأت بعض المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي (مستشفى، مدرسة) كما أقامت مكتبا للبريد كثيرا ما اتخذته أداة للتجسس، وفي سنة 1910 أرسلت جمعية التجارة والكشوف الجغرافية بميلانو بعثة استكشافية إلى الأراضي الليبية وكان الكونت سفورزا السياسي الإيطالي أحد أعضائها. [5]

---

[1] - محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص21.
[2] - محمد عبد الله عودة، تاريخ العرب الحديث، د ط، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989، ص 105.
[3] - شوقي أبو خليل، الإسلام و حركات التحرر العربية، ط 1، دار الرشيد، دمشق، 1976، ص 133، 134.
[4] - شوقي أبو خليل، المرجع نفسه، ص 134.
[5] - صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية، جامعة الدول العربية، دار الكتب، القاهرة، 1970، ص 12.

وقد كانت الحكومة الإيطالية تصرح رسميا منذ عام 1905م بنية إيطاليا في الاستيلاء اقتصاديا على ليبيا، إلا أنها فشلت فشلا ذريعا ولم تحقق أية نتيجة على ما يبدو أكثر من زيادة العداء التركي وفقدان عطف العنصر المحلي. وهذا الإخفاق جعل الحكومة تدفع عملها من أجل ليبيا إلى العمق وأن تستعجله وأن تجد الجسور لإرسال حملة عسكرية.[1]

ثانيا: دوافع الغزو الإيطالي لليبيا:

إن مباشرة الدول الأوروبية غزوها للمستعمرات لم يكن وليد الصدفة، وإنما النية لذلك كانت مبيتة مسبقا في ظل تضافر جملة الأسباب والدوافع وتهيؤ مجموعة من الظروف المواتية، فكذلك هو الحال مع الغزو الإيطالي لليبيا. فالواقع الذي تثبته الظواهر البارزة في سلسلة الحوادث والأحداث التي مرت بإيطاليا خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وفي أوائل القرن العشرين، وفي تطورات السياسة الإيطالية غير المستقرة في ذلك الوقت، يؤكد بصورة قاطعة أن إيطاليا كانت تنوي غزو ليبيا وأن سياستها الاستعمارية كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بفكرة التوسع في شمال إفريقيا بصورة عامة وفي ليبيا بصورة خاصة وذلك قبل قيامها بحملتها العدوانية عليها سنة 1911م بعشرات السنين.[2]

01- الدوافع السياسية والقومية:

لقد كانت الدوافع عميقة الجذور تتصل بمخططات إيطاليا الاستعمارية منذ أن حققت وحدتها القومية، فيرجح دافع الغزو هنا بتحقيق المجد القومي بالحصول على المستعمرات في شمال إفريقيا، فقد كانت الدوائر السياسية في إيطاليا تعتبر التوسع بوجه عام وفي القطر الليبي بوجه خاص عملا وطنيا يحقق أهدافا قومية تشعر الشعب الإيطالي بالرضا.[3] فبعد الصدمة التي تلقاها الطليان على يد الأحباش في واقعة عدوة، اعتقدت الحكومة الإيطالية أن الضرورة تقتضي أن تغسل العار الذي لحق بها، فقد قال سيبيو سيغالي Scipio Sighel في كتابه الوطنية

[1] - فرانشسكو مالجيري، الحرب الليبية 1911- 1912، تر. وهبي البوري، د ط، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1978، ص22، 43،42.

[2] - خليفة عبد المجيد المنتصر، ليبيا قبل المحنة وبعدها، د ط، سلسلة الكتاب الليبي 2، طرابلس، 1963، ص09.

[3] - محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 41، 42.

Nazionalismo " إننا يجب أن نقوم أمام العالم أجمع بتعديلات ترضية لما أصابنا من جبن بعد عدوة." [1]

02- الدوافع الاقتصادية والإستراتيجية:

ومن الناحية الاقتصادية لم يكد يحل عام 1890م حتى بدأت إيطاليا فترة نشطة شملت مجالات واسعة في الصناعة والزراعة والخدمات عرفت بفترة الإنتاج الأكبر، تعرض خلالها صانعو القرار السياسي في الحكومة الإيطالية إلى ضغوط عديدة خاصة من المنتجين الذين كانوا يسعون للحصول على أسواق جديدة ، كما توضح دور الماليين كمؤثر في توجيه سياسة البلاد ودفعها نحو الغزو في الدور الذي لعبه بنك روما كوسيلة من وسائل التمهيد للغزو، ولم يلبث أن تحول إلى مؤثر خارجي يطالب بالإسراع بغزو ولاية طرابلس، حيث أخذت إدارته تصرف المبالغ الضخمة وتستخدم علاقتها السياسية للتعجيل بذلك، فقد دخل مديره (باتشيللي) أكثر من مرة في مناقشات مستمرة مع وزير الخارجية الإيطالية (دي سان جوليانو) محاولا إقناعه بأن الحكومة الإيطالية ستجد نفسها مضطرة تحت ضغط الظروف إلى احتلال ولاية طرابلس عاجلا أم آجلا. وبالنظر إلى الأهمية الإستراتيجية لولاية طرابلس العثمانية في تلك الفترة فقد مثلت عامل جذب لساسة إيطاليا، كما أن تداعي الحكم العثماني في الولاية وضعف الدولة العثمانية ككل كان بمثابة عامل تشجيع لتنفيذ خطة الغزو مع تصور احتمالات عالية لنجاحه.[2]

03- الدوافع الدينية:

كانت الدوائر الدينية في إيطاليا تؤيد الغزو، ومن أدلة تحريضها على ذلك ما جاء في رسالة السفير البريطاني في روما بعد نزول القوات الغازية إلى البر: " إن الحزب الكاثوليكي في إيطاليا من أشد المؤيدين لضم طرابلس، ويتضح هذا من أحاديث الأعضاء البارزين من رجال الدين...ومعظم مالية الفاتيكان في يد بنك روما الذي أسهم ماديا في إثارة الرأي العام والذي يعتبر مسؤولا عن توريط حكومته".[3]

---

[1] - فرانسيس ماكولا، حرب إيطاليا من أجل الصحراء ، د ط، منشورات مركز جهاد الليبيين، ليبيا، ص 55.

[2] - عبد المنصف حافظ البوري، الغزو الإيطالي لليبيا دراسات في العلاقات الدولية، د ط، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1983، ص 48، 54، 55، 82.

[3]- محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 43.

وعندما تفجرت في عام 1911م مسألة احتلال إيطاليا لأراضي طرابلس وبرقة بصورة متشنجة ومضطربة فقد كان ذلك نهاية لعمل طويل شاق قام به أنصار التوسع الاستعماري الإيطالي منذ عشرات السنين.[1]

ثالثا: ردود الفعل على الغزو الإيطالي:

01- المقاومة الليبية العثمانية:

كتب جوليتي في مذكراته: " نحن نعلم أنه لا توجد في موانئ ليبيا حصون صالحة وإن وجدت فهي حصون قديمة جدا لا يمكن أن تقوى على مقاومة أي هجوم من أسطول حديث. إن الأسطول الحربي العثماني يتألف من سفن قديمة قليلة العدد لا يمكن أن تكون عائقا لعملياتنا، والحاميات التركية في طرابلس ودرنة وبنغازي وطبرق ومصراتة قليلة بشكل لا يسمح لها باعتراض عمليات نزول جنودنا على الشاطئ."[2]

بدأ غزو الحملة الإيطالية المتألفة من 340000 رجل و6300 حصان و1050 عربة و48 مدفع ميدان و24 مدفع جبل، بقصف درنة يوم 30 سبتمبر سنة 1911م وطرابلس يوم 03 أكتوبر،[3] وبالتحديد على الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء تحت قيادة الأدميرال (فارافيللي) Faravelli واستمر القصف طوال اليوم الرابع، وفي منتصف نهار اليوم الخامس رفرف العلم الإيطالي على قلعة السلطانية بينما تراجعت القوات التركية إلى الداخل.[4]

خلال شهر أكتوبر احتل الطليان طرابلس ودرنة وبنغازي وخمس، وقد كان للدولة العثمانية حوالي 5000 رجل في طرابلس و2000 في برقة.[5] هذه القوات قليلة العدة والعتاد ما كانت لتصمد أمام الغزو لولا نهوض أهالي البلاد في طرابلس وبرقة وتطوعهم للقتال وانضمامهم إلى المعسكرات التركية. ففي طرابلس كان لسليمان الباروني باشا فضل كبير في استنفار القبائل

[1] - فرانشسكو مالجيري، المرجع السابق ص 17.

[2] - نيكولاي إيليتش بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، تر. عماد حاتم، ط 2، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، جانفي 2001، ص117.

[3] - محمود الشنيطي، قضية ليبيا، د ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951، ص 49.

[4] - فرانسيس ماكولا، المرجع السابق، ص 91.

[5] - نشير هنا إلى أن الأدبيات التاريخية تقدم معلومات متفاوتة عن عدد القوات العسكرية النظامية في ليبيا ، فالمؤرخ الإيطالي ك. تشيتشروني يذكر أن الجيوش التركية كانت حوالي 3000 مقاتل أما نيكولا زيادة ف 2210 مقاتل ويفسر الاختلاف كون أن البعض قد أغفلوا حقيقة إرسال القطع العسكرية إلى اليمن قبيل الهجوم الإيطالي على ليبيا. ينظر إلى المرجع السابق لنيكولاي إيليتش بروشين، ص 117.

العربية للجهاد، أما في برقة فقد كتب ممثل السنوسية ووكيل زاويتها الشيخ أحمد العيساوي إلى شيوخ الزوايا القريبة يطلب منهم دعوة المجاهدين للقتال، وما لبثت القوات الوطنية أن اشتبكت مع الغزاة في عدة معارك أهمها معركة بومليانة في 10 أكتوبر، عين زارة في08 ديسمبر، بيرطبراس في 19 ديسمبر وغيرها.

وشاعت الأنباء عن الغزو واستنفر شيوخ زوايا القبائل لنجدة القوة العثمانية التي اتخذت الرجمة عاصمة لها، ولم يلبث شيوخ الزوايا أن انضموا إلى القوات المحاربة وعلى رأسهم السيد عمر المختار شيخ زاوية القصور.[1]

وحسب القيادة الإيطالية لم تكن القوات التركية النظامية السيئة التسليح تلعب أي دور ملموس في العمليات الحربية في ليبيا، فكان سكان البلاد المحليون يتحملون كل أعباء المقاومة.[2]

- معاهدة الصلح:

في 18 أكتوبر 1912م وقع الطليان والعثمانيون معاهدة الصلح في أوشي (لوزان) دون أن استشارة زعماء طرابلس وبرقة ؛معاهدة ذات وجهين فهي من جهة تقر بالسيادة الإيطالية على طرابلس ومن جهة أخرى احتفظت فيها الدولة العثمانية بروابط مع طرابلس تتمثل في تعيين نائب للسلطان يرعى المصالح العثمانية وقاض للبلاد تدفع الدولة راتبهما.[3] وقد أثارت هذه المعاهدة بعض الذهول في صفوف المجاهدين الذين كانوا يعلقون آمالهم على مساعدة العثمانيين، ولما كانت تنص على سحب تركيا لقواتها من طرابلس فإنهم وجدوا أنفسهم محرومين من أي شكل من أشكال العون.[4]

لم يقر أهل البلاد في طرابلس وبرقة بالصلح ولم يقبلوا أن يضعوا السلاح بل قرروا استمرار المقاومة، وبعد انسحاب القوة التركية العاملة في برقة والجبل الأخضر بكامل معداتها وانقطاع المدد عبر الحدود المصرية، وقع عبء مقاومة الغزو الإيطالي على أهالي ليبيا وحدهم، فاشتبك

[1] - محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 49، 50.
[2] - نيكولاي إيليتش بروشين، المرجع السابق، ص 127.
[3] - محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 53، 54.
[4] - نيكولاي إيليتش بروشين، المرجع السابق، ص 145.

المجاهدون مع الطليان في عدة معارك بدأت في فبراير سنة 1914م وانتهت أواخر جويلية أي قبل بدء الحرب العالمية الأولى بأيام قلائل.[1]

02- المواقف الدولية من الغزو الإيطالي:

- موقف الدولة العثمانية:

قبل أن يمضي أسبوع على وقوع الغزو أخذت الحكومة العثمانية تسعى لدى الدول الأوروبية لكي تتوسط في النزاع فاتجهت إلى الحكومة البريطانية وقدمت مقترحا بتحويل ليبيا إلى ولاية تتمتع بالحكم الذاتي ويحكمها خديو مصر عن طريق نائب له (هذا يعني أنها ستصبح تحت حكم بريطانيا) مع منح كل الضمانات والامتيازات الاقتصادية الممكنة لإيطاليا، فكان رأي الحكومة أن إيطاليا لن توافق على التخلي عن ليبيا لمصر. وما عرضته على فرنسا لم يخرج عن المقترح السابق لذا كان رأيها أن الإيطاليين لن يقتنعوا بامتيازات اقتصادية وهم متمسكون بإصرار لامتلاك ليبيا بشكل تام.[2]

وبعد مقاومة شديدة، أدركت إيطاليا عجزها عن إتمام احتلال بقية البلاد فقررت ضرب الدولة العثمانية في أضعف مراكزها، فتوجهت نحو الجزر الاثني عشرة" مجموعة جزر بحر إيجة" لتبدأ عمليات الاحتلال في 23 أفريل 1912م وحين تم لها ذلك في مدة تقل عن الشهر صرحت أنها لن تجلو عنها ما لم تسحب الحكومة العثمانية جنودها وضباطها من ولاية طرابلس وهو ما حصل بموجب معاهدة أوشي شهر أكتوبر 1912م. ولما وقع الصلح صدر الأمر من الأستانة إلى القائد العام التركي أنور بك بأن يغادر برقة، وقبل مغادرته توجه في زيارة إلى الجغبوب لمقابلة السيد أحمد الشريف أين أسر له بأن الدولة العثمانية لن تتخلى عن البلاد بصورة نهائية كما تم التصديق بين الرجلين على تأسيس الحكومة السنوسية لتسد الفراغ الذي يترتب عن انسحاب تركيا من ولاية طرابلس وملحقاتها. وبالإجمال فإن الموقف العثماني حتى زيارة أنور هذه كان ما يزال متذبذبا بين التسليم وترك البلاد وقبول الصلح أو مساعدة الأهالي بشكل يحفظ ماء الوجه أمام العالم الإسلامي باعتبار أن الدولة العثمانية مسؤولة عن حماية ديار الإسلام .[3]

---

[1] - محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 54، 60.

[2] - محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 138.

[3] - مصطفى علي هويدي، الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولى، سلسلة الدراسات التاريخية 7، د ط، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1988، ص ص 39- 42.

ـ موقف الدول الأوروبية:

كانت النمسا و ألمانيا بصورة خاصة في الأيام الأولى من الحرب تضغطان من أجل وضع حد للصراع في أسرع وقت.[1] فقد طلبت الحكومة العثمانية من النمسا أن تبذل مساعيها لحل المشكلة الليبية حتى بعد إعلان الحرب. فتدخلت فعلا واستدعى وزير خارجيتها سفير إيطاليا بعد يومين من إعلان الحرب في 03 أكتوبر1911م وأبلغه باستعداد الحكومة العثمانية للدخول في مفاوضات والنظر بعين الاعتبار في جميع مطالب الحكومة الإيطالية، كما قام سفيرها في روما بمقابلة وزير خارجية إيطاليا وأفهمه بصورة ودية أنه يمكن الوصول إلى حل المشكلة بصورة سلمية وهي أن تتعهد إيطاليا رغم احتلالها للبلاد بالإبقاء على السيادة الاسمية للسلطان فيها.[2]

أما ألمانيا فقد صرحت منذ أول أكتوبر بأنها مستعدة للعمل من أجل الوصول إلى حلول سلمية وأن تقوم في الوقت المناسب بدور الوسيطة، وفي 25 أكتوبر ألحت برلين على السفارة الإيطالية عن طريق وزير الخارجية زميرمان ناصحة بالتساهل مع تركيا ومؤكدة أن ألمانيا لو ألحت على الباب العالي لإرغامه على التنازل فإن الحكومة البريطانية سرعان ما تستغل الوضع لتظهر للأتراك أن الألمان أصدقاء ومستشارون خبثاء ،كما أن شكوك الألمان كانت تتجه أيضا نحو روسيا التي كان في إمكانها أن تنتهز الفرصة لحل مشكلة المضائق لصالحها.[3]

وتحركت الحكومة الروسية بدورها بعد أن أخذت موافقة الحكومتين الفرنسية والبريطانية عن طريق سفيرها في روما عارضة توسطها، واضعة نصب عينها تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى خاصة فيما تعلق بتغيير نظام المضائق العثمانية وفتحها أمام سفنها وزيادة نفوذها في منطقة البلقان على حساب أطماع النمسا والمجر.[4]

ومع هذا فإن المبادرة الأكثر موضوعية لحل المشكلة الليبية جاءت من بطرسبرغ، ففي 25 ديسمبر قام سازونوف وزير خارجية روسيا بخطوة لدى الحكومات الأوروبية لبذل عمل موحد من أجل حمل الدولة العثمانية على قبول الهدنة. أما فرنسا فقد كان موقفها مؤيدا، لكن ليس بتقديم العون، فقد كانت الدبلوماسية تستلزم من فرنسا شيئا من المداراة، ولذلك فإنه عندما نشب

[1] ـ فرانشسكو مالجيري، المرجع السابق، ص 372.
[2] ـ خليفة عبد المجيد المنتصر، المرجع السابق، ص 116، 117.
[3] ـ فرانشسكو مالجيري، المرجع السابق، ص ص 370- 373.
[4] ـ عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص 304.

القتال في طرابلس قرر مجلس وزراءها ضرورة إصدار إعلان بالحياد. ولما أبلغت بريطانيا الحكومة الفرنسية بطلب الحكومة العثمانية للتدخل لدى الحكومة الإيطالية رد وزير خارجية فرنسا بقوله: " لا يوجد في الوقت الحاضر مجال للتدخل".[1]

[1] - محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 71.

الفصل الأول

أثر الحرب العالمية الأولى على المقاومة الليبية

أولا: ليبيا والحرب العالمية الأولى.

ثانيا: الجمهورية الطرابلسية.

ثالثا: المفاوضات الإيطالية الليبية.

أولا: ليبيا والحرب العالمية الأولى:

كان لقيام الحرب العالمية الأولى أثر بعيد في تطور الحركة الوطنية في ليبيا، فقد كان من شأن هذه الحرب أن تشغل إيطاليا عن استعادة مراكزها المفقودة في ليبيا وتقنع بالاعتصام في سواحل برقة وطرابلس. وكانت فرصة للدولة العثمانية التي أخذت تحاول من جديد استعادة مركزها فيها، وتطمع في أن تتخذ منها مركزا للهجوم من حدودها الشرقية على انجلترا في مصر، ومن حدودها الغربية والجنوبية على فرنسا في تونس والجزائر، وبهذا استطاعت أن تجر أهالي برقة إلى عداوات جديدة ليس لهم فيها مصلحة.[1]

إن الحرب قد صرفت أنظار قوات الحكومة الإيطالية عن ليبيا، لذا أخذ الليبيون يخوضون حربهم لإنهاك وحداتها العسكرية واستنزافها ويشنون الغارات على القوافل والحاميات الصغيرة مستفيدين من امتداد خطوط المواصلات الإيطالية ومصاعب إيصال الذخائر والتموين إلى مختلف المناطق. وراح السيد أحمد الشريف السنوسي يضع خطة لحصار الفيالق الإيطالية في فزان بهدف قطعها عن جميع أنواع الإمدادات.[2]

عمد السلطان العثماني إلى استغلال قيادة أحمد الشريف ونفوذه الروحي في تجهيز حملة ضد الإنجليز في مصر رافعا شعار الجهاد فأوعز إليه مهمة ضرب قواتهم عبر برقة، ومع أن السيد أحمد رفض في البداية خطة الحكومة العثمانية التي تتطلب منه مهادنة إيطاليا ومهاجمة الإنجليز الذين كانوا يساندونه عندما كان في صراع مع فرنسا في الجنوب، إلا أنه وجد نفسه يرتكب خطأ سياسيا بفعل ذلك مدفوعا بمؤامرة دبرها القائد العثماني نوري بك.[3] ودامت الحرب فترة قصيرة، بدأ خلالها الهجوم السنوسي في نوفمبر1915م باحتلال السلوم ثم مرسى مطروح، وفي مارس 1916م كانت قوات بريطانيا قد استرجعتها. [4]

وانتهت المعركة الفاصلة في 26 أفريل 1916، وانسحب السيد أحمد الشريف إلى واحة الجغبوب بعد رفضه لعرض الصلح ومنها إلى العقيلة التي ظل بها إلى أوت 1918 حيث توجه

[1] - محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 64.
[2] - نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص 161.
[3] - علجية بشير العرفي، المغرب العربي مابين الحربين العالميتين 1919-1939م، مجلة العلوم والدراسات، المجلد/العدد 9، ديسمبر2015، جامعة بنغازي- كلية الآداب والعلوم بالمرج، ليبيا، ص 17.
[4] - نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار إلى الاستقلال، معهد الدراسات العربية، قسم الدراسات التاريخية والجغرافية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1958، ص 87.

إلى الأستانة.[1] وقد تنازل عن القيادة السياسية والعسكرية في برقة إلى السيد محمد إدريس السنوسي واحتفظ لنفسه بالزعامة الدينية، فأصبح من الواضح أن إدريس صار زعيما لبرقة في كل شيء. أما فيما يخص طرابلس فقد أرسلت الحكومة العثمانية بداية سليمان الباروني حاملا فرمانا من السلطان يقضي بتعيينه حاكما عليها ليتابع الجهاد. ثم في سنة 1918م أرسلت الأمير عثمان فؤاد كحاكم لها، وكان معه مساعدون من بينهم عبد الرحمن عزام، لكن لما عقدت تركيا الهدنة انسحب الجميع تاركين لأهل البلاد العبء ليحملوه بأنفسهم. [2]

ولما خرجت إيطاليا من ح ع 1 خائرة القوى في الداخل وعاجزة عن إرسال قوات إضافية لتأكيد سيطرتها الفعلية على ليبيا، فكرت في تعديل سياستها فيها تماشيا مع السياسة الجديدة، وما دعت إليه مبادئ مؤتمر الصلح للرئيس الأمريكي ويلسن حول حق الشعوب في تقرير مصيرها، كإرضاء لليبيين المطالبين بالحكم الذاتي معتقدة أن هذا الأمر سيمكنها من حكم ليبيا دون اللجوء إلى القوة.[3] وفي هذا الصدد عبر وزير خارجية إيطاليا شانزر كارلو عن السياسة الجديدة لبلاده بقوله: (رأت حكومتنا أن الوقت قد حان لتجربة التعاون المشترك مع أبناء البلاد، نعطيهم حقوقا مدنية وسياسية كانت محدودة من قبل).[4]

ثانيا: الجمهورية الطرابلسية.

01- قيام الجمهورية الطرابلسية:

بعد عودة سليمان الباروني من اسطنبول سنه 1915م استأنف الجهاد ضد إيطاليا، وقرر أن يستمر في محاربتها إذا ما رفضت الاعتراف باستقلال طرابلس.[5] وبعدما أصدر السلطان العثماني فرمانا بتعيينه واليا عليها وقائدا عاما لقواتها، بدأ في تأسيس حكومة عربية تحت لواء الأستانة وأصدر في 17 أكتوبر 1916 منشورا أعلن فيه إلحاق طرابلس الغرب بالولاية العثمانية وأخذ يرتب لإنشاء حكومة منظمة، إلا أن النزاع بين الزعماء أدى إلى إخفاقه.[6]

[1] - علجية بشير العرفي، المرجع السابق، ص 17.
[2] - نقولا زيادة، المصدر السابق، ص 87.
[3] - شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص 284.
[4] -Schanzer Carlo, Italian Colonial in north Africa, vol.1, 1924, p45.
[5] - مجيد خدوري، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، د ط، دار الثقافة، بيروت، 1966، ص 32.
[6] - علجية بشير العرفي، المرجع السابق، ص 18.

وفي ماي 1918 أوفدت الحكومة العثمانية الأمير عثمان فؤاد إلى طرابلس ليتسلم القيادة العليا في إفريقيا الشمالية، وإزالة الخلافات القائمة في صفوف المجاهدين وتوحيد القيادة الوطنية في شقي ليبيا (برقة وطرابلس). وقد نجحت جهود الاجتماعات العديدة التي عقدها للزعماء في الفترة من ماي إلى سبتمبر 1918 في توحيد الزعامات في طرابلس فقط. وبعد ذلك استقر الرأي تحت نصيحة عبد الرحمن عزام على إنشاء جمهورية في طرابلس على نحو يكفل لكل زعيم من كبار الزعماء الطرابلسيين مكانا بارزا في شؤون الحكم مساواة مع باقي الأعضاء.[1]

في 16 نوفمبر 1918م خطب عبد الرحمن عزام في الوفود الطرابلسية المجتمعة بجامع المجابرة بمسلاتة طارحا فكرة إنشاء حكومة وطنية تتولى أمور البلاد فاستجاب الجميع لذلك وسميت بالجمهورية الطرابلسية، جمهورية يمكن اعتبارها محاولة مبكرة لإقامة دولة مستقلة لها دستورها ومؤسساتها وهياكلها. فتشكل مجلس إدارتها من أربعة أعضاء من أقوى الزعماء نفوذا على سكان منطقتهم (سليمان الباروني، أحمد بك المريض، رمضان بك السويحلي، عبد النبي بك بالخير)، إلى جانب مجلس شورى الجمهورية كهيئة ثانية مساعدة من 24 عضوا، إضافة إلى هيئة ثالثة عرفت بمجلس الجمهورية الشرعي أسندت عضويته إلى أربعة من كبار العلماء يختص في الأعمال والأحكام القضائية.[2]

وفي يوم 18 نوفمبر أصدر مجلس الجمهورية بلاغا أذاعه في أنحاء البلاد يعلن فيه تأسيس الجمهورية، وقرر إرسال بلاغ بذلك في اليوم نفسه إلى الحكومات الإيطالية والإنجليزية والفرنسية وإلى الرئيس ولسن.[3]

وبعد تلقي حكومة إيطاليا بلاغ قيام الجمهورية الطرابلسية رفضت الاعتراف بها ومارست القوة ضد الطرابلسيين لكن دون جدوى، واضطرت لدخول مفاوضات انتهت بإبرام صلح "سواني بنيادم" في 17 أفريل 1919م بقرية سواني بنيادم الواقعة غرب مدينة طرابلس بنحو 12 كم.[4]

[1] - عبد العظيم رمضان، الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة، د ط، دار المعارف، القاهرة، 1985، ص 206.
[2] - علي محمد محمد الصلابي، تاريخ الحركة السنوسية في إفريقيا، ط 3، دار المعرفة، بيروت، 2009، ص ص386- 388.
[3] - عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 206.
[4] - علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص398، 399.

- صلح سواني بنيادم:

بانتهاء المفاوضات في 14 أفريل 1919، دعا الوالي الإيطالي غاريوني Garioni الزعماء الطرابلسيين إلى قصر الحكومة بطرابلس، وأبلغهم قرارا للحكومة الإيطالية يعود تاريخه إلى 04 مارس 1919، ويشتمل على أحد عشر مبدأ تتضمن: الاعتراف بمنح الجنسية الإيطالية للعرب في طرابلس، خضوع الطرابلسيين لقوانينهم الخاصة بالأحوال الشخصية ونظام الإرث، ضمان الحريات الشخصية، الاعتراف بحق الطرابلسيين في شغل الوظائف المدنية والعسكرية ومزاولة المهن الحرة، تعميم الضرائب العامة وضرورة موافقة المجالس الوطنية المنتخبة قبل البت في نوع الضريبة التي يراد جبايتها وفي طرق توزيعها. وعلى إثر هذا البلاغ تم إبرام اتفاقية صلح بين إيطاليا والجمهورية الطرابلسية في 21 أفريل 1919، صارت تعرف باسم صلح شلية الزيتوني أو صلح سواني بنيادم.[1]

كان الصلح بلا شك مكسبا لزعماء الجمهورية الطرابلسية، إذ وافقت الحكومة الإيطالية على الاعتراف بحق الجنسية للأهالي المسلمين واحترام العادات والتقاليد المحلية، حق التمثيل في الحكومة بطرابلس وانتخاب برلمان طرابلسي، وبمنتهى السرعة تم تعين ثمانية أعيان كممثلين للجمهورية في طرابلس. لكنه أثار بتلك الشروط الاستياء في بعض الأوساط الإيطالية من أنصار الحرب الاستعمارية، إذ كتب المارشال بادوليو معلقا على الأحداث: (لقد أقمنا في واقع الحال ملهاة بشعة ومهزلة حقيقية). بينما استقبلته الأوساط الديمقراطية الشعبية هناك بفرح فقد مكن وقف الحرب من تسريح الجيش، وبالتالي وقف الأعباء المرهقة للمصاريف الحربية.[2] واعتبر الطرابلسيون ذلك الصلح انتصارا سياسيا وحربيا على خصمهم العنيد، وأصدرت بعدها إيطاليا القانون الأساسي. وعلق غراتسياني على فوز العرب بهذا القانون فقال: (تلاشى به كل أمل لسيادتنا الفعلية على طرابلس، وأصبح السبيل ممهدا للطمات شديدة نتلقاها... وقد كان من

[1] - عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 208.
[2] - نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، أطروحة دكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019-2020، ص 222.

جانبنا تسليما حقيقيا، وهذا الدستور يمنح عرب طرابلس تفوقا وامتيازات مدنية وسياسية واسعة، دون أن يتحملوا أعباء واجبات ثقيلة، في مقابل ممارسة الحرية بمفهومها الحديث).[1]

02- القانون الأساسي:

أصدرت الحكومة الإيطالية قانونا أساسيا لكل من برقة وطرابلس، يتضمن إقامة مجلس نيابي يختص بالنظر في شؤون الضرائب، ويختلف تكوينه في طرابلس عنه في برقة تبعا للتركيب الاجتماعي؛ في طرابلس عينت دائرة لكل 20000 نسمة وفي برقة يمثل النائب قبيلته، ويشترك في المجلس بعض الموظفين الإيطاليين بحكم مناصبهم ويقوم النواب باختيار أعضاء الحكومة الذين يساعدون الحاكم الإيطالي، ويشير القانون إلى احترام التقاليد الوطنية ولغة البلاد ودينها. إن صدور هذا القانون يعتبر في حد ذاته تسليما بمبدأ السيادة الإيطالية لأن حق الأهالي في الانتخاب يستمد من صفتهم كمواطنين إيطاليين، كما أن وجود مجلس يختص بفرض الضرائب إنما هو استمرار لمفهوم قديم عند الغرب للنظام البرلماني وهو أن دافعي الضرائب لابد أن يكون لهم رأي في تحديدها.[2]

- القانون الأساسي لطرابلس 1919/06/01:

أهم ما ينص عليه القانون هو احترام الحقوق المدنية والسياسية والحريات الدينية الفردية والعامة والمساواة في فرض الضرائب، ويسمح بالتدريس الخاص تحت إشراف الحكومة وبتدريس المواد باللغة العربية في المدارس الابتدائية والمتوسطة على أن تدرس اللغة الإيطالية بعد السنوات الثلاث الأولى. أما فيما يتعلق بالحكومة فقد أقر تعيين وال من قبل ملك إيطاليا ومجلس نواب محلي منتخب بعض أعضائه معينون بحكم طبيعة الوظائف التي يشغلونها.[3]

- القانون الأساسي لبرقة 1919/10/31:

منحت إيطاليا برقة قانونا أساسيا ينص على أن يعين وال يشرف على الشؤون المدنية والعسكرية فيها، ويكون لها مجلس نواب محلي يتألف من نواب عن القبائل والحضر بحيث

[1] - علي محمد محمد الصلابي، تاريخ الحركة السنوسية، مرجع سابق، ص 299.
[2] - صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 25، 26.
[3] - نقولا زيادة، المصدر السابق، ص 95.

يضاف إليهم عدد من الأعضاء المعينين يجلسون فيه بحق وظائفهم، أما إدارة البلاد فتتم على أساس تنظيم إدارة مدنية وعسكرية يعين رؤساؤها بأمر ملكي.[1]

كان لكل ولاية برلمانها الخاص ومجلس حكومتها ومجالسها المحلية وكانت جميع الأوامر أو اللوائح التي يقصد منها تطبيق القانون الأساسي تعرض على البرلمان لإقرارها قبل صدورها، كما كان البرلمان ينظر في الضرائب المباشرة ويبحث في المنافع العامة وكان له الحق في أن يناقش الإدارة الإيطالية في المسائل الإدارية.[2]

وقد احتاجت السلطات الإيطالية لإظهار القوة كي تضع هذا القانون موضع التنفيذ على الأقل بالنسبة لطرابلس التي أبدت معارضة شديدة للنظام الجديد، فقد احتج سكانها على أن البلاد لا يمكن أن تقبل إلا بأمير مسلم، فتشكلت بها هيئة الإصلاح المركزية التي اعترضت على التعاون مع إيطاليا في إطار القانون الأساسي إيطاليا.[3]

وأدرك مشايخ القبائل خطورة المبادرة الإيطالية في منح القانون، ثم مراوغتها في تنفيذه، فعقد نحو مئة من كبارهم اجتماعا في أجدابيا قرروا فيه عدم القبول بالإيطاليين إلا في المدن الساحلية. ويتضح من إعلان الدستور من جهة وقرار المشايخ من جهة أخرى، أنه من الضروري المبادرة إلى مفاوضات جديدة لعلها تؤدي إلى وضع الأمور في نصابها وبالفعل بدأت المفاوضات، ووقع الاتفاق المعروف باتفاقية الرجمة في 25 أكتوبر1920. كما اجتمع زعماء الحركة الوطنية وممثلون عن القسم الأكبر من المناطق الطرابلسية في غريان في نوفمبر 1920 لبحث القضية من أساسها.[4]

03- الاتحاد بين برقة وطرابلس:

كانت الظروف في طرابلس تضغط على يد فريق هام من زعمائها للاتجاه نحو الوحدة بين برقة وطرابلس، فالإيطاليون لم يبدوا جديتهم في تنفيذ بنود اتفاقية الصلح ولا القانون

[1] - نقولا زيادة، المصدر السابق، ص 91.
[2]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 29.
[3]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 26، 28.
[4]- نقولا زيادة، المصدر السابق، ص 92، 96.

الأساسي، بل عمدوا إلى إيقاع الفرقة والفتنة والمنازعات بين الأعيان وزعماء العشائر. وبعد عدة صعوبات وانشقاقات اهتدى عقلاء طرابلس إلى فكرة توحيد القطر الليبي.[1]

- مؤتمر غريان:

على إثر الفراغ السياسي الذي أحدثه فشل مشروع الجمهورية الطرابلسية، بادر زعماء الحركة الوطنية في طرابلس إلى العمل لتدارك الموقف فعقدوا مؤتمرا في غريان شهر نوفمبر 1920.[2] حضره ممثلو جميع المناطق المحتلة من قبل الطليان باستثناء ممثلي منطقة الجبل الغربية، وبعد مداولات ومشاورات انتخب المؤتمر هيئة سياسية جديدة لملء فراغ القيادة السياسية للجمهورية، وتكونت الهيئة من واحد وعشرين عضوا برئاسة الشيخ أحمد المريض وعبد الرحمن عزام كمستشار للهيئة الجديدة التي سميت بهيئة الإصلاح المركزية.[3]

وانتخب في الجلسة مندوبون للإجراء المفاوضات مع الحكومة الإيطالية من أجل إجبارها على الكف عن سياسة الدسائس والتخريب التي تثير الشغب في البلاد وعلى أن تنفذ التزاماتها المتعلقة بإصدار القانون الأساسي.[4]

و أصدر المؤتمر بعد انتهاء جلساته قرارا هذا نصه: (إن الحالة التي آلت إليها البلاد لا يمكن تحسينها إلا بإقامة حكومة قادرة ومؤسسة على ما يحقق الشرع الإسلامي بزعامة مسلم ينتخب من الأمة ولا يعزل إلا بحجة شرعية وإقرار مجلس النواب، وتكون له السلطة الدينية والمدنية والعسكرية بأكملها بموجب دستور تقره الأمة بواسطة نوابها، وأن يشمل حكمه جميع البلاد بحدودها المعروفة).[5]

ومن الناحية العملية فإن قرار تشكيل حكومة يرأسها مسلم وتأكيد فكرة النضال المشترك قد وضع الأسس لانتخاب إدريس السنوسي للمنصب مادام السنوسيون لا يقبلون الخضوع لغير السلطة التي تعود إلى أفراد الأسرة السنوسية. وعلى الفور شرع في تنفيذ مقررات المؤتمر، فأرسل وفد برئاسة خالد القرقني إلى روما ليعرض البيان على الحكومة الإيطالية، فرفضت

[1] - عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 211.
[2] - جاسم محمد حسن العدول وآخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، د ط، دار ابن الأثير، العراق، 2005، ص 437.
[3] - نبيل لزعر، المرجع السابق، ص 224.
[4] - نيكولاي إيليتش بروشين، المرجع السابق، ص 207.
[5] - علي محمد محمد الصلابي، تاريخ الحركة السنوسية، مرجع سابق، ص 406.

إجراء المفاوضات الرسمية معه زاعمة بأنه غير مفوض بتمثيل طرابلس بأسرها، فعاد بعد أن أمضى قرابة تسعة أشهر دون أن يحقق أية نتيجة.[1]

- مؤتمر سرت:

كان الاتجاه بعد انعقاد مؤتمر غريان يسير نحو تكوين اتحاد بين برقة وطرابلس، فانتدبت هيئة الإصلاح وفدا للمفاوضة مع السنوسية على رأسه أحمد السويحلي وعبد الرحمن عزام. فاجتمع الوفد في ديسمبر 1921 بسرت مع مندوبي السنوسية وعلى رأسهم الشيخ صالح الأطيوش، ووقع الفريقان بعد البحث ميثاقا للكفاح والتعاون، عرف باتفاقية سرت،[2] التي أكدت على مقررات مؤتمر غريان. نصت الاتفاقية على تظافر جهود طرابلس وبرقة لمجابهة العدو المشترك، وعلى ضرورة توحيد زعامة البلاد وعلى تشكيل مجلس تأسيسي من ممثلين عن الولايتين لوضع قانون أساسي للبلاد. كما نصت على الحيلولة دون تمكين إيطاليا من توسيع رقعة احتلالها، ومنع قيام أي من الطرفين بعقد هدنة أو صلح معها من جانب واحد. وقد اشترط لسريان مفعول الاتفاقية حصولها على موافقة كل من حكومة برقة وهيئة الإصلاح المركزية في طرابلس.[3]

وكانت الحكومة الإيطالية تتابع أخبار ما يدور بين برقة وطرابلس، فتخوفها من الوصول إلى اتفاق لا يحمد عقباه، قررت احتلال مصراتة ليبدأ الجهاد من جديد، ثم دعا الطليان إلى عقد مفاوضات في فندق الشريف لكسب الوقت وانتظار المدد، واتضح ذلك للمجاهدين، وما لبثت أن انقطعت في 10 أفريل 1922، لتندلع الحرب مرة أخرى، وأصبح الطليان يتوغلون في طرابلس، والمجاهدون يتراجعون أمام هجماتهم الشرسة. فرأى الطرابلسيون أن يرسلوا وفدا إلى إدريس السنوسي المتواجد بأجدابيا ليبايعوه بالإمارة، غير أنه اعتذر عن الذهاب إلى طرابلس لشدة الحر وسوء حالته الصحية، ووعد بالسفر عندما تتحسن صحته. وبعد ذلك تقرر أن يذهب بشير السعداوي على رأس وفد لتسليمه كتاب البيعة التي قبلها في 22 نوفمبر

[1] - نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص 207، 208.
[2] - محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 95.
[3] - جاسم محمد حسن العدول وآخرون، المرجع السابق، ص 437.

1922م.[1] بعد أن استشار أنصاره في برقة في مؤتمر عقد في جردس العبيد خصيصا لبحث هذه القضية.[2]

لما منح السيد إدريس إمارة برقة وطرابلس رسميا وجد نفسه في موقف محرج، ذلك أنه لم يكن باستطاعته أن يعرض عن مثل هذا الواجب الوطني فينفر زعماء طرابلس، ولم يكن راغبا من جهة أخرى في خصومة مع الإيطاليين حول هذه المسألة، فكان الرأي بعد دراسة وافية للتطورات السياسية والعسكرية أن يغادر البلاد إلى مصر للعلاج متعللا بسوء حالته الصحية وكان ذلك في 21 ديسمبر 1922م.[3] وقبل مغادرته حاول تنظيم أمور البلاد فعين أخاه السيد محمد الرضا نائبا عنه لتسيير شؤون الإمارة ووزع الاختصاصات للعمليات الحربية فعين السيد عمر المختار لقيادة البطنان والجبل الأخضر وما بينهما.[4]

ثالثا: المفاوضات الإيطالية الليبية.

01- المفاوضات مع الجمهورية الطرابلسية:

حاولت السلطات الإيطالية تصفية الجمهورية بتشديد العمليات العسكرية ضدها، إلا أن شجاعة المجاهدين اضطرت الحكومة الإيطالية إلى طلب الدخول في مباحثات صلح طلب خلاله المفاوضون الطرابلسيون الجنسية الإيطالية بكل ما تعطيه من حقوق فتم رفض الطلب وانقطعت المفاوضات.[5]

وبعد فشل العمليات العسكرية المتجددة التي استمرت حتى فيفري 1919، ومع اقتناع الأوساط الاجتماعية الإيطالية أكثر فأكثر بأن مشكلة استعمار طرابلس لا يمكن حلها بالحرب، وبتزايد عدد أنصار الحل السلمي للقضية، اتسعت في الصحف الاشتراكية الحملة الداعية إلى إيقاف الحرب التي طالت وعقد الصلح، فلم تجد سلطات إيطاليا بدا من استئناف المفاوضات مرة أخرى[6].

[1] - علي محمد محمد الصلابي، تاريخ الحركة السنوسية، مرجع سابق، ص 408، 409.
[2] - نقولا زيادة، المصدر السابق، ص 98.
[3] - مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 34، 35.
[4] - محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات أعدها للنشر طلحة جبريل، ط 1، طوب للاستثمارات والخدمات، الرباط، 1996، ص 26.
[5] - عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 207
[6] - نكولاي إليتش بروشين، المرجع السابق، 197.

فقدم أعضاء الجمهورية مطالب معتدلة للغاية في 8 أفريل 1919 تحت عنوان " مواد دستورية يعرضها مجلس الجمهورية الطرابلسية لتأسيس إمارة حرة بطرابلس الغرب تحت إشراف الحكومة الإيطالية على أن تكون الشريعة الغراء قانونها الأساسي"، فقد اكتفوا بطلب تنصيب أمير مسلم وتأسيس برلمان يكون ثلاثة أرباع أعضائه من المسلمين والربع الباقي من الطليان واليهود، وتأليف جيش وطني من خمسة آلاف جندي تكون الخدمة فيه إجبارية، وسك عملة عربية، ووضع علم وطني للإمارة، وجعل التعليم الابتدائي إجباريا، وتأسيس محاكم مختلطة للفصل بين العرب والطليان. وفي نص لاحق أعرب الطرابلسيين عن اعترافهم للحكومة الإيطالية بأن إمارتهم صارت تحت إشرافها، يقبلون بإنشاء مراكز عسكرية إيطالية في البلاد، وأن يمثل مصالحها في الخارج رجال السلك الدبلوماسي الإيطالي، وكذا ترأسهم مجلس الخارجية، إلى جانب المحافظة على مصالح الطليان الاقتصادية. وفي مقابل كل هذه التنازلات من جانبهم نجد أنهم لم يتمسكوا إلا بضرورة المساواة في المعاملة بين الطرابلسيين والطليان. وانتهت المفاوضات يوم 14 أفريل 1919.[1] لتتوج بصلح سواني بنيادم - تمت الإشارة إليه سابقا- ثم إن الفترة التي تلت الصلح يتم اعتبارها من أتعس فترات التاريخ الليبي المعاصر، لم تستطع خلالها الحكومة الوطنية التي تكونت أن تصنع شيئا، وكل ما تقرره لا ينفذ لأن الزعامات كانت تتصارع داخلها.[2]

02- التفاوض مع محمد إدريس السنوسي:

تولى محمد إدريس السنوسي زعامة الحركة السنوسية في ظروف شديدة الصعوبة واستطاع أن يقود قبائل برقة بحكمة وسياسة وحزم فدخل في مفاوضات مع بريطانيا وإيطاليا لكي يحقق بعض المصالح لشعبه وبلاده.[3]

بالنظر إلى ظروف الفوضى السياسية الشاملة التي عمت مناطق ليبيا أثناء الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الأولى وسادها التنافس الشديد على مكان الصدارة بين عدة زعماء أقوياء من فئات شتى، فقد تعذر على الطرابلسيين أن يتفقوا على حل مع الإيطاليين بقدر ما تقاعسوا عن التعاون مع إخوانهم في برقة، أما بالنسبة لهذه الأخيرة فإن السيد إدريس ظل يدير دفة العلاقات

[1] - عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 207، 208.
[2] - علي محمد محمد الصلابي، تاريخ الحركة السنوسية، مرجع سابق، ص 403.
[3] - علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، ط1، مكتبة التابعين، القاهرة، مصر، 2001، ص6.

بمنتهى الحذر واللباقة فقد كان مقتنعا بالحاجة إلى تسوية سلمية ودائمة مع الإيطاليين كما أدرك هؤلاء بدورهم أن النفوذ السنوسي لازم لتهدئة الأوضاع في البلاد.[1] فاتجهت الحكومة الإيطالية بعد تسوية علاقاتها مع الطرابلسيين إلى التوصل مع حكومة محمد إدريس السنوسي إلى اتفاق مماثل يحل محل اتفاقية عكرمة المؤقتة لسنة 1917م.[2] وأسفرت المفاوضات التي جرت بين الطرفين عن عقد اتفاقية الرجمة.

- اتفاقية الرجمة 1920/10/25:

عقد السيد إدريس اتفاقية الرجمة التي تعد تدعيما للقانون الأساسي في برقة، وقد قام بصياغتها الحاكم الإيطالي "جياكومو مارتينو" المتحمس لسياسة الحكم المباشر. هذه الاتفاقية تعترف للسيد إدريس بلقب الإمارة وتسمح له أن يميز أتباعه وإدارته بعلم خاص وأن تكون له تحية رسمية معينة حينما يحل بالأراضي المحتلة. كما وقد خصصت له أربع واحات داخلية بعد تخليه عن الجبل الأخضر قلب برقة النابض هي الجغبوب، الكفرة، عجيلة وأجدابيا التي كانت مقره الدائم.[3] لأنه وبموجب الاتفاقية قد تم تقسيم برقة إلى قسمين: قسم شمالي يشمل السواحل وبعض الجبل الأخضر خاضع للسيادة الإيطالية، وآخر جنوبي داخلي ويشمل الجغبوب، عجيلة، جالو والكفرة، يشكل الإمارة السنوسية، والخط الذي يمتد جنوبي خميس والسلوق والرجمة إلى شمالي الأبيار ثم يمر بغوط ساس وشمالي القصور وجنوبي سيدي رافع (الزاوية البيضاء) والصفصاف ومرتوبة وتميمي إلى طبرق يمثل الحد الفاصل بين المنطقتين.[4]

يمكنا القول بأن السيد إدريس قد أصبح في الحقيقة ووفقا للاتفاقية أشبه بموظف لدى الحكومة الإيطالية، كونها نصت على تخصيص اعتمادات مالية سخية للإنفاق الحكومي منها 36 ألف ليرة إيطالية أي ما يعادل 685 جنيها إسترلينيا كمرتب شهري للأمير شخصيا، بالإضافة إلى مبلغ مليونين وستمائة ألف ليرة أي 28305 من الجنيهات الإسترلينية سنويا

[1]- ئي.آ.ف.دي كاندول، الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره، الناشر محمد عبده بن غلبون، 1988، ص37، 38.
[2] - اتفاقية عكرمة أو طبرق 1917/04/16 أعلن فيها الطرفان عن رغبتهما في إنهاء القتال في برقة على أن" يلتزم الإيطاليون بالوقوف عند نقطهم التي يحتلونها وقت إبرام الاتفاق فعلا، ونفس الأمر بالنسبة للسنوسيين وبذلك تحددت مناطق النفوذ، وكذا تأمين الحدود بين مصر وبرقة والاعتراف بواحة الجغبوب أرضا مصرية مع بقاء الإدارة المحلية في يد السيد إدريس بطريق الوكالة". ينظر: عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 204.
[3]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 27.
[4]- نقولا زيادة، المصدر السابق، ص 92.

للمصروفات العامة و93 ألف ليرة شهريا أي ألف جنيه إسترليني لأفراد أسرته، كما تتكفل بدفع مرتبات الشرطة والجيش ومشايخ القبائل والزوايا. وفي المقابل تعهد السيد إدريس بتحديد عدد القوات التابعة له و حل سائر المعسكرات والمواقع المسلحة وغيرها من التنظيمات السنوسية ذات الطابع السياسي، الإداري أو العسكري في ظرف ثمانية أشهر، ولعل هذا هو أخطر التنازلات التي تضمنتها. أما أهم ما ورد فيها هو الاعتراف بالسيد إدريس كأمير سنوسي لإدارة تمارس الحكم الذاتي مقرها في أجدابيا وبهذا يكون قد انتزع الاعتراف الرسمي الأول بميلاد الدولة الليبية وتصبح حكومة أجدابيا أول حكومة وطنية برقاوية.[1]

وأدمجت في صلب الاتفاقية القواعد والمبادئ التي تضمنها القانون الأساسي الذي وضعته الحكومة الإيطالية لبرقة على غرار القانون الأساسي لطرابلس مع مراعاة الظروف الاجتماعية لكل من الولايتين بما يعزز الروح القبلية لدى القبائل، وإضعاف نفوذ السنوسية داخل البلاد عن طريق تقسيم سكان برقة إلى قبائل وبطون لكل منها مجلس انتخابي يدعى مجلس الشيوخ. [2]

ثم لاحت المشكلات بين إيطاليا و السنوسيين حين لم ينفذوا ما تعهدوا به من حل الأدوار (فرق عسكرية تتكون من جنود عرب تابعين للسنوسية) في غضون المدة المحددة، فالسيد إدريس يعي تماما أهمية الإبقاء على الأدوار العسكرية له ولأهل البلاد فلولاها ما كانت إيطاليا لتقدم مثل تلك التنازلات، ثم أن رؤساء المشايخ أصروا على أنهم لا يأمنون على حياتهم من إيطاليا إذا تشتت المراكز وتفرقت جموع الأدوار وسلم المجاهدون سلاحهم. لذلك راح يقدم الأعذار تلو الأخرى في شأن الإبقاء عليها كذريعة الحفاظ على النظام في منطقته، ثم بفضل حنكته استطاع أن يحقق بعض النجاح في مراوغة الحكومة الإيطالية والتهرب من تنفيذ المادة السادسة من اتفاقية الرجمة التي تقضي بحل الأدوار.[3]

وكحل للإشكال الواقع بادر الحاكم الإيطالي دي مارتينو إلى عقد "اتفاقية بومريم" مع السنوسيين في 11 نوفمبر 1921، اتفق بموجبها على أن تدار الأدوار بالمشاركة،[4] أي بنسبة

[1] - دي كاندول ،المرجع السابق، ص38.
[2] - عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 209، 210.
[3] - نبيل لزعر، المرجع السابق، ص 208.
[4] - شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 386.

خمسة إلى أربعة على أن يعين في كل دور ناظر سنوسي وناظر إيطالي. وطبعا فإن هذا الوضع لم يكن يرضي إيطاليا بأي حال من الأحوال لذا نعتبره حلا مؤقتا.[1]

حدث تطور جديد عام 1922 في الموقف الإيطالي إذ استولى الفاشستيون الاستعماريون على السلطة في إيطاليا بقيادة موسوليني، ولكي يصرفوا أنظار الرأي العام الإيطالي ويكسبوا شهرة قاموا بشن هجوم مباغت على مدن وشواطئ ليبيا وتوغلوا إلى الداخل.[2]

بتولي موسوليني السلطة و مباشرته تطبيق سياسة إقرار السلام عن طريق الاحتلال الشامل في 29 جانفي 1923، تكون قد فتحت صفحة جديدة من الكفاح بين الليبيين والإيطاليين و لسياسة الاسترضاء نحو السنوسيين التي تم وضع حد لها، ففي 06 مارس 1923 حل الإيطاليون الجيش المشترك وأسروا على غرة نصف الجيش السنوسي فيه، وفي أول ماي أعلن الحاكم الجديد لويجي بونجوفاني أن جميع الاتفاقيات التي قامت بين إيطاليا والسيد إدريس أصبحت ملغاة.[3]

وبعد بضعة أشهر أعلم الأمير إدريس رسميا بأن كافة عهود ومواثيق إيطاليا مع السنوسيين قد ألغيت،[4] وكان ذلك عن طريق الوزير الإيطالي المفوض في مصر كون أن السيد إدريس كان قد غادر برقة إلى القاهرة في شهر ديسمبر 1922 بعدما أعلنه الزعماء الطرابلسيون أميرا على منطقتهم، وهذا العمل زاد علاقاته بالإيطاليين تعقيدا وأوصل المشكلة إلى نهايتها المحتومة. ولم يعد الأمير إلى برقة حتى تحررت من السيطرة الإيطالية، وظل في منفاه يقود الذين حملوا السلاح على إيطاليا.[5]

ولما بدأ الطليان باحتلال مراكز الحكومة الوطنية في طرابلس (غريان، مسراتة، العزيزية) تفرقت عناصر المقاومة في فزان وبرقة وانقسم الرأي بين زعماء السنوسية، فالغالبية منهم وعلى رأسهم السيد إدريس رأت أن الاستمرار في المقاومة يعد عملية انتحارية، أما "عمر المختار" فقد قرر المضي في المقاومة رغم ضعف الإمكانيات فلم يزد أتباعه عن

[1] - عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 210.
[2] - فيصل محمد موسي، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، د ط، منشورا الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1997، ص 281.
[3] - مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 31.
[4] - علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية، مرجع سابق، ص 416.
[5] - مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 32.

ألف رجل وسلاحهم الرئيسي هو البنادق، إذ لم تتوفر لديهم أكثر من خمسة آلاف بندقية، ومن هنا يتبين عظم العمل الذي قام به البطل الليبي فصموده ثمان سنوات في هذه الظروف أكسبه مكانة خاصة في تاريخ ليبيا الحديث.[1]

03 - المفاوضات مع عمر المختار:

اندلعت معارك الجهاد مرة أخرى بقيادة عمر المختار فيما بين عام 1923- 1931م، وشمل جهاده عدة مناطق في ليبيا. وشهدت سياسة إيطاليا خلال هذه الفترة إجراءات وأساليب تعسفية إزاء الوجود العربي الإسلامي هناك، إذ جرد العرب من السلاح والثروة وهدمت معظم الزوايا التي كان ينطلق منها المجاهدون ورجال الطرق الصوفيه، كما صفيت العناصر القيادية العربية الليبية تصفية جماعية ونصبت المشانق في معظم الأماكن، كما تم نفي الكثيرين إلى الجزر الإيطالية حيث عانوا ظروف الأسر والبرد والجوع.[2]

في بيان للقائد العام الإيطالي الفاشي غراتسياني عن الوقائع التي نشبت بين جنوده والسيد عمر المختار يذكر أنها كانت 263 معركة خلال عشرين شهرا، هذا عدا ما خاضه من المعارك خلال عشرين سنة قبلها.[3] ويتضح هذا الصمود في قول لشيخ المجاهدين عمر المختار: (وإننا في الدفاع عن ديننا ووطننا صامدون وعلى الله في نصرنا متوكلون...إننا حاربناكم ثماني عشرة سنة و لانزال بعون الله نحاربكم ولن تنالوا منا بالتهديد).[4]

ثم أن التقارير الواردة من السفارة الألمانية في روما أوائل عام 1929 والتي تركز على طرابلس وفزان، تشير إلى تصرفات غراتسياني فيهما كشاهد على ما سوف يحدث، فقد أدت الانتصارات التكتيكية الأولية له والتي سار فيها وفق خطة مهاجمة عدوه بالطوابير الميكانيكية المتحركة معتمدا على استطلاع خصمه بالطائرات، إلى أن يلجأ المختار إلى تفادي نفس المصير لرجاله في الجبل الأخضر وذلك بعرض التفاوض على هدنة أو اتفاق لإحلال السلام. فقد جاء في أحد تلك التقارير بتاريخ 25 جوان 1929 أن قيام الإيطاليين بعمليات تمشيط جديدة

[1] - صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 31، 32.
[2] - فيصل محمد موسي، المرجع السابق، ص 281.
[3] - شوقي أبو خليل، المرجع السابق، ص 139.
[4] - مجلة البحوث التاريخية، منشورات مركز جهاد الليبيين، طرابلس، ليبيا، العدد 2، جويلية 1988، ص 4.

منظمة وتعيين المارشال بادوليو حاكما على طرابلس وبرقة أديا بعمر المختار إلى عرض استسلام غير مشروط. غير أن تقريرا لفون ريختهوفن يعطي دليلا على أن المختار عرض شروطا بطلب الاستقلال الكامل وليس الاستسلام غير المشروط، فهو يذكر أنه رفض لقاء بادوليو والتفاوض معه في بنغازي أو بالقرب منها لوقوعها تحت الاحتلال الإيطالي.[1]

ثم أنه بتتبع مجرى الأحداث سندحض الروايات القائلة باستسلامه غير المشروط، ففي 17 شوال 1347ه (28 مارس 1929م) طلب الكولونيل باريلا حاكم المرج الاجتماع بالسيد عمر فتم ذلك في اليوم 25 من شوال (05 أفريل) وكانت جلسة يسودها الاحترام المتبادل، ثم اجتمع الطرفان مجددا في 10 ذي القعدة (19 أفريل) وطال الحديث ولما رأى السيد عمر أنه لا نتيجة ترجى من ذلك طلب من باريلا أن يأتيه بالرضا السنوسي الذي كان أسيرا لديهم آملا أن يحصل منه على معلومات تفيده، وانتهت الجلسة على أن يجتمعوا مرة أخرى. وفي الموعد المحدد 25 ذي القعدة (04 ماي) جاء باريلا بالرضا وطال الاجتماع وانتهت الجلسة كذلك على غير نتيجة. وتوالى طلب الاجتماع بالسيد عمر في الوقت الذي شعر فيه الطليان بضعف مركزه وزعمهم أنه بالإمكان إقناعه بالتخلي عن الجهاد في مقابل بعض التنازلات يوم 08 من ذي الحجة (17 ماي) ثم في 20 منه (29 ماي) وأخيرا في 28(06 جوان) أين اجتمع بالجنرال سيشلياني ومعه دودياشي و باريلا وبعض الأعيان من العرب وتم الاستماع إلى شروط السيد عمر.[2]

قدم عمر المختار شروطه التي تعبر تفاصيلها عن إصراره على المحافظة على الشخصية العربية الإسلامية للبلاد، فهي ترتكز على المطالبة بعودة السيد إدريس السنوسي وحق الإدارة الوطنية في جباية الزكاة، كما تشير إلى حرية العبادة واستخدام العربية كلغة رسمية في ليبيا والتوسع في إنشاء المدارس الدينية الإسلامية وإلغاء شرط التجنيس الذي وضعه الطليان للمشاركة في الحياة السياسية أو تولي الوظائف. وتضمنت الشروط إجراءات عملية عاجلة تمثلت في العفو العام عن المجاهدين وحرية حمل السلاح وضمان مندوبين عن كل من مصر

[1] - هلموت مايخر، عمر المختار والجهاد ضد الاستعمار الإيطالي (نظرة الألمان المعاصرين له)، جامعة هامبورغ، ألمانيا الغربية، تر. سعيد عبد العزيز عبد الله، ص 226.

[2] - الطاهر أحمد الزاوي، عمر المختار الحلقة الأخيرة من الجهاد الوطني في ليبيا، ط 2، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2004، ص ص 120- 123.

وتونس للاتفاق وهذا الشرط بالذات يعني تدويل القضية الليبية آخذين بعين الاعتبار أن كليهما تحت حكم أجنبي (بريطانيا وفرنسا).[1]

ووعد سيشلياني أن يعرض شروط السيد عمر على الوالي بادوليو ممثل السلطة الإيطالية العليا في طرابلس، وحصل أن تم الاجتماع بينهم جميعا في 05 محرم 1348ه (13 جوان 1929م) أين كان للسيد عمر قولا فصلا في مسيرة المفاوضات:" إن حكومتك اتفقت كثيرا مع الطرابلسيين وتعهدت لهم بشروط ولكنها لم تف لهم بشيء منها، فإن كان مصير هذه الهدنة مصير سابقاتها اللهم لا خير لنا فيها، وإن كنتم تريدون راحة البلاد حقيقة فما عليكم إلا أن تحضروا لنا مندوبا من الحكومة المصرية ومندوبا من الحكومة التونسية ثم تمضي هذه الشروط، وبذلك نقدم إلى البلاد خدمة نافعة، ويكون كل منا قد برهن على صدق نيته". فقال بادوليو:" سنحضر مندوبي الدول، وسيتم الاتفاق على ما ذكرت وأنه سيتم الاجتماع مجددا في موعد لاحق". وبعد رجوع بادوليو إلى بنغازي أشاع أنه تم الصلح لكنه لم يعلن شيئا من شروط السيد عمر التي اتفقوا عليها، بل وانتهز الفرصة للتضليل على العرب، ووزع منشورا على السكان يخالف ما اتفق عليه، كله كذب وقلب للحقيقة، لكن لا عجب في ذلك فالإيطاليين جبلوا على الخيانة والكذب. وانتظر السيد عمر رجوع بادوليو مدة شهر فلم يرجع لذا أرسل إلى سيشلياني يستحثه لتعجيل الأمر، فاتفقوا على أن يجتمعوا في 12 صفر 1348ه (18 جويلية 1929م)، ولما تم الاجتماع ذكر السيد عمر بوعدهم فقال سيشلياني أن الاتفاق لا يتم إلا في بنغازي فلم يمانع ذلك وأرسل معه الحسن بن الرضا السنوسي لينوب عنه في إمضاء الصلح على تلك الشروط التي اتفقوا عليها.[2]

ولما حضر المبعوث الحسن إلى بنغازي لتوقيع الصلح أغراه الإيطاليون بوسائل خفية فوقع على شروط تخالف المطالب التي كلفه بها عمر المختار كي يفاوض على أساسها، فلما بلغت هذه الأنباء زعيم المقاومة أرسل منشورا إلى برقة وطرابلس مبررا هذه المفاوضات قائلا "أنه سمع بإيقاف القتال أكثر من مرة على أمل أن يتصل الطليان بالسيد إدريس، وبما أنهم لم يفعلوا ذلك وقد تنكروا لوعودهم بقبول شروطه السابقة، فضلا عن خيانة مبعوثه السنوسي فإنه

[1] - صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 34، 35.
[2] - الطاهر أحمد الزاوي، المصدر السابق، ص ص 127- 130.

يستأنف القتال وحده تاركا مسألة رئاسة الأمة تقرر فيما بعد"، وكانت هذه المرة الأولى التي تخلى فيها عمر المختار عن الزعامة السنوسية.[1]

ولما أيقنت إيطاليا أن مركز السيد عمر لا يؤثر فيه انشقاق الحسن عليه، وأنه من المستحيل أن يحقق لها شيئا مما كانت تعلقه على مناوأته للسيد عمر عزمت القبض عليه وعلى من معه، وفكرت في نقل العرب من حوالي الجبل الأخضر وفصلهم عن المجاهدين لجعلهم في عزلة وتم النقل في شهر سبتمبر من سنة 1930 بداية إلى عين الغزالة أين أمضوا مدة نحو أربعة أشهر ومنها إلى العقيلة، وكان عددهم يبلغ 80 ألفا، ومعهم من الإبل والغنم ما يزيد عن 600 ألف، وقد فتكت بهم الأمراض والجوع، وأحس المختار بخطورة هذا الأمر لكنه صمد في مقاومته، ثم جاء احتلال الكفرة كالصاعقة، فلم يتبق له منفذ يتصل منه بالعالم بعد احتلالها إلا الحدود المصرية المحفوفة بجيوش إيطاليا وطائراتها التي اجتازها المجاهدون بقوة السلاح، لذا عمد غراتسياني إلى مدها بالأسلاك الشائكة على مسافة لا تقل عن 300 كلم.[2]

إن حماسة عمر المختار المتأججة للقتال دفاعا عن حرية شعبه وعقيدته واستقلاله، وعن بلاد العرب والمسلمين، وقدرته على الثبات وتحمل الصعاب، كل ذلك مكنه من الصمود ثمانية أشهر أخرى، وفي معركة النهاية مع الإيطاليين وبينما هو في سرية من رجاله بنحو خمسين فارسا بناحية سلنطة بالجبل الأخضر يستكشف مواقع العدو فوجئ بقوة إيطالية قاتلها فاستشهد أكثر من معه وأصيب هو بجراح وقتل جواده فتم أسره.[3] وكتبت جريدة Vossische Zeitung تعليقا على نهايته في تقريرها(وهكذا تقضى الفروسية في عصر التقنية).[4]

سجن عمر المختار أربعة أيام ثم قدم للمحاكمة يوم الثلاثاء 16 سبتمبر 1931م، محاكمة سارت أجوبتها بنعم على جميع التهم التي نسبت إليه، لم ينكر منها إلا تهمة واحدة كاذبة بأنه قتل الضابطين الطيارين الذين أسرهما فإسلامه وآداب الجهاد يمنعانه من ذلك. وما أثير في نهاية المحاكمة هو موضوع الأموال والمساعدات التي عرضها عليه رجال الاحتلال في المفاوضات

[1] - صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 36.
[2] - الطاهر أحمد الزاوي، المصدر السابق، ص 135، 148، 155.
[3] - شوقي أبو خليل، المرجع السابق، ص 139، 140.
[4] - هلموت مايخر، المرجع السابق، ص 230.

آخرها هدية بادوليو المقدرة بمليون فرنك التي رفضها فلم يغتر المختار بالمال، حتى أن الحكومة الإيطالية لم تجد في جميع سجلاتها أي مال دفعته له طوال سنوات الاحتلال.[1]

وأخيرا نفذوا فيه حكم الإعدام شنقا أمام 20 ألف من العرب الذين حشدوا في بنغازي خصيصا لهذا الغرض، وأخفوا جثته حتى لا يتحول إلى رمز للجهاد الذي قد يستأنفه الوطنيون في وقت لاحق، وباستشهاد البطل عمر المختار توقفت تقريبا أعمال المقاومة الوطنية. ولم يستطع أحد أتباعه يدعى يوسف بوراحيل أن يتابعها أكثر من أربعة أشهر.[2]

[1] - شوقي أبو خليل، المرجع السابق، ص ص 140 - 144.
[2] - صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 37.

الفصل الثاني

انعكاسات الحرب العالمية الثانية على ليبيا.

أولا: إقحام ليبيا في الحرب العالمية الثانية.

ثانيا: سيطرة الإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية على ليبيا.

ثالثا: النشاط السياسي للأحزاب والهيئات الوطنية.

أولا: إقحام ليبيا في الحرب العالمية الثانية:

ما إن أعلنت ح ع 2 في الفاتح من سبتمبر سنة 1939م حتى اتقد نشاط المجاهدين الليبيين من جديد فقد كانت الحرب فرصة لهم لاستئناف الكفاح ضد العدو الإيطالي.

ولقد رأت قوات الحلفاء أن الليبيين عنصر يمكن جذبه في حشد القوى ضد قوات المحور والاستعداد لهجوم إيطالي متوقع، فأسفرت اتصالات بريطانيا بالسنوسيين عن اتفاق مع السيد صفي الدين بتجنيد الطرابلسيين والبرقاويين مقابل أن تكون أجرة الجندي 150 قرشا في الشهر، فشرع يرغب المهاجرين في الانضمام إلى الجيش الانجليزي فلم يستجب له إلا قلة من الفقراء.[1] فالطرابلسيون طالبوا لقاء مساعدتهم بالاعتراف بحق ليبيا في تقرير المصير، ولكن الإنجليز لم يريدوا إلزام أنفسهم بأية تعهدات لذا عرضوا الأجور المالية وهو ما تم رفضه، ونخلص هنا إلى أن الطرابلسيين أرادوا دخول الحرب كجيش لتحرير ليبيا في حين أرادت بريطانيا أن تجعل من مشاركتهم كمرتزقة. وفي الوقت نفسه كان الاتصال مستمرا مع الأمير إدريس السنوسي والمقربين إليه عن طريق الجاسوس الإنجليزي العقيد ج. براميل " لورنس الصحراء الليبية ".[2]

01- تكوين الجيش السنوسي :

لما أعلنت ح ع 2 تجدد السعي بين الليبيين في مصر خاصة في سبيل توحيد الجهود، فعقد اجتماع بين الطرابلسيين والبرقاويين في دار الأمير إدريس بالإسكندرية بتاريخ 20 أكتوبر 1939، تشاوروا فيه حول قضايا البلاد.[3] وقد وقع الخلاف في أوساط اللاجئين هناك حول تفسير مقرراته؛ فزعماء برقة رأوا أنها تعني منح السيد إدريس السنوسي تفويضا مطلقا، أما زعماء طرابلس فأكدوا على وجوب اعتماد مبدأ التشاور قبل اتخاذ أي قرار.[4] وظلوا يتباحثون ثلاثة أيام، ليتوصلوا إلى قرار تفويض الأمير لمفاوضة الحكومة الإنجليزية بشأن تكوين جيش سنوسي مهمته الاشتراك في استرجاع أرض الوطن عند دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا، ولذلك اجتمع الأمير إدريس بالجنرال ويلسن القائد العام للجيوش البريطانية في مصر ليبلغه استعداد الليبيين الموجودين في مصر للدفاع عن الحدود المصرية والزحف مع جيوش

[1] - محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 163، 166.
[2] - نيكولاي إيليتش بروشين، المرجع السابق، ص 258، 260.
[3] - نقولا زيادة، المصدر السابق، ص 119.
[4]- جاسم محمد حسن العدول وآخرون، المرجع السابق، ص 452.

الحلفاء حال دخولها الأراضي الليبية. وبمجرد إعلان إيطاليا الحرب على الحلفاء في جوان 1940م نقل الأمير إدريس مقر إقامته من الإسكندرية إلى القاهرة حتى لا يكون بعيدا عن مقر القيادة العامة، وقد أسفرت المباحثات بينهما عن موافقة الإنجليز لتشكيل الوحدات السنوسية المقاتلة،[1] ووعدوه في حال انتصار الحلفاء باستقلال ليبيا أو على أقل تقدير ألا يعود الحكم الإيطالي إلى برقة، فقبل الأمير الاقتراح ومضى قدما في مشروعه رغم رفض كثير من الطرابلسيين الانخراط في ذلك الجيش اعتقادا منهم أن الحلفاء سيخسرون الحرب أمام دول المحور.[2]

وفي 09 أوت 1940م عقد اجتماع في القاهرة قرر فيه المهاجرون الليبيون بقيادة السيد إدريس السنوسي الانضمام إلى بريطانيا في حربها ضد إيطاليا وتشكيل القوة العربية الليبية التي عرفت باسم الجيش السنوسي.[3] وقد استغرقت مباحثات هذا الاجتماع الذي اتخذ اسم الجمعية الوطنية الليبية ثلاثة أيام، وصدرت عنه سلسلة من القرارات منها:

- منح الثقة التامة بإنجلترا بحجة أنها مدت يد المساعدة لليبيا لتخليصها من الاستعمار الإيطالي.

- الإعلان عن تشكيل الإمارة السنوسية وعن مبايعة إدريس أميرا على طرابلس وبرقة.

- تعيين هيئة تمثل طرابلس وبرقة، وتشكيل مجلس استشاري لمساعدة الأمير.

- دخول الحرب إلى جانب بريطانيا ضد إيطاليا وتحت علم الإمارة السنوسية.

- تأسيس حكومة سنوسية مؤقتة.

- مناشدة الحكومة البريطانية تقديم العون المالي إلى الإمارة لمساعدتها في الإنفاق على التجنيد وعلى الإدارة الحكومية.

[1]- محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، د ط، دار الفكر العربي، القاهرة، 1948، ص ص378- 380.
[2] - محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 27.
[3] - محمد بشير المغيربي، وثائق جمعية عمر المختار (صفحة من تاريخ ليبيا)، دار الهلال ، ط 1، 1993، ص 32.

- تفويض محمد إدريس الصلاحية التامة في دخول مفاوضات مع بريطانيا وعقد اتفاقيات ومعاهدات معها، من شأنها أن تقود ليبيا إلى الاستقلال.[1]

وتحدث الأمير إدريس بنفسه عن ذلك قائلا: " عندما أعلنت إيطاليا الحرب على بريطانيا بتاريخ 10 جوان 1940 اتصل بي في مقر إقامتي بمنطقة الحمام الجنرال ويلسن، وطلب مني المساعدة في المجهود الحربي ضد الإيطاليين، دعوت الزعماء الليبيين إلى عقد اجتماع بالقاهرة خلال شهر أوت، لمناقشة الإجراء الذي ينبغي لنا اتخاذه لتحديد موقفنا من الحرب." ولم يبد البرقاويون أي اعتراض على انتهاز الفرصة لاستئناف الجهاد ضد الطليان ولكن موقف الطرابلسيين كان أكثر حرجا بسبب الخوف من أن تنتهي الحرب بانتصار دول المحور.[2]

وفي 12 أوت 1940 افتتح أول مكتب للتجنيد بالقاهرة وعين لقيادة الجيش السنوسي العامة الكولونيل برواملو، وطلب الليبيون أن تكون الأوامر الصادرة إلى الضباط العرب باسم الأمير إدريس السنوسي،[3] وقد بلغ قوام هذا الجيش خمسة عشر ألف جندي وضابط.[4]

إن السيد إدريس لم يكتف بتشكيل الجيش السنوسي فحسب، بل سرعان ما صار يرسل الرسل في أرجاء البلاد لنشر أوامره ،كما وقع على النشرات التي صارت الطائرات تلقيها على الشعب الليبي الذي استصرخه من محطات الإذاعة لمناصرة بريطانيا، فهب الشعب كل يعمل على قدر استطاعته في إخفاء ضباط الاستعلامات وتموينهم وإنقاذ الجرحى وتمريضهم وتهريب الأسرى من ضباط وجنود بريطانيا.[5]

وفي وقت لاحق اتصل الجنرال الفرنسي شارل ديغول مؤسس قوات فرنسا الحرة بالسيد إدريس وعرض عليه التعاون لطرد إيطاليا من ليبيا، فكتب الأخير إلى السيد أحمد سيف النصر الذي كان مقيما مع آلاف الليبيين مابين التشاد والنيجر طالبا منه تشكيل جيش ليتعاون مع قوات فرنسا الحرة لدخول إقليم فزان فتمت الاستجابة لطلبه.[6]

[1] - جاسم محمد حسن العدول وآخرون، المرجع السابق، ص 453.
[2] - على محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية...، مرجع سابق، ص 252.
[3] - محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 172.
[4] - محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 27.
[5] - محمد فؤاد شكري ، المصدر السابق، ص 173.
[6] - محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 27.

02- دور الجيش السنوسي خلال الحرب :

في سبتمبر1940م عبرت القوات الإيطالية بقيادة المارشال غراتسياني الحدود المصرية واحتلت السلوم، إلا أن القوات الإنجليزية نظمت بمشاركة الوحدات الليبية هجوما مضادا تمكنت من خلاله دخول بنغازي في 07 فيفري 1941م وتحرير برقة بأسرها من المحتل الإيطالي، ونتيجة الهجوم الذي قام به الجنرال رومل قائد القوات الإيطالية الألمانية الموحدة في مارس 1941 تراجعت القوات الانجليزية عائدة إلى حدود مصر، وصارت العمليات العسكرية في برقة تدور فيما بعد محققة نجاحا متقلبا. وفي نهاية جانفي 1942 أخرجت القوات الإيطالية الألمانية الإنجليز من بنغازي وبدأ رومل بالإعداد لحملة جديدة على مصر. وبعد معركة العلمين (80 كلم عن الإسكندرية) اضطر جيش رومل إلى الانسحاب وكانت الفرق الليبية تشارك في الهجوم إلى جانب القوات الانجليزية فدخلت بنغازي في 20 نوفمبر 1942، ومصراتة في 18 جانفي 1943 والخمس في 20 جانفي وطرابلس في 23 جانفي، وفي ذلك الوقت كانت قوات فرنسا الحرة العاملة في فزان قد دخلت مرزق في 06 جانفي 1943، وفي 07 فيفري 1943 تحرر كامل التراب الليبي من القوات الإيطالية الألمانية.[1]

وإشادة بدور الجيش السنوسي خلال الحرب صرح أنتوني أيدن وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم في 08 جانفي 1942 بقوله: " قامت هذه القوة بخدمات كبيرة ساندتنا فيها أثناء الحملة الناجحة في الصحراء الغربية شتاء 1940-1941 وهاهي ذي تقوم الآن بدور فعال في الحملة القائمة حاليا، وإنني أغتنم هذه الفرصة لأعرب للسيد إدريس السنوسي وأتباعه عن امتنان حكومة صاحب الجلالة للعون الذي قدموه ولا يزالون يقدمونه في الجهد الحربي البريطاني، إننا نرحب بمشاركتكم لقوات جلالته في محاولة القضاء على الخصوم المشتركين." وكان هذا التصريح دليلا على نوايا بريطانيا في إدخال برقة تحت نفوذها وإدريس السنوسي ما هو إلا منفذ للسياسة البريطانية.[2]

وعليه فقد أعطت مشاركة الليبيين في الحرب التي انتهت بهزيمة عدوهم ثقة كبيرة ورغبة في أن يتولوا بأنفسهم تقرير مصيرهم، وهذا مالم يرق للقوتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا اللتين

[1]- نيكولاي إيليتش بروشين، المرجع السابق، ص ص 264- 266.
[2]- نفسه، ص 267.

احتلتا البلاد وتولتا إدارتها إلى أن يتقرر مصيرها في مؤتمر الصلح، وإلى حين ذلك سعتا إلى تجزئة ليبيا وتكريس الخلاف بين أبنائها.[1]

ثانيا: سيطرة الإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية على ليبيا:

أعلن الجنرال مونتغومري في 11 نوفمبر 1942 عقب الاحتلال البريطاني الثالث لبرقة، في رسالة إلى الشعب، بأن المنطقة ستدار من قبل حكومة عسكرية بريطانية حتى نهاية ح ع 2 وليس حتى نهاية الحرب في شمال إفريقيا، وأضاف قائلا: (لن تتدخل الحكومة العسكرية في المسائل المتعلقة بالشؤون السياسية الخاصة بالمستقبل، ولكنها ستحكم بحزم وبعدل مصالح الشعب في البلد)![2]

وفي أوائل 1943م كانت جيوش الحلفاء قد احتلت كل ليبيا، فتولت شؤونها إدارات عسكرية مؤقتة؛ إدارة بريطانية في برقة وأخرى في طرابلس، وإدارة فرنسية في فزان، فأصبحت البلاد الواحدة مقسمة إلى ثلاث مقاطعات منفصلة.[3]

وقد تم الاتفاق بين مونتغومري (بريطانيا) وليكلير (فرنسا) في 26 جانفي 1943 على أن يكون خط العرض 38° شمالا هو الحد الفاصل بين الإدارتين، ولكن بعد فترة وجيزة احتل الفرنسيون غدامس وضموها إلى منطقة إدارتهم.[4]

وعلى مدار سنين الإدارة العسكرية (1943- 1951) كانت بريطانيا وفرنسا وبدعم من الوم أ تطبق في ليبيا سياسة تهدف إلى تجزئة البلاد واستعبادها، فالحدود قد حددت بين طرابلس، برقة وفزان، وفرضت وحدات نقدية مختلفة، وصارت جنسية المواطن تتحدد وفقا لمكان إقامته بناء على التجزئة المكانية.[5]

[1] - رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، د.ط، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ص 119.
[2] - علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية، مرجع سابق، ص 263.
[3]- محمد بشير المغيربي، المصدر السابق، ص 17.
[4] - نقولا زيادة، المصدر السابق، ص 122.
[5] - نيكولاي إيليتش بروشين، المرجع السابق، ص 274.

01- الإدارة العسكرية الفرنسية:

دخلت القوات الليبية مع القوات الفرنسية بقيادة الجنرال ليكلير إقليم فزان شهر جانفي 1943، فحكمه الفرنسيون حكما عسكريا مباشرا طوال سنوات الحرب وبانتهائها أصبح الإقليم تابعا للقائد العسكري الفرنسي في الجزائر، لذا شرعت فرنسا في تنفيذ مخطط يهدف إلى ضم فزان إلى مستعمراتها الإفريقية وانتهجت سياسة ترمي إلى فرض عزلة كاملة على الإقليم وسكانه عن باقي أقاليم ليبيا.[1] حيث قسمته إلى ثلاث أقسام هي غدامس، فزان (تشمل مرزق وسبحة وبراك) ومنطقة غات. وفي جانفي سنة 1948 ألحقت غدامس بجنوب تونس لضمان التسهيلات الإدارية، وسيطر على الحكم الإداري والعسكري حاكم محلي تحت السلطة المباشرة للحاكم العسكري في المناطق الجنوبية في تونس ومركزه قابس، أما فزان فيحكمها حاكم يعينه وزير الداخلية الفرنسية بالاتفاق مع وزير الحربية ويجمع بين المسؤولية الإدارية والعسكرية ويرجع إلى الحاكم العام للجزائر. وأما منطقة غات التي فصلت عن فزان في جانفي 1943 عند الاحتلال فيديرها حاكم الجزائر أيضا.[2]

خضع الإقليم في نشاطه لإشراف الحاكم الفرنسي في الجزائر، وأصبحت العملة المتداولة فيه هي الفرنك الجزائري، وأدمجت ميزانيته في مالية الجزائر، وحتى التعليم المتبع فيه صار مختلفا عن ما هو في برقة وطرابلس، إذ أصبح بنفس نمط النظام التعليمي المطبق في تونس والجزائر. وكل هذا تكريسا لفصله عن الوطن الليبي وتمهيدا لضمه إلى الجزائر وتونس.[3]

وفي عام 1948 زار فزان الجنرال ليكلير الذي كان على رأس القوات الفرنسية التي احتلت الإقليم وألقى خطابا خلاصته أن فرنسا دخلت فزان بالقوة ولن تخرج منه إلا بالقوة . وبعد هذا الخطاب عرف الإقليم توترا ملحوظا وأرسلت فرنسا إمدادات إضافية لقواتها وجاءت باللفيف الأجنبي من جنود المستعمرات. وإزاء هذه التطورات تقرر العمل على مناهضة السلطات الفرنسية وبدأ العمل بتوعية السكان وفق منطق أن القضية قضية كفر وإسلام؛ فالذي يقول نريد

[1]- محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 28.
[2]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 179.
[3] - رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، د ط، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1996، ص 121.

بقاء الإدارة الفرنسية فهو كافر ومن يريد استقلال ليبيا ووحدتها تحت قيادة الأمير إدريس السنوسي والانضمام إلى الجامعة العربية فهذا هو الإسلام.[1]

02- الإدارة العسكرية البريطانية:

تولت بريطانيا إدارة إقليمي برقة وطرابلس بإخضاعهما للقائد العام للقوات البرية في الشرق الأوسط، وتولى الإدارة المدنية عنه فيهما رئيس للإدارة يشرف على شؤونها الإدارية، الاقتصادية والاجتماعية، ومن جهة أخرى تستقل القوات العسكرية التي يتولى الإشراف الأعلى عليها القائد العام عن طريق سلسلة قيادات أخرى. وقد أقامت بريطانيا في كل من الإقليمين قواعد حربية أثناء الحرب العالمية الثانية وبقيت تحتفظ بها بعد انتهائها وسارت في ذلك إلى حد عقد الاتفاق مع الو م أ ومنحها قواعد حربية في البلاد. كما وقد فرقت الإدارة العسكرية بين القطرين في المعاملة، فسياستها في طرابلس تختلف عنها في برقة؛ ففي برقة سمحوا بالتعامل بالعملة المصرية (الجنيه المصري) ورفعوا الرقابة عن المكاتبات وسمحوا بالتصدير والاستيراد إلى حد ما، وأدخلوا على التعليم تحسينات لا بأس بها ورفعت عنها الضرائب وتوسعوا في توظيف أبنائها في وظائف الحكومة ،[2] إلا أن الإنجليز استأثروا لأنفسهم بكل الوظائف المهمة، كما احتكر مصرف باركليز الذي افتتح فرعا له في بنغازي عام 1943 بالنشاط المالي في برقة، كما فسح المجال للعديد من الشركات الإنجليزية للعمل فيها. أما عن طرابلس فقد تولى الضباط الإنجليز بأنفسهم رئاسة المصالح والدوائر المختلفة فيها، كما شغل بعضهم وظائف قضائية وإدارية، فيما تركت الوظائف الأخرى للإيطاليين. وكان جميع هؤلاء يستمدون سلطاتهم من القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط.[3]

وفيما يخص عملتها الرسمية فكانت ليرة الاحتلال التي أصدرتها الإدارة العسكرية البريطانية، وكان هذا الاختلاف حائلا دون إمكانية تطوير التجارة بين هاتين المنطقتين، ولهذا كانت برقة مضطرة إلى إجراء تجارتها مع مصر، بينما كانت كل التجارة الخارجية في طرابلس محتكرة من قبل المستوردين الإنجليز.

[1]- محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 36، 37.
[2]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص ص 179- 181.
[3] - جاسم محمد حسن العدول وآخرون، المرجع السابق، ص 456.

وتحددت السياسة الرسمية للحكومة الإنجليزية في برقة خلال فترة حكم الإدارة بوضوح في التصريح الذي أدلى به وزير خارجية بريطانيا أنطوني أيدن في جانفي سنة 1942 كرد على استفسار عضو مجلس العموم: (إن حكومة جلالته مصممة على أن لا يقع السنوسيون في برقة مهما كانت الظروف تحت السيادة الإيطالية عند انتهاء الحرب).[1]

كان الجهاز المركزي للإدارة العسكرية يتألف من عدة إدارات (إدارة الداخلية، الزراعة، التموين، الأشغال العامة، المالية والإعلام)،[2] وقد عرفت إدارة برقة كثرة في عدد الموظفين الإنجليز، بينما استبقي على عدد كبير من الطليان في إدارة طرابلس، ففي أوائل سنة 1944 كان في هذه الإدارة 363 بريطانيا من رجال الجيش و688عربيا من أهل البلاد و873 إيطاليا و93 جيء بهم من الخارج.[3]

وقد كتبت جريدة "كوريبري ديلا ناتسيونالي" في 13 جانفي 1947 في إشارة منها لعزل الإدارة لبرقة عن طرابلس: (إن طرابلس وبرقة اللتين كانتا في الماضي تعيشان على أساس الاقتصاد الخاص المتبادل فيما بينهما قد افترقتا الآن وتعيشان كعالمين يبتعد أحدهما عن الآخر وليس كمنطقتين متداخلتين لهما حدودا واحدة).[4]

- تحديات الإدارة البريطانية:

اعترضت الإدارة البريطانية في بدايتها جملة من التحديات كان عليها مجابهتها؛ في برقة تمثلت في قضية الأمن الداخلي وتوفير المؤن بعدما أنهكتها الحرب وهدمت الكثير من بيوتها، إنعاش الحركة التجارية التي عرفت ركودا جراء الحرب كذلك، فتح المدارس وإقامة نوع من الأسس الصحية والعناية بالزراعة والاهتمام بالأملاك التي رحل عنها مالكوها من الإيطاليين. أما طرابلس التي سلمت من ويلات الحرب، لذا لم تكن ثمة مشكلة من حيث إعادة تعميرها، ولكن المشكلة الرئيسية التي واجهتها فيها كانت البطالة الناجمة عن تخفيض النفقات بسبب انتهاء

[1] - نيكولاي إيليتش بروشين، المرجع السابق، ص 275، 280.
[2] - نفسه، ص 280.
[3] - صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 55.
[4] - نيكولاي إيليتش بروشين، المرجع السابق، ص 276.

الحرب هناك، كما أن التجارة الخارجية التي كانت حكرا على إيطاليا قد توقفت أيضا. وكمجمل للأعمال التي قامت بها الإدارة لمواجهة تلك المشاكل نورد ما يلي:

- قيام فرقة من قوة الدفاع الليبية العربية بعد تعديل في نظامها الداخلي وفي تسميتها، بالمحافظة على الأمن الداخلي في برقة.

- تأمين قدر من المواد الغذائية الأساسية للشعب، فكانت الحصة الشهرية للفرد الواحد 4 كلغ من الدقيق و1 كلغ من الأرز و400 غ من الزيت و800 غ من السكر و200 غ من الشاي.

- كان من الصعب تنشيط الحركة التجارية في إقليم فقير كبرقة، ومع ذلك بدأت بعض البضائع تأتي من مصر وطرابلس.[1]

- لم يكن من السهل فتح المدارس في برقة بالسرعة التي أرادها الجميع، لقلة المعلمين، حيث لم يكن فيها مع نهاية عام 1943 سوى 48 معلما. فتقدمت الحكومة المصرية بالعون الكبير لإرسال المدرسين. لكن ظلت الهياكل التعليمية بحاجة إلى إصلاح يتطلب وقتا طويلا.

- إعادة فتح ثلاثة مستشفيات ب 283 سرير و31 عيادة عامة في الأرياف، وعملت على تطعيم ما يزيد عن مائة ألف من السكان ضد الجدري.

- الاهتمام بثلاث نواح زراعية في: منطقة المرح وسهلها، منطقة الجبل الأخضر وأماكن الاختبار الزراعي في بنغازي ودرنة والمرج وغيرها.

- افتتاح فرع لبنك باركليز في طرابلس كما هو الحال في برقة، يتولى الشؤون المالية للإقليم، فاتفق مع الإدارة لمنح أصحاب المصانع قروضا قصيرة الأجل لتحسين حالتهم وإنتاجهم، كما افتتح ميناء طرابلس بعد إزالة السفن الغارقة التي سدت المنافذ. وعززت التجارة مع أقطار المغرب العربي فصدرت طرابلس عام 1944 ما يقارب 11 ألف طن من الحبوب.[2]

[1] - نقولا زيادة، المصر السابق، ص 123، 125.
[2] - نقولا زيادة، المصدر السابق، ص ص 123- 127.

ومع أواخر سنة 1946م أعلن عن قدوم لجنة البحث البريطانية إلى برقة موفدة من الحكومة البريطانية لتقصي الحقائق والنظر في شكاوى المواطنين في الإدارة العسكرية.[1]

03- قوانين الإدارة العسكرية:

يمكن إجمال القوانين التي تحكم بها ليبيا على عهد الإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية فيما يلي:

- القانون البريطاني الذي هو مجموع البيانات والتعليمات التي يصدرها رئيس الإدارة.

- القانون الإيطالي الذي كان سائدا قبل الاحتلال إلا ما تعارض مع أوامر رئيس الإدارة.[2]

- القانون الفرنسي العسكري في فزان.

- الشريعة الإسلامية.

- القوانين الملية اليهودية تطبق في برقة وطرابلس لتواجد جاليات من اليهود.

- في فزان كانت تطبق قوانين العرف بين الطوارق وفي منطقة غدامس.[3]

04- انعكاسات الإدارة العسكرية:

وجود الإدارات العسكرية خلق وضعا شاذا في ليبيا. فقد عملت على إضعاف الروابط بين أجزاء ليبيا المختلفة، فضلا عن اتجاهاتها الاستعمارية في تمكين النفوذ الأجنبي وبث الشقاق بين جماعات السكان وموالاة العناصر المهادنة وإبعاد العناصر الوطنية الصالحة. وكان لها أثرها السيئ في الحياة الاقتصادية للبلاد،[4] فلم يستفد الليبيون اقتصاديا ولم تنتعش أحوالهم المالية، فقد استمر الطليان يتمتعون بالامتيازات وفتحت الأبواب للاحتكارات البريطانية والفرنسية، وأصبحت ليبيا سوقا رائجة للمصنوعات وللمصارف البريطانية.[5]

---

[1]- محمد بشير المغيربي، المصدر السابق، ص17.
[2] - محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 183.
[3] - نقولا زيادة، المصدر السابق، ص 129.
[4] - محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 191.
[5] - رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 121.

ثالثا: النشاط السياسي للأحزاب والهيئات الوطنية

نشطت الحركات السياسية في ليبيا بعيد احتلال الحلفاء للبلاد، ويمكن القول بأن هذه المرحلة الأولى كانت تتميز برغبة المشرفين على النشاط السياسي في أن يكون للبلد الحق في إنشاء الأحزاب والتنظيم السياسي وحرية الصحافة.[1]

وقبل ذلك كانت الجالية الليبية في دمشق قد أسست سنة 1928 "جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي بالشام" برئاسة بشير السعداوي، وفي مصر جماعة أخرى كانت تعمل بإرشاد أحمد السويحلي، نشرت الكثير من البيانات والرسائل والمقالات عن حالة ليبيا. وكان الغرض من كل هذا هو المحافظة على الروح المعنوية الليبية داخل ليبيا وفي المهجر. ومن الطبيعي أن الجميع كان يعمل في سبيل استقلال البلاد والدفاع عن حقوق السكان، وإن كان بين هذه الجماعات أي خلاف فلم يكن حول الأهداف والأغراض وإنما كان حول الوسائل.[2]

01- النشاط السياسي في المهجر:

- اللجنة الطرابلسية:

تشكلت في أكتوبر 1943 من قبل المهاجرين الليبيين بمصر وأعلن عنها رسميا بعدما ظلت تشتغل سرا حوالي عشرين عاما لإنقاذ الوطن من المستعمر الإيطالي، وبالتالي أصبحت تتقدم بمطالبها إلى جميع المحافل الدولية. وتمثل برنامجها السياسي فيما يلي:

- اعتبار القطر الليبي وحدة لا تتجزأ من حدود مصر إلى حدود تونس ومن البحر المتوسط إلى حدود السودان.

- مناهضة السياسة الاستعمارية.

- العمل على جعل السياسة الطرابلسية جزء من سياسة الجامعة العربية.

- المطالبة بالاستقلال التام والوحدة الشاملة التي لا شرط فيها ولا قيد.[3]

[1] - نقولا زيادة، المصدر السابق، ص 135.
[2] - نفسه، ص 118، 119.
[3]- نبيل لزعر، المرجع السابق، ص 308، 309.

وقد كانت اللجنة تراقب أعمال الإنجليز في ليبيا وتتبع سياستهم الاستعمارية وتعارض دعاة الانفصال وتدعو إلى حق تقرير المصير وإجراء انتخابات لمعرفة رأي الليبيين وتكتب التقارير والمذكرات إلى الزعماء العرب وإلى الجامعة العربية. وقد كانت هيئة التحرير لهذه اللجنة تتكون من الطاهر المريض ومحمد العيساوي وأحمد السويحلي.[1]

- هيئة تحرير ليبيا:

تأسست هيئة تحرير ليبيا في 13 مارس 1947 نتيجة لإخفاق الجهود التي بذلت سواء في القاهرة أو في بنغازي لحسم الخلاف بين البرقاويين والطرابلسيين ولجمع كلمة الأمة على المطالبة بوحدة ليبيا واستقلالها تحت إمارة السيد إدريس السنوسي. ومن الواضح أن إمارته في حد ذاتها لم تكن موضع الخلاف، فكل ما كان يريده الطرابلسيين تنظيم مسألة الوراثة وكذا تنظيم قواعد الحكم في الدولة الجديدة المنتظرة على أسس ديمقراطية صحيحة، ومن الواضح أيضا أن تعذر الاتفاق كان لإيثار البرقاويين إنشاء الإمارة السنوسية في برقة على وحدة ليبيا واستقلالها بعدما رأوا أن هذا الأمر صعب المنال، في حين طلب الطرابلسيون أن يتآزر الليبيون جميعهم في العمل من أجل وحدة البلاد بأسرها واستقلالها، وتمسكوا بضرورة اجتماع كلمة الأمة على هذين المطلبين " الوحدة والاستقلال".[2]

تشكلت هيئة تحرير ليبيا من الأعضاء التالية: بشير السعداوي، أحمد السويحلي، محمود المنتصر، جواد ذكري، طاهر المريض ومنصور قدارة. وتمثلت أهدافها في:

- السعي لاستقلال ليبيا بحدودها الطبيعية، أي من الحدود المصرية إلى الحدود التونسية والجزائرية وإلى الصحراء الكبرى.

- التعاون مع الجامعة العربية والتفاهم في كل ما يحقق هذا الاستقلال ويصونه، ويؤمن رفاهية الشعب الليبي وتقدمه.

[1] - فيصل محمد موسي، المرجع السابق، ص 283.
[2] - محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة وثائق تحريرها واستقلالها(1948- 1952)، ج 2، د ط، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص 07.

- السعي بكافة الطرق المشروعة داخليا لتنوير الرأي العام وتوحيد الصفوف وتوجيه الجهود الوطنية، واجتناب كل دواعي الجدل والخلاف على نظام الحكم وطرائقه والمحافظة وحدة الكلمة أثناء الكفاح للحرية، وخارجيا بالدعوة في جميع الجهات للحصول على تأييد الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي.[1]

02- النشاط السياسي على أرض الوطن:

02-01- في برقة:

- جمعية عمر المختار:

أثناء وجود الشباب الليبي في مصر من جنود وطلاب ومهاجرين، كان هناك يقين بالعودة إلى أرض الوطن والهزيمة الأكيدة للاستعمار الإيطالي، وفي جو يسوده هكذا أمل كان لابد من العمل فبرز من بين الجنود الشاب المثقف السيد أسعد عرابي بن عمراني بفكرة تأسيس جمعية باسم المجاهد الشهيد عمر المختار تخليدا لذكراه وللعمل تحت لوائها في المجالات المتاحة أنذاك، وبدأ العمل في مصر بتضافر الجهود لإبراز الفكرة إلى حيز الوجود لتصبح بالفعل حقيقة باعتماد قانونها الأساسي في 31 جانفي 1942 في القاهرة.[2]

وبعد طرد القوات الإيطالية- الألمانية من برقة، عاد أعضاؤها إلى الوطن، وفي 04 أفريل 1943 سجلت رسميا كجمعية ثقافية رياضية في بنغازي، وفي 06 جوان 1943 أصدرت نشرة رياضية باسم "برقة الرياضية"، ثم دورية شهرية أدبية هي "مجلة عمر المختار".[3] وفي أول أوت من نفس السنة صدر العدد الأول من المجلة يحوي مقالا مطولا بعنوان "الوطن والأمير" يؤكد على ضرورة الآخذ بنصائح الأمير والعمل بتوجيهاته وإرشاداته لإدخال الإصلاحات النافعة في شتى نواحي الحياة في البلاد، وتقديم مصلحة الوطن فوق كل مصلحة ونبذ الخلافات وتوحيد الصفوف أبنائها حول أميرهم حتى تسير ليبيا بخطى ثابتة في طريق الرفعة والرقي.[4]

[1] - تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية عن قضية استقلال ليبيا، الدور 12، مارس 1950،المسألة الليبية، القاهرة، 1950، ص 33، 34.
[2] - محمد بشير المغيربي، المصدر السابق، ص 09، 10.
[3] - نيكولاي إيليتش بروشين، ص 281، 282.
[4] - محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، المصدر السابق، ص 395.

لم تقف الجمعية في بادئ الأمر ضد مؤسسات الإدارة العسكرية البريطانية، لكن وبتأثير من أحداث الشرق الأوسط والمرتبطة بتزايد حركة التحرر الوطني بدأ أعضاؤها يدينون تصرفات السلطات البريطانية التي لا تنسجم والمطامح الوطنية للشعب الليبي. وفي سنة 1945 إلى 1946 صار نشاطها يتعارض بشكل متزايد مع سياسة الإدارة العسكرية وأنصار إدريس السنوسي المتجهة إلى تحقيق الاستقلال من أجل برقة لوحدها وإقامة سلطة الأمير فيها. ليتفاقم الوضع باتخاذ موقف حاسم لا يقبل المهادنة من الإنجليز وأتباعهم، والإلحاح على إقامة صلات وثيقة مع مصر. وفي الوقت نفسه كان إدريس السنوسي يصر من خلال مطالبته بالاستقلال، على التحالف مع بريطانيا.[1]

- الجبهة الوطنية البرقاوية والمؤتمر الوطني:

أعلن عن تأسيس الجبهة الوطنية البرقاوية في 26 جويلية 1946م وبرزت قضية الوحدة الليبية كقضية أساسية،[2] وقد تكونت الجبهة بعد خطاب الأمير إدريس في ميدان بلدية بنغازي وبإيعاز منه، ثم تطورت في أواخر سنة 1947م إلى المؤتمر الوطني عندما بدأت الإدارة العسكرية تسلم بعض الصلاحيات للأمير إدريس الذي أمر بحل جميع التشكيلات الحزبية ودمجها في المؤتمر الوطني، وكانت أهدافها الأساسية كما نص عليها الميثاق تتلخص في:

- استقلال برقة التام والاعتراف بالأمير إدريس ملكا عليها.

- علاقات برقة مع طرابلس مرهونة برغبة الطرابلسيين بالانضواء تحت التاج السنوسي، الأمر الذي سيمكن من توحيد البلاد الليبية.

وقد برز تيار جمعية عمر المختار معارضا للجبهة الوطنية خصوصا لتركيز اهتماماتها على برقة وشؤونها العشائرية مع إهمال أمل الأمة الليبية في استقلال ليبيا ووحدة أراضيها، فقد كان توجه هذا التيار السياسي عربيا ليبيا قوميا يرى في برقة جزء من مملكة دستورية يرأسها الملك إدريس ويحكمها حكما دستوريا بحكومة ديمقراطية مسؤولة أمام برلمان منتخب.[3]

[1] - نيكولاي إيليتش بروشين، المرجع السابق، ص 282، 283.
[2] - محمد بشير المغيربي، المصدر السابق، ص 21.
[3]- مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ط 1، بريطانيا، 1992، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر، ص 30، 31.

02-02- في طرابلس:

- الحزب الوطني الطرابلسي:

أول الأحزاب التي أنشئت في طرابلس وأقواها نفوذا في نواحي البلاد، تأسس عام 1945 تحت رئاسة علي بن حسن الفقيه إلى جانب مصطفى مزران، عون سوف، محمد بن حسن، عبد السلام المريض، توفيق بورخيص وسالم بن منتصر. ورغم أن الإدارة العسكرية اعترفت به في 08 أفريل 1946، إلا أنها عملت جاهدة للحد من نشاطه وبث الشقاق في صفوفه. فقد بدأ الحزب بجمع صفوف الوطنين حول أهداف بعيدة عن التطرف تعمل على التقريب بين العناصر المختلفة ومواجهة الإدارة العسكرية دون الاصطدام بها، في مقدمتها:

- المحافظة على النظام كلما كان ذلك ممكنا وغير متعارض مع الحقوق الوطنية.

- مناهضة كل فكرة وأي قوة تعمل على رجوع الإدارة الإيطالية إلى الأراضي الطرابلسية والعمل على إلغاء القوانين الإيطالية فيها.

- تحقيق الأغراض يوجب التفاهم مع سلطات الاحتلال أولا، فإن تعذر الأمر ترفع إلى ما وراء الحدود بكل وسيلة ممكنة.

- السعي لإصلاح ذات البين بين القبائل التي بينها عداوات تقليدية قديمة وإزالة سوء التفاهم بين أفراد وأعيان البلاد.[1]

كان الحزب يدعو إلى الاستقلال الكامل لليبيا الموحدة، أو إلى ليبيا الموحدة تحت وصاية جامعة الدول العربية. إلا أن هذه السياسة لم يؤمن بها جميع أعضاء الحزب، فقد كان بعضهم يدعو إلى إمارة برئاسة إدريس السنوسي، ويدعو آخرون إلى الحماية المصرية، فتأجج الشقاق بين مصطفى مزران زعيم أنصار التحالف مع الإنجليز، وبين رئيس الحزب حسن الفقيه المعادي للإدارة العسكرية البريطانية، الذي انسلخ عنه رفقة مؤيديه مشكلا الكتلة الوطنية الحرة.[2]

- الجبهة الوطنية المتحدة:

[1] - محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص ص 255 - 257.
[2] - نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص 290، 291.

تشكلت في 10 ماي 1946م برئاسة سليم المنتصر ومحمد أبو الإسعاد العالم، بتأييد من إدريس السنوسي ومباركة البريطانيين،[1] الذين رغبوا في أن يحصلوا في البلاد على سند لهم عندما كان وزراء خارجية الدول الأربع يناقشون في باريس موضوع مصير المستعمرات الإيطالية السابقة. وفي المقابل كان زعماء الجبهة الوطنية يعتبرون الاتحاد مع بريطانيا شرطا ضروريا من أجل التطور الاقتصادي لليبيا. ولم تكن الجبهة تشارك كمنظمة لا في الحياة الثقافية ولا الاجتماعية في البلاد، بل ولم تعقد الاجتماعات إلا في حالات نادرة.[2]

ـ الكتلة الوطنية الحرة:

تكونت في 30 ماي سنة 1946 برئاسة الفقيه حسن وكانت تضم العناصر المثقفة الشابة ذات الاتجاه القومي، وكانت تدعو إلى الاستقلال ووحدة ليبيا وانضمامها إلى الجامعة العربية، وتعارض الاعتراف بإدريس السنوسي رئيسا لليبيا.[3] واعترفت الإدارة العسكرية البريطانية بالكتلة الوطنية الحرة في 30 ماي 1946. وكان من بين زعمائها من يطالب بتشكيل مجلس استشاري من أجل حل القضية الليبية، فأبدت رئاسة الكتلة نشاطا مكثفا، فكانت الاجتماعات تعقد في المدن مرتين كل شهر، كما وزعت أعداد كبيرة من المنشورات على السكان. وتم التأكيد على تعريب الجهاز الإداري والاحتجاج على تسلط الموظفين الإيطاليين وعلى الدخول غير الشرعي لهؤلاء إلى ليبيا، ونظمت الإضرابات كدليل على أي احتجاج ضد الإدارة.[4]

قدمت الكتلة مذكرة إلى جامعة الدول العربية في سنة 1946 حول القضية الليبية، جاء فيها: (فالكتلة الوطنية الحرة ترفع صوتها باسم العروبة إلى أمانة الجامعة العربية مستنكرة كل تفكير في تقسيم ليبيا، ومعلنة عزمها الأكيد على نيل حقها الكامل في الوحدة والاستقلال، وتتشرف الكتلة بأن تبلغ جامعة الدول العربية القواعد التي تريد ليبيا أن تبني عليها مستقبلها ولن تحيد عنها قيد أنملة وهي:

ـ وحدة ليبيا بحدودها المعروفة من مصر شرقا إلى تونس غربا، ومن السودان جنوبا إلى البحر الأبيض المتوسط شمالا.

[1]- فيصل محمد موسي، المرجع السابق، ص 282.
[2] - نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص 292، 293.
[3] - فيصل محمد موسي، المرجع السابق، ص 282.
[4] - نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص 292.

- استقلال ليبيا التام الذي لا تشوبه شائبة.

- الانضمام إلى جامعة الدول العربية).[1]

- حزب الاتحاد المصري الطرابلسي:

تألف الحزب في 16 ديسمبر 1946 برئاسة الأستاذ علي رجب أحد أعضاء الكتلة الوطنية الحرة السابقين.[2] وتمثلت رؤياه في ضرورة الاتحاد بين مصر وليبيا استنادا إلى مابين القطرين من روابط دينية وتاريخية، وروابط متعلقة بوحدة الجنس واللغة والجوار والمصالح المشتركة.[3]

وبمناسبة إنشائه صارت خطب المساجد في طرابلس تلقى حول وحدة اللغة، الدين، التاريخ، الثقافة والتقاليد بين طرابلس ومصر، وقد عقد هذا الحزب عدة لقاءات تأييدا لبرنامجه.[4]

لم تلق فكرة الحزب تأييدا واسع النطاق في كل من مصر وطرابلس، وبعد أن أيدت بعض الصحف المصرية هذا الاتجاه، غضت الحكومة المصرية طرفها عن التورط في هذه القضية حتى لا تزيد من خلافاتها مع بريطانيا.[5]

- حزب العمال:

في 01 سبتمبر1947 أسس بشير بن حمزة - الأمين السابق لسر الكتلة الوطنية الحرة- حزب العمال الداعي إلى إعلان استقلال ليبيا الموحدة،[6] فجمع في عضويته عددا كبيرا من عمال الميناء، المواصلات، المصانع الإيطالية والمنشآت العامة، لكنه لم يستطع القيام بدوره في الميدان الوطني لتمسك الإدارة البريطانية بتحريم إنشاء النقابات، لذا أصبحت الحركة العمالية في طرابلس مفككة وضعيفة الوعي السياسي.[7]

- حزب الأحرار:

[1] - نقولا زيادة، المصدر السابق، ص 139.
[2] - محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 258.
[3] - رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 120.
[4] - نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص 293.
[5] - صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 60.
[6]- نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص 293.
[7] - محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 259.

تكون في فيفري 1948 برئاسة صادق بن زراع أحد وكلاء الحزب الوطني السابقين، ويجمع في عضويته بعض المثقفين من رجال طرابلس خاصة ممن اشتغلوا بشؤون التعليم، واعترفت به الإدارة البريطانية في 11 مارس 1948، وكان ينادي بإمارة السيد إدريس السنوسي.[1]

- حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي:

تأسس في 04 ماي 1949 بزعامة السيد بشير السعداوي والسيد مصطفى مزران،[2] ومن أهم العوامل التي ساعدت على ظهوره هو الرفض الشعبي لمشروع بيفن- سفورزا، وعدم وجود شخصية يتفق عليها الليبيون في السابق، وما إن ظهر هذا الحزب تحت زعامة السعداوي حتى التفت حوله أغلب القيادات والزعامات الموجودة في البلاد، لتصبح الأحزاب الأخرى السابقة حبرا على ورق من الناحية العملية.[3]

- حزب الاستقلال:

يعتبر هذا الحزب آخر الأحزاب نشأة، فقد أعلن عن تأسيسه في جويلية 1949، واتخذ من مدينة مصراتة مقرا له. ولم يكن مخالفا للإجماع الوطني المطالب بالاستقلال والوحدة وامتداد الإمارة السنوسية إلى إقليم طرابلس. وقد طالب بتشكيل لجنة منتخبة تضم ممثلي الأحزاب إلى جانب حق الشعب في اختيار شكل النظام السياسي الذي يرتضيه من خلال جمعية وطنية.[4]

02-03- في فزان:

تعاملت الإدارة العسكرية الفرنسية بشدة مع سكان إقليم فزان فمنعتهم من التعبير عن مطالبهم السياسية في الاستقلال والتحرر، وكذا الانتظام في جمعيات تعبر عن هويتهم وتدافع

[1] - نفسه، ص 259.
[2] - محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 49.
[3] - نبيل لزعر، المرجع السابق، ص 330.
[4] - نفسه، ص 331.

عن طموحهم من الاستقلال، وبناء على ذلك استعملت أساليب متشددة الأمر الذي لم يشجع على تفاعل إيجابي بين الإدارة والسكان المحليين.[1]

ففي سنة 1946 أنشئت جمعية فزانية سرية، وانتخب الشيخ عبد الرحمن بن محمد البرقولي رئيسا لها ومحمد عثمان الصيد نائبا له وعملت على تنظيم علاقات سرية مع الزعماء الطرابلسيين وأمير برقة السيد إدريس السنوسي. وفي سنة 1947م اكتشفت السلطات الفرنسية نشاطها فألقت القبض على بعض أعضائها، وبذلك توقفت أعمالها مؤقتا.[2]

وعن اجتماع للجنة الرباعية التي زارت إقليم فزان في 26 أفريل 1948، يذكر محمد عثمان الصيد في مذكراته قائلا: (مطالبنا تتلخص في استقلال ليبيا ووحدتها تحت قيادة الأمير إدريس السنوسي، وانضمامها للجامعة العربية). ثم يستطرد قائلا بأن تلك الجمعية التي تأسست رغم الإمكانيات المتواضعة وعدم وجود وعي كاف بسبب عزلة الإقليم أن تبلور موقفا موحدا عبر عنه السكان أمام أعضاء لجنة التحقيق الرباعية.[3]

وعليه فالاتجاه السياسي العام في طرابلس كان يركز على الوحدة والاستقلال تاركا أمر شكل الحكم إلى المستقبل، بينما الاتجاه في برقة يرى أن الوحدة بين الإقليمين يجب أن ترتبط بقبول الطرابلسيين للإمارة السنوسية. لذا حاولت الدوائر الاستعمارية البريطانية تعميق الخلاف بين أبناء الوطن الواحد، فحثت الأمير إدريس على إجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية لتحقيق استقلال برقة وحدها، إلا أن الزعماء المخلصين الذين يسعون لتحقيق الوحدة الوطنية أفسدوا محاولات التقسيم وأعلنوا موافقتهم على وحدة البلاد تحت الإمارة السنوسية كخطوة مرحلية للحصول على بلاد مستقلة وموحدة وكي تظهر الزعامات الليبية متحدة الأهداف والوسائل أمام الهيئات الدولية والمطامع الاستعمارية. وهذا لا ينفي أن بعض الزعماء الطرابلسيين قد استمروا على موقف معارضة وجود إدريس السنوسي على رأس الحكم في ليبيا المتحدة.[4]

[1] - نبيل لزعر، نفسه، ص 332.
[2] - مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 128.
[3] - محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص ص 38- 40.
[4] - رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 120.

الفصل الثالث

مواقف الدول الأوروبية وقيام الدولة الليبية.

أولا: القضية الليبية في المحافل الدولية ومواقف الدول الأوروبية.

ثانيا: وصول محمد إدريس السنوسي إلى السلطة.

ثالثا: وضع الدستور وإعلان الاستقلال.

أولا : القضية الليبية في المحافل الدولية ومواقف الدول الأوروبية:

كان مصير ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية يرتبط بشكل وثيق بمستقبل بقية المستعمرات الإيطالية في إفريقيا، لذا كانت موضع بحث دونما عناية أو جدية في عدد من المؤتمرات التي أعقبت نهاية الحرب، وكان أولها مؤتمر يالطا الذي انعقد بين 04 إلى 11 فيفري 1945، أين طرح المؤتمرون مسألة مستعمرات إيطاليا ومن بينها ليبيا، لكن سرعان ما تخلوا عن مناقشتها. ثم جرت محاولة أخرى لبحث القضية في مؤتمر سان فرانسيسكو في 25 جوان 1945، وجاء في التقرير الذي رفعه وزير الخارجية الأمريكي إلى رئيسه حول نتائج هذا المؤتمر بقوله: (إن الحكومات الثلاث صاحبة الشأن وهي بريطانيا والو م أ والاتحاد السوفييتي، قد ناقشت جميع مشاكل المستعمرات الإيطالية، غير أنها لم تتوصل إلى أي اتفاق بشأن إدراج هذه المسألة في جدول أعمال المؤتمر). كما تم بحثها في مؤتمر بوتسدام الذي انعقد شهر جويلية 1945، أين اقترح الاتحاد السوفييتي منحه حق الوصايا على إحدى المستعمرات الإيطالية ملحا على ليبيا، إلا أن المؤتمر ولكثرة أعماله أحال موضوع المستعمرات إلى مجلس وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى (بريطانيا، فرنسا، الو م أ والاتحاد السوفييتي).[1] أما عن تقرير مستقبلها فيكون بعد عقد معاهدة الصلح مع إيطاليا وتنازلها على تلك المستعمرات.[2]

01- مجلس لندن:

انعقد مجلس وزراء الخارجية في لندن شهر سبتمبر1945، ووافق من حيث المبدأ على أن توضع المستعمرات الإيطالية السابقة تحت الوصايا وفقا للنظام الذي وضعته الأمم المتحدة، فوقع الخلاف حول شكل الوصايا والدول التي تتولى سلطة الإدارة بحيث:

* تقدمت الو م أ بخطة لوصايا مشتركة تحت إشراف الأمم المتحدة تستمر عشر سنوات تمنح ليبيا الاستقلال في نهايتها.

* رأى الاتحاد السوفيتي أن يعهد إليه بإدارة منطقة طرابلس واقترح عشر سنوات لإعداد ليبيا للاستقلال.[3]

[1] - جاسم محمد حسن العدول وآخرون، المرجع السابق، ص 460، 461.
[2]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 134.
[3]- مجيد خدوري، نفسه، ص 135، 136.

كما طالب بمنفذ إلى البحر الأبيض المتوسط في منطقة طرابلس تجسيدا لنظريته الرامية إلى بلوغ المياه الدافئة.[1]

* طلبت فرنسا تعديل الحدود بين ليبيا وتونس، ومعنى ذلك ضم أجزاء منها خاصة فزان، كما رأت أن ترد المستعمرات السابقة إلى وصاية إيطاليا حرصا منها على توازن القوى الدولية في منطقة البحر المتوسط، وإبقاء على نفوذها في تونس والجزائر.

* وقفت بريطانيا موقفا غامضا، فقد صرحت بأنها لا تريد ضم أراضي جديدة، وفي الوقت نفسه أكدت أنها لم تحتل هذه البلاد لفائدة دول أخرى، ثم أظهرت رغبتها في أن تحتل مركزا خاصا في برقة معتمدة على الوعد الذي قطعته للسنوسيين.[2]

* لا فرنسا ولا بريطانيا كانتا على استعداد لقبول الاقتراح السوفيتي، بينما كانت بريطانيا مستعدة لتأييد الاقتراح الأمريكي بشروط، أما فرنسا فلخشية أن يكون لهذا الاستقلال أثر على مستعمراتها الإفريقية.[3]

واستمر الرأي منقسما فيما يتعلق بالمسألة، وكان الوفد الأمريكي عند عرضه اقتراح الوصايا المشتركة مستعدا لقبول أية تسوية ترضي جميع الأطراف.[4]

02- مجلس باريس:

في الاجتماع الثاني لمجلس وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى في باريس شهر أفريل 1946، كانت هناك اقتراحات أخرى، لكن المجلس لم يقبل أيا منها:

* اقترحت بريطانيا منح ليبيا استقلالها فورا.

* عدل السوفييت الاقتراح السابق وأيد الوصايا المشتركة بدل الوصايا الفردية، وأن تكون منطقة طرابلس بإدارة إيطالية بالاشتراك مع الاتحاد السوفييتي، لكنه رفض، فاقترح مرة أخرى أن تكون إيطاليا وحدها الوصية على منطقة طرابلس.

---

[1] - Maurice Pernot, The Soviet Union and mediteranean, the fortnightly (December, 1945), p 363.

[2] - محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 196، 197.

[3]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 137.

[4]- Cf.James Byrnes, Speaking Frankly (New York. 1947), p93.

* أظهرت بريطانيا والو م أ القبول لهذا الاقتراح، فبالنسبة لبريطانيا يتم ذلك بشرط أن لا يشمل الاقتراح برقة التي رأت أن توضع تحت وصايتها، أما الو م أ فعلى أن يحدد الوقت الذي تنال فيه ليبيا استقلالها.[1]

لم تنل الاقتراحات موافقة أعضاء المؤتمر، لذا تقدم كاتب الدولة للخارجية البريطانية بمشروعي قرارين: الأول في صيغة مادة سوف تنصص عليها معاهدة الصلح مع إيطاليا، وجاء فيها:

- تنازل إيطاليا عن جميع حقوقها في ممتلكاتها الإفريقية.
- إبقاء الممتلكات خاضعة لنظام الحكم الحالي إلى أن يصدر القرار النهائي في شأنها.
- تتخذ الدول العظمى الأربع قرارا نهائيا في هذا الشأن خلال سنة من التاريخ الذي يبدأ فيه تنفيذ المعاهدة.

والثاني في صيغة قرار يوقعه الوزراء الأربعة، وقد جاء فيه:

- اتفاق وزراء الخارجية على تقرير مصير الممتلكات الإيطالية في إفريقيا الشأن خلال سنة من التاريخ الذي يبدأ فيه تنفيذ المعاهدة معها.
- تقرر الدول العظمى الأربع مصير هذه الممتلكات وفقا لأحد الأنظمة الآتية أو لبعضها مندمجة: الاستقلال، الانضمام إلى أحد البلدان المجاورة، الوصايا وتتولاها هيئة الأمم المتحدة أو إيطاليا أو إحدى الدول المنضمة لهيئة الأمم. وعلى أن يشمل النظام المقرر جميع الممتلكات أو يقتصر على جانب منها حسب ما تمليه رغبة الأهالي والحكومات صاحبة الشأن من وجهات النظر.
- في حالة عدم اتفاق الدول الأربع على حل تعرض المسألة على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لتوصي بما تراه، وتتعهد الدول بقبول التوصيات وتنفيذها مع مراعاة الوعود التي قطعتها حكومة بريطانيا للسنوسيين خلال الحرب.
- تولي مندوبي وزراء الخارجية البحث في مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة، ولهم الحق في إرسال لجان تحقيق إليها تجمع المعلومات التي يبنون عليها توصياتهم لوزراء الخارجية في

[1] - مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 137.

شأن الحل النهائي للمسألة. وقد وافق وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى على المادة والقرار المقترحين.[1]

03- مؤتمر باريس ومعاهدة الصلح:

في أوت 1946 عقد مؤتمر الصلح بباريس لإعداد معاهدة الصلح مع إيطاليا، وقد تولى الوفد المصري برئاسة واصف غالي باشا مهمة الدفاع عن حق ليبيا في الاستقلال، وخطب بيفن قائلا: (باسم بريطانيا إننا نعتقد أن ثمة رغبة حقيقية عند عرب ليبيا في الحكم الذاتي، وأنه ينبغي التوفيق بصورة ما بين هذه الرغبة وبين الحقيقة التي لا شك فيها وهي أنه لا يزال في شمال طرابلس عدة آلاف من المستعمرين الإيطاليين، وأما فيما يتعلق ببرقة فإننا نحب أن نذكر مرة أخرى أننا قد تعهدنا علنا في الماضي بأن لا يخضع السنوسيون مرة أخرى للحكم الإيطالي).[2]

في 10 فيفري 1947م وقعت معاهدة الصلح بين إيطاليا و مندوبي دول الحلفاء، تقرر فيها عودة حدودها إلى ما كانت عليه في 01 جانفي 1938م مع بعض التعديلات الطفيفة لصالح فرنسا ويوغسلافيا وبموجبها تنازلت عن مستعمراتها السابقة في ليبيا وكذا إريتريا والصومال.[3]

وقد تم التصديق على المعاهدة في 15 سبتمبر 1947، فأصبح من الضروري بعد ذلك أن يتم العثور على حل للقضية الليبية قبل انقضاء مدة أجلها سنة أي قبل 15 سبتمبر 1948، وإلا ستحال إلى الأمم المتحدة.[4]

أهم ما يلاحظ على نصوص معاهدة الصلح هو إسقاط حق إيطاليا في مستعمراتها وحرص بريطانيا وفرنسا على الإبقاء على الإدارة العسكرية وتمكين نفوذها ومحاولة تأجيل القضية إلى أبعد أمد مستطاع.[5]

---

[1]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 201، 202.
[2] - نفسه، ص 202، 203.
[3]- شوقي عطا الله الجمل، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، د ط، المكتب المصري، القاهرة، 2000، ص 295.
[4]- جاسم محمد حسن العدول وآخرون، ص 461.
[5] - محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 204.

04- لجنة التحقيق الرباعية:

لما تم وضع معاهدة الصلح موضع التنفيذ أخذ وكلاء وزراء الخارجية على عاتقهم أمر تنفيذ الشروط المتعلقة بالمستعمرات الإيطالية. وكان عمل الوكلاء الذي بدأ في 03 أكتوبر 1947 قد شمل إرسال لجنة تحقيق إلى تلك المستعمرات، والتشاور مع الحكومات الأخرى ذات المصالح، وإعداد توصيات لمجلس وزراء الخارجية تمهيدا لاتخاذ قرار نهائي بخصوص التصرف بالمستعمرات الإيطالية. وعليه تم تعيين اللجنة في 20 أكتوبر 1947.[1]

تألفت لجنة التحقيق هذه من أربعة وفود تمثل الدول الأربع الكبرى، وكان عملها أن تجمع المعلومات التي يطلبها منها وكلاء وزراء الخارجية، وتستطلع رأي الأهالي في المستعمرات لمعرفة رغباتهم في المستقبل، وبعد فراغها من كل ذلك وجب عليها إعداد تقرير واف عن مهمتها. وقد وصلت ليبيا في 06 مارس 1948، فقضت فيها 75 يوما أي إلى غاية 20 ماي 1948. استمعت خلالها لآراء رجال الإدارة البريطانية في برقة وطرابلس، ورجال الإدارة الفرنسية في فزان، كما اتصلت بالأحزاب السياسية والأفراد والهيئات، ولم تغفل عن الأقليات من الإيطاليين واليهود.[2]

وبوصول اللجنة إلى طرابلس شهر مارس لاستطلاع رأي الشعب الليبي حول مصير بلاده، أخذت هيئة تحرير ليبيا بزعامة السيد بشير السعداوي توجه الجماهير للرد على أسئلتها بالمطالب القومية المحددة في الوحدة والاستقلال والانضمام إلى جامعة الدول العربية دون إشارة إلى الإمارة السنوسية، فأثار هذا التجاهل أهالي برقة، فأصدر المؤتمر الوطني بيانا يعرب فيه عن قلقه حيال ذلك، لتبرر جريدة الوطن في عددها 117 بتاريخ 1948/03/30 تجاهل الطرابلسيين للإمارة بأن مسألتي الانضمام للجامعة وإمارة سمو الأمير ليستا من اختصاص اللجنة، وإنما هما من حقوق الشعب وحده وسيفصل فيهما في وقتهما فلما الخلاف!

وكرد من المؤتمر الوطني العام ببرقة على تجاهل الطرابلسيين للإمارة السنوسية، تقدم للجنة الدولية بمطالبه التالية:

- استقلال برقة التام فورا.
- الاعتراف بالأمير السيد إدريس ملكا لدولة برقاوية سنوسية.

[1] - مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 143.
[2] - نقولا زيادة، المصدر السابق، ص 166.

- إذا رغب إخواننا الطرابلسيون فيما بعد أن ينضموا تحت التاج السنوسي، فإن هذا يمكن الأقطار الليبية من أن تتوحد في دولتنا، وإلا فإن برقة تحتفظ باستقلالها كاملا.[1]

ثم انتقلت اللجنة إلى فزان في شهر أفريل، لمعرفة رأي السكان حول مستقبل إقليمهم كذلك، فكانت مطالبهم تتلخص في استقلال ليبيا ووحدتها تحت قيادة الأمير إدريس السنوسي، وانضمامها للجامعة العربية.[2]

وبعد أن انتهت اللجنة الرباعية من جولتها، قدمت تقريرا في أواخر جويلية 1948، تضمنت خلاصته النقاط التالية :

- نسبة مئوية كبيرة من سكان ليبيا هي بدوية وأمية.
- لا يستطيع أي جزء من ليبيا أن يكفي نفسه، ولا بد له من الحصول على عون من الخارج.
- الأحزاب السياسية الرئيسية تتفق على استقلال ليبيا ووحدتها، والانضمام إلى الجامعة العربية.
- اشترط المؤتمر الوطني في برقة في سبيل الوحدة أمرين: الأول قيام ملكية وراثية تحت راية الأمير محمد إدريس السنوسي، والثاني أن لا يسمح للطليان بالعودة إلى برقة. وأضافت على أن الأمير نفسه كان يرغب في عقد تحالف مع بريطانيا.
- الأقلية الإيطالية في طرابلس ترى ضرورة عودة إيطاليا إلى ليبيا، أما العرب فلا يقبلون بعودتها.
- أبدى السكان رغبة أكيدة في وجوب إنهاء الإدارتين البريطانية والفرنسية في البلاد.[3]

وفي 07 أوت 1948 استمع وكلاء وزراء الخارجية إلى أراء جميع الحكومات المعنية بمصير المستعمرات الإيطالية السابقة. وفي 17 أوت بدؤوا بمناقشة التوصيات المتعلقة بليبيا. فاقترح المندوب الإنجليزي أن توضع برقة بكاملها تحت وصاية إنجلترا مع تأجيل مصير طرابلس وفزان لمدة عام، فأيد المندوب الأمريكي هذا المقترح، بينما وقف الوفد الروسي معارضا له. أما المندوب الفرنسي فصرح بأفضلية تأجيل موضوع ليبيا بكاملها لمدة عام آخر. ليتضح جليا أن مندوبي الدول الكبرى يحاولون المماطلة في إعداد التوصيات المطلوبة أملا في أن تنتقل القضية

[1] - بشير المغيربي، المصدر السابق، ص 60، 64.
[2] - محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 38، 39.
[3] - نقولا زيادة، المصدر السابق، ص 167.

بصورة آلية بعد انقضاء فترة العام الواحد إلى منظمة الأمم المتحدة، حيث كانت تلك الدول تعول على كسب أغلبية الأصوات.[1]

05- اجتماع باريس:

اجتمع مندوبو وزراء الخارجية في باريس في 13 سبتمبر 1948م، أي قبل يومين من نهاية السنة المحددة في معاهدة الصلح لتقرير مصير مستعمراتها، وكانت الملابسات كلها تدل على العجز عن حل القضية وإحالتها إلى هيئة الأمم المتحدة.[2]

كان الاجتماع تحت إصرار من الاتحاد السوفييتي الذي قدم وفده مقترحا بوضع المستعمرات الإيطالية السابقة تحت وصاية إيطاليا لفترة محدودة، على أن تتم هذه الوصاية تحت رقابة منظمة الأمم المتحدة، مع إقامة حكم ديمقراطي محلي فيها. إلا أن كلا من الو م أ وإنجلترا وفرنسا قد وقفوا ضد الاقتراح. في حين أوصى مندوب الو م أ بوضع برقة تحت وصاية إنجلترا لفترة غير محددة. وفي الأخير لم يتم التوصل إلى اتفاق، لذا توجهت الدول بصورة مشتركة إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة تخبره بأنه انطلاقا من المادة 23 من معاهدة الصلح مع إيطاليا تطرح قضية المستعمرات الإيطالية السابقة للنظر فيها من طرف الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة.[3]

06- المسألة الليبية وهيئة الأمم المتحدة:

في 24 سبتمبر 1948 أدرجت الجمعية العامة قضية المستعمرات في جدول أعمال اللجنة الأولى لدراستها في القسم الأول من الدورة الثالثة العادية المنعقدة بباريس، لكن أمر ذلك تعذر لضيق الوقت. لذا تقرر دراستها في القسم الثاني من نفس الدورة في 16 أفريل 1949 في" ليك سكسس". لتكون حينها المسألة الليبية أول نقطة في جدول أعمال اللجنة السياسية، أين دارت المناقشات حول نقط ثلاث:

* مبدأ استقلال ليبيا.

[1] - نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص 317، 318.
[2] - محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 209.
[3] - نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص ص 317- 319.

* وحدة ليبيا لمناطقها الثلاث.

* وصاية الأمم المتحدة وتنظيمها.

وقد ارتبطت النقطة الأولى والثانية بنوع وصاية الأمم المتحدة، فانقسمت الآراء بين تأييد وصاية دولة واحدة ومعنى ذلك إغفال الاستقلال والوحدة وبين أن تكون الوصاية للأمم المتحدة كلها مباشرة وفي هذا سبيل تحرير ليبيا. وهكذا أخذت بريطانيا وفرنسا والو م أ والدول الموالية لها بالمبدأ الأول، بينما رأت الوفود العربية والآسيوية الأخذ بمبدأ وصاية الأمم المتحدة.[1]

و طرح الوفد السوفييتي مشروع منح الاستقلال لليبيا، وفي 09 ماي 1949 ضبط الفترة بخمس سنوات، أما إنجلترا فاقترحت 10سنوات لذلك، مع وضع برقة تحت وصايتها خلال الفترة الانتقالية، أما طرابلس وفزان فاقترح إدراجهما في نظام الوصايا الدولية على أساس الشروط التي يمكن أن تتقدم بها حكومات مصر، فرنسا، إيطاليا، إنجلترا والو م أ إلى الدورة الرابعة. ولكي يطول أمد المداولات اقترح الوفد الأمريكي تشكيل لجنة فرعية خاصة لدراسة المقترحات المقدمة وإعداد مشروع قرار متفق عليه. وفي 11 ماي 1949 قدم الوفدان الإنجليزي والأمريكي للدراسة خطة بيفن- سفورزا التي أبرمت في نفس الشهر في لندن وبوساطة من الو م أ.[2]

- مشروع بيفن- سفورزا:

مشروع قرار تم التوصل إليه بالاتفاق بين كل من أرنست بيفن وكارلو سفورزا وزيري خارجية بريطانيا وإيطاليا. تميز بالدهاء والغرابة، فقد جاء باقتراح حل يجمع بين إمكانية الوفاء بالوعد البريطاني الصادر أثناء ح ع 2 بعدم إخضاع السنوسيين للحكم الإيطالي مرة أخرى وبين تحقيق رغبة دول أمريكا اللاتينية في أن تستعيد إيطاليا بعض نفوذها الاستعماري القديم. كما وقد أرضى المشروع إيطاليا حيث وعدها الوصايا على طرابلس، وأقنع بريطانيا بمنحها حق الوصايا على برقة، بينما ضمن لفرنسا الوصايا على فزان، واشترط أن تصبح ليبيا دولة مستقلة بعد عشر سنوات فيما لو وافقت الأمم المتحدة على ذلك.[3]

[1] - محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص ص 212- 215.
[2]- نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص ص 326- 329.
[3]- دي كاندول، المصدر السابق، ص 94، 95.

ومنذ أن أعلن عن هذا المشروع قامت مظاهرات الاحتجاج الغاضبة في شوارع طرابلس وأعلن العصيان المدني، وسافر البرقاويون من رجال جمعية عمر المختار للمشاركة في مظاهرات طرابلس تأكيدا لوحدة المصير، كما قامت المظاهرات في بنغازي ودرنة.[1] ولم تهدأ إلى أن سقط المشروع في 17 ماي 1949، والذي بدا في نظر مجموعة الدول العربية والآسيوية محاولة خبيثة قامت بها الدول الأوروبية لخدمة أطماعها الاستعمارية عن طريق تمزيق ليبيا. وقابل الأمير إدريس هو الآخر المشروع باستنكار بالغ. ولما كانت أحداث ليك سكسس قد كشفت له عن حقيقة الموقف الدولي، قام المؤتمر الوطني البرقاوي ببعث تعليمات إلى مندوبيه بالعودة فورا، كما عبر عن استيائه بإرسال برقيتين صريحتين إحداهما موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة جاء فيها: " لن نقبل أي قرار عدا الاستقلال ونرفض الوصايا جملة وتفصيلا ونحن نعتبر أنفسنا مستقلين وأحرار في الارتباط والتعاهد مع أية جهة نشاء". والأخرى إلى وزير الخارجية البريطانية: " نرفض أي وصاية، ونحن مستعدون لإعلان استقلالنا الكامل وعقد معاهدة تحالف مع بريطانيا". وعندما أخذ التصويت على المشروع في الأمم المتحدة صوتت 33 دولة لصالح الوصايا الإيطالية على ليبيا، بينما صوتت ضدها 17 دولة وامتنعت 08 دول عن التصويت، أي أن أغلبية الثلثين اللازمة لإقرار المشروع كان ينقصها صوت واحد وكان ذلك صوت مندوب هايتي الذي صوت ضد المشروع على غير المتوقع،[2] بعدما استطاع أحد أعضاء الوفد الطرابلسي وهو نورالدين العنيزي إقناعه. ليسقط المشروع بفضل هذا الصوت، وتحال القضية بعدها إلى الدورة القادمة في سبتمبر 1949.[3]

وظلت المسألة محل دراسة ومناقشة مطولة خلال الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن أصدرت بتاريخ 21 نوفمبر1949م قرارها بشأن ليبيا تضمن نقاطا بارزة أهمها:

* ليبيا التي تشمل برقة وطرابلس وفزان تكون دولة مستقلة وذات سيادة .

* يسري مفعول هذا الاستقلال في أقرب فرصة ممكنة لا تتجاوز 01 جانفي 1952.

* أن يوضع دستور لليبيا بما فيه شكل نظام الحكم، وأن يوفد مندوب من قبل الأمم المتحدة للمساعدة في ذلك.

[1]- بشير المغيربي، المصدر السابق، ص 103.
[2] - دي كاندول، المصدر السابق، ص 95، 96.
[3] - بشير المغيربي، المصدر السابق، ص 103.

* تقوم الدول القائمة بالإدارة بالتعاون مع المندوب بالشروع في اتخاذ الخطوات اللازمة لنقل الحكم إلى حكومة دستورية مستقلة.

* تقبل ليبيا بمجرد تكوينها كدولة مستقلة عضوا في هيئة الأمم المتحدة.[1]

07- المسألة الليبية وجامعة الدول العربية:

بدأ اهتمام الجامعة العربية بقضية ليبيا منذ عرضها على مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى في سبتمبر عام 1945م أي مع بداية تأسيسها، وقد وجهت الجامعة إلى المجلس مذكرة أيد فيها الأمين العام عبد الرحمن عزام وحدة ليبيا مشيرا إلى أن العرب لا يمكن أن يقبلوا بأي محاولة لوضعها تحت وصاية دولة أوروبية مصرا على أن أفضل الحلول هو وضعها تحت وصاية جامعة الدول العربية على أن تتحمل مصر العبء الأكبر بسب القرب الجغرافي منها.[2] وعندما عقد مؤتمر الصلح تقدمت الجامعة في 18 أفريل 1946م بمذكرة أخرى في نفس السياق، كما قامت في 17 أكتوبر 1947م بتوجيه مذكرة إلى الدول الأربع الكبرى أوضحت فيها كمطلب أول وحدة ليبيا بأقسامها الثلاث وأنه كان لها منذ أيام العثمانيين استقلال ذاتي وأن أهلها قاوموا الغزو الإيطالي من أجل حريتهم وبادروا إلى معاونة الحلفاء فالمطلب الثاني لهم هو التمسك بالحرية والاستقلال.[3]

ومنذ عام 1947 اتضح لأمانة جامعة الدول العربية أن مساعيها مع بريطانيا والو م أ وفرنسا غير مجدية، وأن هذه الدول مصممة على الاحتفاظ بما في يدها من أراضي ليبيا عن طريق الوصايا، لذا حاول الأمين العام الاتصال بالحكومة الإيطالية لإيجاد تعاون في المطالبة بالاستقلال، لكن هذه المساعي توقفت لأن مطامع إيطاليا في استرجاع ليبيا أخذت تتزايد، ولما فشل مشروع بيفن سفورزا عادت إيطاليا إلى استئناف المحادثات السابقة ففتح باب للتفاهم.[4]

[1]- المسألة الليبية، المصدر السابق، ص 52، 53.
[2]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 142.
[3]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص ص 247- 249.
[4]- المسألة الليبية، المصدر السابق، ص 37، 39.

ثانيا : وصول محمد إدريس السنوسي إلى السلطة.

لعل أهم ما يتميز به الملك إدريس من الصفات هو مقدرته على الحفاظ على التوازن بين القوى الممزقة والشخصيات المتنافسة فالبلاد التي مزقتها الخصومات القبلية والأسر المتنافسة على الزعامة، تكون حاجتها الأساسية إلى شخص يعترف له الجميع بالمنزلة والاستقامة للحفاظ على النظام والاستقرار في البلاد، فمحمد إدريس لم يكتف بتخليص برقة من إيطاليا في الحرب العالمية الثانية فحسب بل استعمل نفوذه الشخصي لإقناع أصحاب النفوذ من الزعماء الطرابلسيين بوجوب الالتفاف حول النظام الاتحادي الذي لولاه ما كانت لتتم وحدة ليبيا قط.[1]

- قيام إمارة برقة:

تعاون محمد إدريس السنوسي منذ اللحظة الأولى مع الإدارة العسكرية البريطانية في برقة تعاونا وثيقا فقد جاء في تقرير لجنة التحقيق الرباعية: " وفي سنة 1940 تم الاتفاق بين السيد إدريس والسلطات البريطانية في مصر على إنشاء قوة إضافية تسمى العرب الليبيين من بين الليبيين المقيمين بمصر بمساعدة الأمير"، كما كان مع بعض أعضاء أسرة السنوسي يتقاضون مرتبات من الإدارة العسكرية سنويا بلغ مجموعها كما هو ظاهر في الميزانية في الفترة الواقعة بين 11 نوفمبر 1942 و 30 جوان 1947 " 66.637 جنيها إسترلينيا"، كما وضعت تحت تصرفه القصر الذي كان يقيم فيه الحكام الإيطاليون في بنغازي وذلك بعد عودته في أواخر 1947، وذكر رئيس الإدارة في تقرير له من نفس السنة بأن قرار الأمير بالبقاء نهائيا في البلاد وتنفيذه لسياسة تعاون وثيق بين أهل برقة والإدارة قوت الروح المعنوية ووثقت الصلات ببريطانيا العظمى.[2]

ويذكر دي كاندول في أحد لقاءاته اليومية مع السيد إدريس أنه لما بلغته أنباء مجريات ليك سكسس حول دراسة قضية ليبيا انتابه غضب شديد وقال أنه يجد نفسه ضحية للتضليل المتعمد من ناحية الإدارة البريطانية لأنها أكدت له سلفا بتمكينه من تشكيل حكومة وطنية لبرقة بحيث تستطيع طرابلس وفزان الانضمام إليها فيما بعد، ومن جانبه كان قد قدم وعودا لشعبه حول هذا

[1]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 369، 370.
[2] - محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 178.

الأمر، لذا فإنه يطالب بريطانيا بالموافقة الفورية على تشكيل حكومة برقاوية وتوقيع معاهدة للتعاون والدفاع المشترك.[1]

وأمام صيحات البرقاويين المنادين باستلام السلطة شعرت الإدارة العسكرية البريطانية بحرج فلجأت إلى حل يرضي مطامع الإنجليز بعيدة المدى ويرضي البرقاويين كذلك، فاتفقت مع الأمير إدريس على تسليمه السلطة الداخلية لبرقة على أن تبقى أمور الدفاع والخارجية والأمن في الأزمات من صلاحيات بريطانيا.[2] ونشير في هذا المقام أن إدريس السنوسي كان يلقب رسميا بالسيد ولكن الشعب أصر على مناداته بالأمير، أما الإدارة العسكرية تجنبا للشكوك من أن بريطانيا تقوم بتغيير وضعية البلاد قبل مقررات السلم أعطته لقب سماحة بينما الشعب بقي يدعوه بالأمير.[3]

وبالفعل أعلن السيد إدريس عن قيام إمارة برقة يوم 01 جوان 1949 في خطاب ألقاه في اجتماع المؤتمر الوطني بقصر المنار ببنغازي. كما أن موافقة بريطانيا على قيام إمارة برقة كانت خطوة متماشية مع السياسة بعيدة المدى لمطامعها في ليبيا، فقد كانت على اتفاق مع إيطاليا منذ أوائل سنة 1949 على مشروع " بيفن سفورزا " الذي كان يقسم ليبيا إلى مناطق نفوذ (برقة لبريطانيا، طرابلس لإيطاليا، وفزان لفرنسا).[4]

وكانت خطة السيد إدريس بعد توليه السلطة أميرا لبرقة أن يدعو الليبيين المقيمين في الخارج إلى العودة إلى البلاد والعمل في سبيل بنائها.[5]

وفي 09 جويلية 1949 غادر الأمير بنغازي متوجها إلى أوروبا مرورا بطرابلس التي اجتمع بزعمائها أين وافق على أن يحمل باسمهم ثلاثة مطالب إلى الحكومة البريطانية هي:

- المسارعة بإنشاء حكومة طرابلسية على غرار حكومة برقة.

- إقامة اتحاد فدرالي يضم طرابلس وبرقة في ظل التاج السنوسي بتوحيد الشؤون الاقتصادية والدفاعية.

---

[1]- دي كاندول، المصدر السابق، ص 95.

[2]- مصطفى أحمد بن حليم، المصدر السابق، ص31.

[3] - Lord Rennell, British Military Adminstration of occpied Territories in Africa During the years 1941- 1947, (London, 1948), p 254.

[4]- مصطفى أحمد بن حليم، المصدر نفسه، ص31.

[5]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 278.

- تشكيل وفد مشترك لتمثيل ليبيا في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة المزمع عقدها في سبتمبر 1949.

وفي يوم 07 سبتمبر أقيم في قصر المنار حفل استقبال رسمي بمناسبة عودة الأمير، وبتاريخ 16 سبتمبر أعلن رئيس الإدار البريطانية قرار نقل السلطات الذي خول للأمير إصدار دستور، وها ما فعله في 18 سبتمبر، وبعدها بفترة قصيرة استأنفت الأمم المتحدة بحث موضوع المستعمرات الإيطالية، والتي اتضح من مناقشاتها أن تقام في ليبيا دولة مستقلة موحدة، واتخذ القرار بعد فترة بأن يكون شكل الحكم ملكيا وأن يعرض على الأمير إدريس اعتلاء عرش المملكة، ليتم إقرار بيعته على ذلك في 17 ديسمبر 1950.[1]

ثالثا : وضع الدستور وإعلان الاستقلال.

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 نوفمبر1949م على أن تصبح ليبيا المؤلفة من برقة ، طرابلس وفزان دولة مستقلة ذات سيادة قبل أول جانفي 1952م على أن تعين هيئة الأمم مندوبا عنها في فترة الانتقال يساعده مجلس مكون من مندوبين عن مصر، باكستان، بريطانيا، فرنسا، الو م أ، إيطاليا، وممثل عن كل من برقة، طرابلس وفزان وممثل عن الأقليات المقيمة في ليبيا وذلك لمساعدة الليبيين في سن الدستور وإنشاء حكومة وطنية، فصدر القرار بأغلبية 49 صوتا وامتناع 09 عن التصويت ومعارضة الحبشة وحدها.[2]

01- تنفيذ قرار الأمم المتحدة:

تنفيذا لقرارا الأمم المتحدة عينت الجمعية العامة آدريان بيلت - دبلوماسي هولندي من أفراد الجهاز الدائم بالمنظمة الدولية، اشتغل سابقا في عصبة الأمم - كمندوب لها للعمل على حصول ليبيا على استقلالها، فوصلها في شهر جانفي 1950، وكانت مهمته الأولى هي الحصول على موافقة الزعماء المحليين فيما يتعلق باختيار الأعضاء الليبيين وممثل الأقليات في مجلس العشرة (المجلس الاستشاري)، ولهذا الغرض قام بزيارة الأقاليم الثلاثة للتشاور مع زعماء كل منها.[3]

[1] - دي كاندول، المصدر السابق، ص 103، 105، 106، 114.
[2] - محمد بشير المغيربي، المصدر السابق، ص 144.
[3] - دي كاندول، المصدر السابق، ص 107.

وما إن اكتمل تشكيل المجلس الاستشاري للأمم المتحدة في ليبيا في صورته النهائية حتى عقد أول اجتماع له في 25 أفريل 1950 بمدينة طرابلس، قدم خلاله خطته الخاصة بالتطور الدستوري في ليبيا ممثلة في النقاط التالية:

* انتخاب المجالس المحلية في برقة وطرابلس وفزان خلال شهر جوان 1955.

* اختيار لجنة تحضيرية (لجنة الواحد والعشرين)لأعمال الجمعية الوطنية التأسيسية في وقت لا يتجاوز شهر جويلية 1950.

* انتخاب الجمعية الوطنية التأسيسية (لجنة الستين) ودعوتها إلى الاجتماع في خريف 1950.

* إقرار الجمعية الوطنية التأسيسية للدستور خلال عام 1951.

* إعلان الاستقلال وإنشاء حكومة وطنية قبل 01 جانفي 1952، وهو الموعد الذي حدده قرار الأمم المتحدة كموعد أقصى للاستقلال.[1]

- اللجنة التحضيرية:

منذ أواسط أفريل أخذ المندوب الأممي يبحث مع المجلس قضية تشكيل اللجنة التحضيرية أو لجنة الواحد والعشرين التي تختار بدورها الجمعية الوطنية التي ستقوم بوضع الدستور.[2]

تألفت اللجنة من سبعة أعضاء عن كل من الأقاليم الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان)، ونص قرار مجلس الأمم في جلسته التاسعة عشر المنعقدة في 14 جوان 1950، أن تقوم اللجنة بتحديد طريقة تشكيل الجمعية الوطنية المخولة بإعداد دستور صالح لليبيا وتعيين شكل الحكومة.[3]

- الجمعية الوطنية التأسيسية:

في 07 أوت 1950 أقرت اللجنة التحضيرية بأن تتألف الجمعية الوطنية من ستين عضوا على أساس التساوي بين الإقليمي بين المناطق الثلاث، كما أقرت في وقت لاحق أن لا يكون للأقليات ممثلون فيها، لكنها أوصت بأن يضمن لها الدستور الليبي حقوقها المدنية، الدينية والاجتماعية. وانتهى الأمر بالجمعية العامة إلى أن أقرت في 17 نوفمبر 1950 بعد مناقشة التقرير الذي تقدم

[1] - نبيل لزعر، المرجع السابق، ص 380، 381.
[2] - نقولا زيادة، المصدر السابق، ص 171.
[3] - محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 313.

به المندوب، بوجوب اجتماع الجمعية الوطنية في وقت لا يتأخر عن اليوم الأول من جانفي 1951، وأن تؤلف حكومة مؤقتة لليبيا في وقت لا يتأخر عن اليوم الأول من أفريل من نفس العام.[1]

عقدت الجمعية الوطنية التأسيسية جلستها الافتتاحية يوم السبت الموافق ل 25 نوفمبر 1950 على الساعة الحادية عشر والدقيقة الثلاثين في قصر بالبو سابقا (دار المحاكم)، وقد دعي للجلسة رجال الإدارة وعلى رأسهم والي طرابلس، وقناصل الدول في ليبيا ونائب المندوب بيلت ورجال هيئة الأمم. وكشف المفتي الشيخ محمد أبو الإسعاد العالم وهو رئيس الجلسة في الخطبة الافتتاحية عن بداية البث في مسألة وضع الدستور طبقا لقرار هيئة الأمم الصادر في 21 نوفمبر 1949 المؤيد بقرارها الصادر في 17 نوفمبر 1950. وفي الجلسة الثالثة لها يوم 02 ديسمبر تمحور جدول الأعمال حول شكل الدولة ونوع الحكم، تقرير الملكية وتعيين هيئة لوضع الدستور، وفي الجلسة الرابعة في 04 ديسمبر أضيف إلى جدول الأعمال بندان أحدهما حول تعيين شكل العلم الليبي، والثاني حول إرسال وفد إلى محمد إدريس السنوسي يرفع إليه قرار إعلانه ملكا، ليتوالى عقد الجلسات إلى غاية الجلسة الثالثة والأربعين في 06 نوفمبر 1951.[2]

02- وضع الدستور:

بعد تشكيل لجنة الدستور ووضع نصوصه، المكونة من ثمانية عشرة عضوا، ورغبة منها في تسريع عملها قامت بتأليف لجنة فرعية من ستة أعضاء (اثنان عن كل ولاية) باسم جماعة العمل لإعداد أجزاء مختلفة من الدستور وتقديمها إلى اللجنة أولا بأول، وقد عقدت لجنة الدستور أول اجتماع لها في 06 جانفي 1951، كما اجتمعت جماعة العمل أول مرة في 11 جانفي من نفس السنة، وقد استعانت بأحسن الخبرات القانونية الموجودة في المنطقة.[3]

بعد الاطلاع على دساتير عدد من الدول التي تعمل بالنظام الاتحادي، شرع في وضع المواد المتعلقة بتوزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الولايات، وبعد ذلك البنود الخاصة

[1] - نقولا زيادة، المصدر السابق، ص ص 174- 176.
[2] - الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية، مجموعة محاضر الجمعية الوطنية ولجنة الدستور المنبثقة عنها 1950- 1951، ص 1، 2، 9، 12، 146.
[3] - نبيل لزعر المرجع السابق، ص 389، 390.

بالحقوق الأساسية، ثم المسائل العامة المتعلقة بصلاحيات الملك ومجلس الوزراء ومجلس النواب والشيوخ، وموقع العاصمة، وقد تضمنت مسودة الدستور في مجملها اثني عشر فصلا.[1] وبعد الفراغ من إعداد النصوص كانت ترسل إلى المجلس الاستشاري لمناقشتها، وحين أوشكت الجمعية التأسيسية على إعداد الدستور، اقترح مندوب الأمم المتحدة تشكيل لجنة تنسيق تتولى نقل السلطات بالتدريج إلى حكومة ليبية مؤقتة، ضمت تلك اللجنة ممثلي طرابلس وبرقة وفزان، وممثلين لدول الوصايا فرنسا وبريطانيا وترأسها المندوب الأممي. وفي سبتمبر 1951 انتقل المجلس الاستشاري إلى جنيف لدراسة التقارير التي أعدها مندوب الأمم المتحدة حول أعمال الجمعية التأسيسية والخطوات التي قطعتها لوضع الدستور، في حين واصلت الجمعية عملها في طرابلس أثناء اجتماعات المجلس الاستشاري بجنيف لوضع مواد الدستور، وفي 07 أكتوبر 1951 انتقل أعضاء الجمعية إلى برقة لتقديم الدستور إلى الملك، لذلك صارت ليبيا تحتفل بعيد الدستور يوم 07 أكتوبر كعيد وطني.[2]

يتألف الدستور الليبي من مقدمة ومائتين وثلاث عشرة (213) مادة، وينص على أن تكون ليبيا دولة ملكية وراثية، شكلها اتحادي ونظامها نيابي وتسمى المملكة الليبية المتحدة، ونص على أن تكون مدينتا طرابلس وبنغازي عاصمتين للملكة، وأن تكون العربية هي اللغة الرسمية والإسلام دين الدولة، وينقسم مجلس الأمة إلى مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وعلى أن تنحصر السلطة التشريعية في يد الملك ومجلس الأمة، وأن يكون الملك الرئيس الأعلى للدولة.[3]

03- إعلان الاستقلال:

مع بداية شهر نوفمبر 1951م بدأ التحضير لإعلان استقلال ليبيا، فتكثفت اجتماعات لجنة التنسيق التي كلفت بنقل السلطات لليبيين، وخلال شهر ديسمبر عقد أعضاء المجلس الاستشاري اجتماعات مطولة ومهمة مع الحكومة المؤقتة ولجنة التنسيق، فاعترضتهم مشاكل عويصة منها توفير اعتمادات لميزانية الدولة الناشئة، سك العملة وتوفير غطاء مالي لها، إذ لم تكن في ليبيا آنذاك أية موارد توفر الغطاء المطلوب، وفي هذا السياق ارتأت لجنة التنسيق أن تكون العملة

[1] - دي كاندول، المصدر السابق، ص 116.
[2]- محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 70، 75، 76.
[3]- نبيل لزعر، المرجع السابق، ص 391، 392.

الليبية هي الجنيه وتدخل في إطار منطقة الإسترليني وتغطى من قبلها، لكن الفرنسيين عارضوا الاقتراح وطالبوا بأن تدخل فرنسا في مسألة التغطية لكن الليبيين رفضوا أن تكون العملة مقسمة ما بين منطقتي الإسترليني والفرنك، وعقب اجتماعات مضنية تقرر أن تكون العملة الليبية داخل منطقة الإسترليني.[1]

كما فكرت الحكومة المؤقتة برئاسة محمود المنتصر في كيفية التعامل مع الوجود العسكري لأنه بعد الاستقلال لابد من تكييف قانوني للوجود الأجنبي فإذا ما تقرر استمراره يجب أن يكون ذلك برضا الليبيين، لذا تم فتح مفاوضات مع ممثلي الدول التي كان لها وجود عسكري في ليبيا بعد الوجود الإيطالي أي مع بريطانيا التي كانت تحتل برقة وطرابلس، فرنسا التي تحتل فزان والو م أ التي كان لها قاعدة عسكرية "مطار الملاحة" منحتها لها بريطانيا في ضواحي طرابلس أثناء الحرب العالمية الثانية. فتقرر بالاتفاق مع المندوب الأممي توقيع اتفاقيات عسكرية مع تلك الدول على أن تكون مؤقتة لا تتجاوز صلاحيتها ستة أشهر على أكثر تقدير وبعد إعلان الاستقلال يعاد النظر فيها إما بالإلغاء أو التمديد. كما تقرر توقيع اتفاقيات مع جميع المنظمات التابعة للأمم المتحدة (اليونسكو، الصحة العالمية، الفاو، اليونيسيف، العدل الدولية) حتى تعد هذه الاتفاقيات بمثابة التزام عملي وواقعي بالاستقلال.[2]

أعلن الملك إدريس في 24 ديسمبر1951م في قصر المنار ببنغازي بحضور أعضاء الحكومة المؤقتة وممثلي الدول الأجنبية ووجهاء البلاد عن استقلال ليبيا رسميا ووضع الدستور موضع التنفيذ، وفي اليوم نفسه رفع رئيس الحكومة المؤقتة المنتصر كتاب استقالة وزارته إلى الملك الذي بدوره كلفه بتأليف أول وزارة وطنية كان أعضاؤها هم وزراء الحكومة المؤقتة أنفسهم باستثناء عمر شنيب وزير الدفاع الذي عين رئيسا للديوان الملكي، وبناء على توصية رئيس الوزراء أصدر الملك مراسيم عين بموجبها ولاة للولايات الثلاث (الساقزلي واليا على برقة، أحمد سيف النصر على فزان وفاضل بن زكري على طرابلس) فتحولت حكوماتها الذاتية إلى إدارات محلية ورؤساء الدوائر فيها الذين كانوا وزراء صاروا نظارا واقتصر لقب الوزارة على أعضاء الحكومة المركزية وأخذت كل ولاية وفقا لأحكام المادة 177 من الدستور بوضع القانون الأساسي الخاص بها وشرعت في تنظيم إدارتها المحلية، وانتهى العمل بإعلان

[1]- محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 77.
[2]- محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 78.

السلطات الانتقالية لبرقة ومنطقة طرابلس وبدستور برقة وبرلمانها ومجلس الوصاية في منطقة طرابلس وفزان وتحولت جميع السلطات التي احتفظ بها للمعتمد البريطاني بموجب إعلان السلطات الانتقالية إلى سلطات يمارسها الملك. ولما وصل رئيس وزراء طرابلس عائدا من بنغازي في مساء 24 ديسمبر 1951 سلم لأدريان بيلت المندوب الأممي مذكرة رسمية بأن ليبيا قد أصبحت بلادا مستقلة طالبا منه أن يبلغ رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة أمر إعلان الاستقلال.[1]

وبحصول ليبيا على استقلالها يبدأ الكفاح من أجل بنائها اقتصاديا وسياسيا، فالنظام الاتحادي الذي قسمها إلى ثلاث ولايات استمر إلى أن تم إلغاؤه عام 1963م ليتغير اسم الدولة من المملكة الليبية المتحدة إلى المملكة الليبية. وفي 01 سبتمبر 1969 أقدم الضباط الوحدويون الأحرار في الجيش الليبي بعزل الملك محمد إدريس وإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية باسم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية بقيادة معمر القذافي.[2]

[1]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص ص 244-247.
[2] - رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 130.

الخاتمة

من خلال ما سبق التطرق إليه يمكن استنتاج الآتي:

- كانت إيطاليا آخر الدول الأوروبية التي دخلت مجال التوسع الاستعماري، وقرب ليبيا من منها جعلها هدفا رئيسا لسياستها الاستعمارية، ولتحقيق ذلك سعت إلى ضمان تأييد أكبر عدد من الدول الأوروبية.

- بتنازل الدولة العثمانية عن ليبيا لإيطاليا بمقتضى معاهدة أوشي التي أبرمت بين الطرفين سنة 1912، أدرك الليبيون ضرورة مقاومة الغزو بأنفسهم، فكان من أبرز قادة المقاومة في غرب البلاد سليمان الباروني، وفي شرقها تكفلت الحركة السنوسية بأعباء ذلك.

- بدخول إيطاليا الحرب العالمية الأولى سنة 1915 انضم السيد أحمد الشريف السنوسي، الذي كان يتولى قيادة المقاومة ضد الغزو الإيطالي في برقة، إلى جانب الدولة العثمانية ضد الحلفاء، وبهزيمة قواته تنازل عن الزعامة لمحمد إدريس السنوسي.

- كان لسقوط الدولة العثمانية في ح ع 1 سبب رئيسي في ظهور فكرة الجمهورية الطرابلسية، وكان الإعلان عنها سنة 1918 محاولة مبكرة لإقامة دولة مستقلة، وبدخولها مفاوضات مع الحكومة الإيطالية، صدر القانون الأساسي لطرابلس ثم لبرقة سنة 1919.

- دفعت قوة المقاومة الإيطاليين إلى منح بعض الوعود لإدريس السنوسي وفق اتفاقية الرجمة 1920 التي تضمنت الاعتراف به أميرا على برقة، مقابل تنازلات بتصفية الأدوار العسكرية وهنا مكمن الخطورة.

- اتخذ الزعماء الطرابلسيون في مؤتمر غريان 1920 قرارا بإقامة حكومة وطنية بزعامة رجل مسلم منتخب من الأمة، فتمت مبايعة محمد إدريس السنوسي بالإمارة على طرابلس وبرقة سنة 1922، لكنه وجد نفسه في موقف محرج مع الجانب الإيطالي، وبعد دراسة وافية للتطورات السياسية والعسكرية، غادر إلى مصر، ليتزعم عمر المختار من بعده حركة الجهاد في ليبيا.

- استأنف القادة الإيطاليون أمثال غراتسياني عملياتهم العسكرية في ليبيا بعد أن تولى الحزب الفاشستي زمام الأمور في إيطاليا سنة 1922، متبعين أساليب وحشية في قمع المقاومة الليبية، فواجههم البطل عمر المختار مابين 1923 إلى أن تم إعدامه سنة 1931، فتقلصت المقاومة وهاجرت أعداد كبيرة من الوطنيين إلى الخارج بالأخص مصر وتونس.

- عندما قامت الحرب العالمية الثانية، رآها الليبيون فرصة يجب استغلالها من أجل تحرير بلادهم. وبدخول إيطاليا الحرب سنة 1940، وقف الليبيون إلى جانب الحلفاء، بعد أن تعهدت بريطانيا صراحة بأنه عندما تنتهي الحرب فإن ليبيا لن تعود بأي حال من الأحوال تحت السيطرة الإيطالية.

- بهزيمة إيطاليا سنة 1943 كان المفروض أن تؤول السيادة على ليبيا لأهلها، إلا أن الإنجليز والفرنسيين رفضوا ذلك وصمموا على حكم ليبيا حتى تتم التسوية مع إيطاليا. فوقعت كل من طرابلس وبرقة تحت سيطرة الإدارة العسكرية البريطانية، بينما فزان فتحت سيطرة الإدارة العسكرية الفرنسية فأصبحت البلاد الواحدة مقسمة إلى ثلاث أقاليم منفصلة.

- بدأ النشاط السياسي بعد ح ع 2 يتبلور في أشكال مختلفة من الأحزاب والهيئات، إلا أن الهدف العام دار حول قضية الاستقلال والوحدة والإمارة السنوسية. ليتم الاتفاق على منح برقة استقلالها والذي اعترف به الإنجليز على الفور سنة 1949 بهدف تهدئة الليبيين وإلهائهم عن قضيتهم الأساسية، غير أن صوت أحرار ليبيا الذين استمروا في المطالبة بالاستقلال والوحدة الكاملة قد ضمن لقضية ليبيا مكانا في جداول أعمال المؤتمرات التي عقدتها الدول الكبرى.

- تباينت مواقف الدول الكبرى (فرنسا، بريطانيا، الو م أ، الاتحاد السوفييتي) حول مسألة مصير المستعمرات الإيطالية السابقة، لتضارب مصالحها، لتحال القضية إلى هيئة الأمم المتحدة، واستمرت المساومات وتعددت المناورات وحيكت المؤامرات على مستقبل ليبيا كمشروع بيفن سفورزا الذي تكلل بالفشل.

- بعد المحاولات الكثيرة لإيجاد الحلول للمسألة الليبية، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يقضي بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز الفاتح من جانفي 1952. وفي 1950 تكونت جمعية وطنية تأسيسية كلفت لجنة لصياغة الدستور، فقدمت نتيجة عملها في سبتمبر1951، وأعقب ذلك في 1951/12/24 إعلان الدستور وتولي إدريس حكم المملكة الليبية.

- كانت العقدة لمن الزعامة والقيادة، فالشرق الليبي وجنوبه أجمعا على إدريس السنوسي، أما الغرب فظهرت به أصوات منها من يقبل بإدريس ومنها من يعارض ذلك، ثم شكل الدولة وطبيعة النظام، كل ذلك مثل عقبات نحو الاستقلال. لكن في الأخير تنازل الجميع من أجل الوطن ونجحوا في تأسيس دولة رغم انعدام المقومات الأساسية.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01:

خريطة ليبيا.[1]

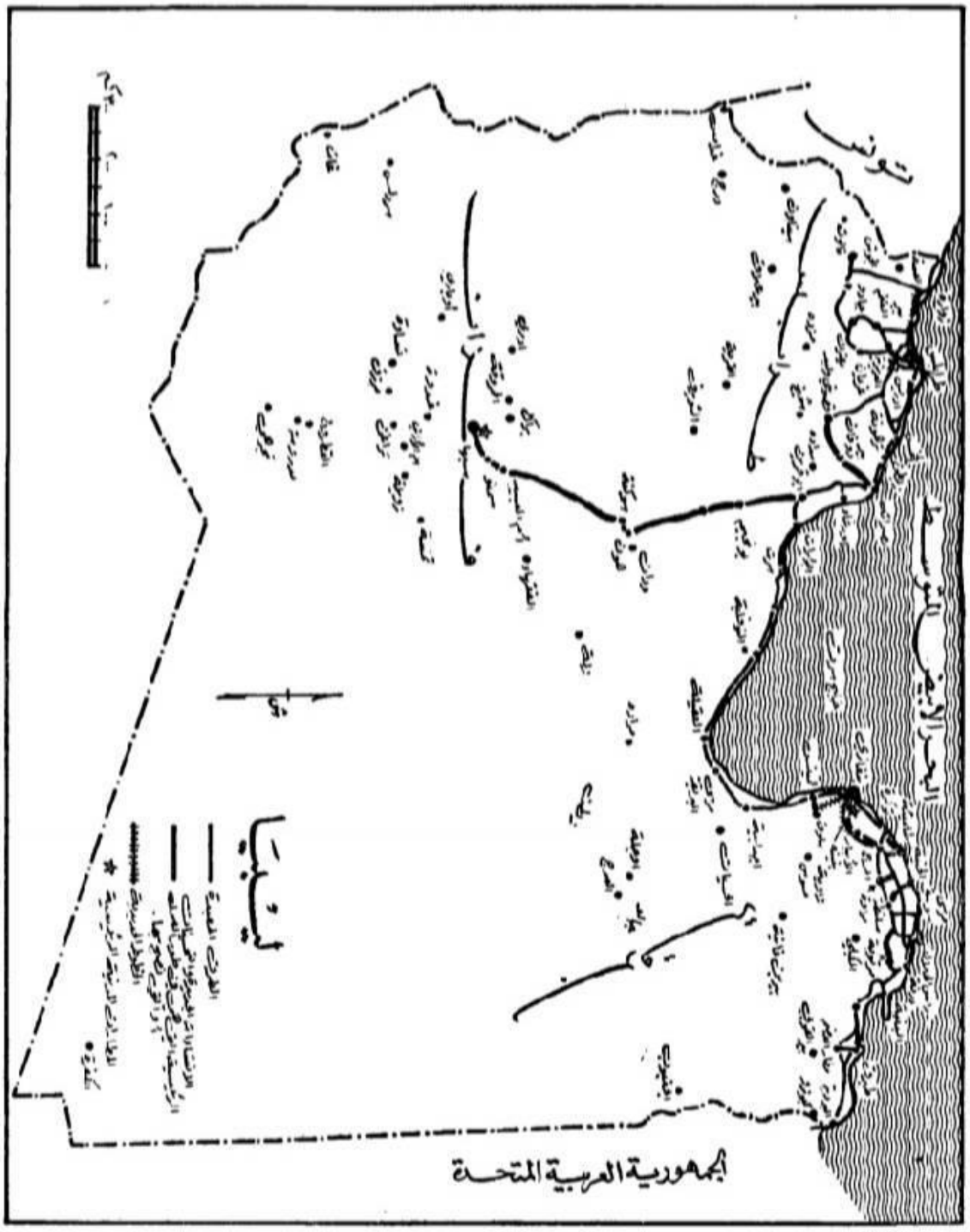

[1] - مصطفى أحمد بن حليم، المصدر السابق، ص 06.

الملحق رقم 02:

فروع شجرة العائلة السنوسية.[1]

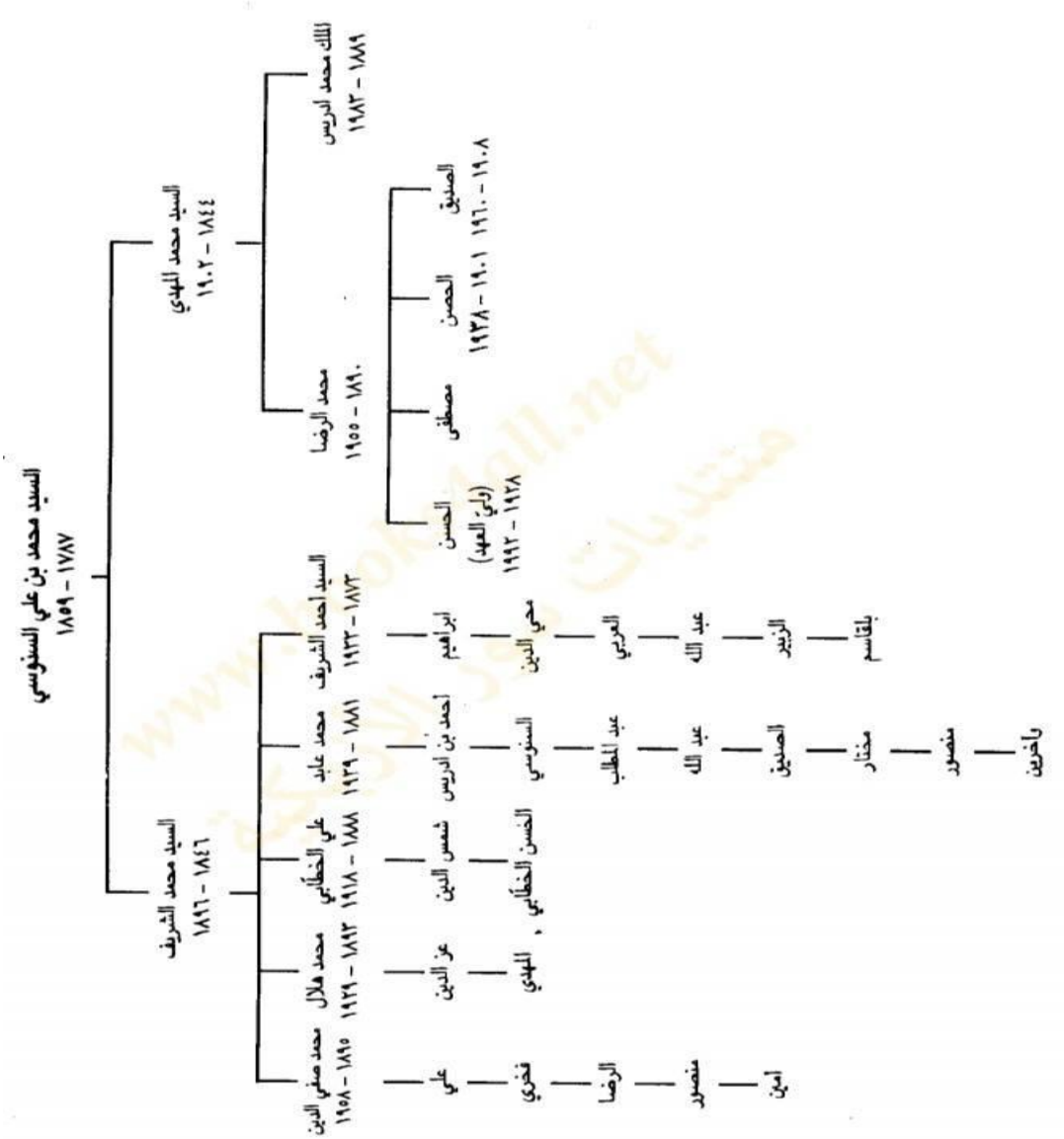

[1] - مصطفى بن حليم، المصد السابق، ص 580.

الملحق رقم 03:

زعماء الأسرة السنوسية.[1]

السيد أحمد الشريف.

السيد محمد إدريس المهدي ببدلة التشريفات المصرية.

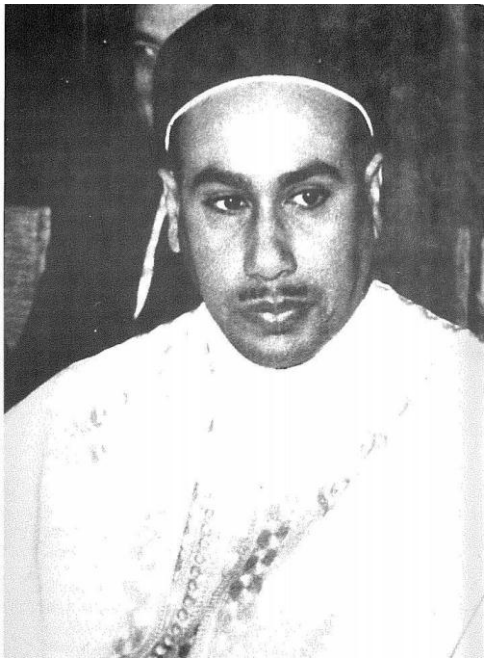

السيد الحسن الرضا

السيد محمد الرضا المهدي.

[1] - دي كاندول، المصدر السابق، ص 20، 24، 35، 126.

الملحق رقم 04:

السيد عمر المختار،شيخ المجاهدين.[1]

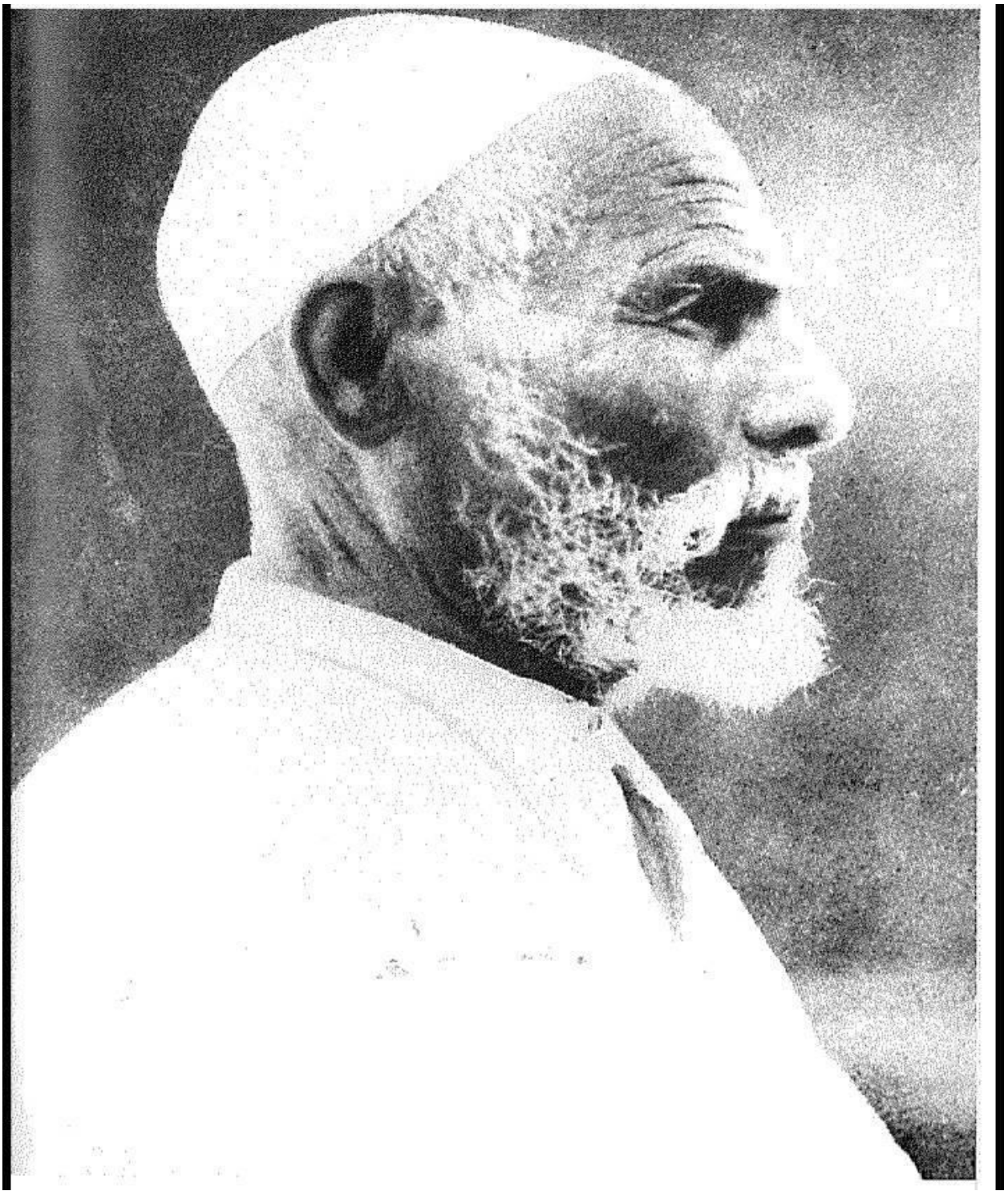

[1] - دي كاندول، المصدر السابق، ص 50.

الملحق رقم 05:

المنشور الكاذب لبادوليو .[1]

يا أهالي برقة:

إني أحمد الله سبحانه وتعالى الذي هدى لطريق الصواب أولئك الذين كانوا عنا خارجين، وأنار بصيرتهم لإدراك معنى ما أقصد إجراءه من الأعمال لمنفعتكم ولخير هذه البلاد التي بينتها بندائي السابق.

وبما أن حسن التفاهم قد حصل مع تبادل الثقة التامة بإخلاص وحسن نية بيننا وبينهم، بعد أن فهموا وقدروا نوايانا هذه حق قدرها، فها قد وصلنا وإياهم للغاية المنشودة اليوم 13 جونيو سنة 1929م الموافق 5 محرم سنة 1348هـ.

فتذكروا إذن، وعلى الدوام هذا اليوم التاريخي الذي افتتحت به برقة عصراً جديداً حيث استتب السلم، ووضعت الحرب أوزارها، وأصبحتم منذ اليوم بحسب نوايانا الحكومية الخالصة آمنين على أرواحكم وعائلاتكم وحيواناتكم وكل ما ملكت أيديكم، فرحين ومبتهجين بالمهتدين الذين عادوا اليوم إلينا آمنين، مصافحين طائعين، راغبين الحياة تحت ظل حكومة إيطاليا العظمى، معترفين جهاراً بأن لا حكومة غيرها في هذا الوطن، واثقين بما سينالهم - رحمة منها وعدلاً - من العفو التام عما سبق وارتكبوه في الماضي من الجرائم السياسية.

إنني واثق مثلكم بأن كافة إخوانكم أبناء هذا الوطن المهاجرين خارجاً عنه سيعودون متى يبلغهم هذا السلم آمنين طائعين، وبذا يضم هذا الوطن لأحضانه أبناءه الأعزاء البعيدين.

وقياماً بما وعدتكم به سابقاً، واحتفالاً بأبّهة ذكرى هذا اليوم أبلغكم بأنني أمرت اليوم بالإفراج عن كافة الذين حكم عليهم بالنفي، وأعدكم بالالتجاء لصاحب الجلالة الملك فيتوريو عمانوئيل الثالث المنصور كي يمنح من لدنه عفوه الملوكي عن المحكومين الآخرين لأسباب سياسية الذين يستحقونه. وبهذا يصبح منسياً كل ما وقع في الماضي، لاعتباري كل فرد رعية لأم الوطن إيطاليا طائعاً ممتثلاً لقوانين الحكومة.

أكرر لكم القول مرة أخرى بأنني سأداوم كالسابق على احترام الديانة الإسلامية، والزوايا وأملاكها، والحقوق العائلية. وسأحافظ على كرامة أبناء البيوت القديمة النبيلة، كما سأحافظ أيضاً على ما يتمتع به من النعم أولئك المشايخ والأعيان الحديثين الذين ترقوا للمشيخة باستحقاق خاص، مقابل الخدمات التي أدوها للحكومة والوطن.

هذا هو قولي. وهذه ستكون أفعالي. فهلمّ معي لعمل ما فيه تحقيق الآمال.

بنغازي في 19 جونيو سنة 1929

والي برقة
ماريشال إيطالو
بكرو بادوليو

[1] - الطاهر أحمد الزاوي، المصدر السابق، ص 128، 129.

قائمة المصادر و المراجع

أولا: باللغة العربية:

1- المصادر:

أ- الوثائق المنشورة:

- تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية عن قضية استقلال ليبيا، الدورة 12، مارس 1950، المسألة الليبية، القاهرة، 1950.

- الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية، مجموعة محاضر الجمعية الوطنية ولجنة الدستور المنبثقة عنها، 1950- 1951.

- محمد بشير المغيربي، وثائق جمعية عمر المختار(صفحة من تاريخ ليبيا)، ط1، دار الهلال، القاهرة، 1993.

ب- الكتب:

- الطاهر أحمد الزاوي، عمر المختار الحلقة الأخيرة من الجهاد الوطني في ليبيا، ط2، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2004.

- فرانسيس ماكولا، حرب إيطاليا من أجل الصحراء(مشاهدات المراسل الحربي البريطاني مع الإيطاليين في طرابلس)، تر. عبد المولى صالح الحرير، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1991.

- محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات أعدها للنشر طلحة جبريل، ط1، طوب للاستثمار والخدمات، الرباط، 1996.

- محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، د ط، دار الفكر العربي، القاهرة، 1948.

- محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة وثائق تحريرها واستقلالها 1948- 1952، ج 2، د ط، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د ت.

- مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ط1، بريطانيا،1992، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر.

- ئي.آ.ف. دي كاندول، الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره، نشره محمد بن غلبون، 1989.

2- المراجع:

أ- الكتب:

- جاسم محمد حسن العدول وآخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، د ط، دار ابن الأثير، العراق، 2005.

- خليفة عبد المجيد المنتصر، ليبيا قبل المحنة وبعدها، سلسلة الكتاب الليبي2، وزارة الأنباء والإرشاد، طرابلس، أكتوبر 1963.

- رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، د ط، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1996.

- شوقي أبو خليل، الإسلام وحركات التحرر العربية، ط1، منشورات دار الرشيد، دمشق، 1976.

- شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، د ط، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000.

- شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977.

- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، د ط، دار الكتب، القاهرة، 1970.

- عبد العظيم رمضان، الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة، د ط، دار المعارف، القاهرة، 1985.

- عبد المنصف حافظ البوري، الغزو الإيطالي لليبيا دراسة في العلاقات الدولية، د ط، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1983.

- علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، سيرة الزعيمين إدريس السنوسي وعمر المختار، ج2، ط1، مكتبة التابعين، القاهرة، 2001.

- علي محمد محمد الصلابي، تاريخ الحركة السنوسية في إفريقيا، ط3، دار المعرفة، بيروت، 2009.

- فرانشيسكو مالجيري، الحرب الليبية 1911-1912، تر. وهبي البوري، د ط، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1978.

- فيصل محمد موسي، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، د ط، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1997.

- مجيد خدوري، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، د ط، دار الثقافة، بيروت، 1966.

- محمد عبد الله عودة و إبراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، د ط، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989.

- محمود الشنيطي، قضية ليبيا، د ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951.

- محمود حسن صالح منسي، الحملة الإيطالية على ليبيا، دراسة وثائقية في إستراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية، د ط، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1980.

- مصطفى علي هويدي، الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولى، سلسلة الدراسات التاريخية 7، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1988.

- نيكولاي إيليتش بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، تر. عماد حاتم، ط2، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، جانفي 2001.

ب- المجلات:

- علجية بشير العرفي، المغرب العربي مابين الحربين العالميتين 1919-1939م، مجلة العلوم والدراسات، المجلد/العدد 9، ديسمبر2015، جامعة بنغازي- كلية الآداب والعلوم بالمرج، ليبيا.

- مجلة البحوث التاريخية، العدد2، جويلية 1988، منشورات مركز جهاد الليبيين، طرابلس.

- محمد عيسى صالحية، صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا، حوليات كلية اللآداب، الرسالة 2 في التاريخ، الحولية 1، 1980، جامعة الكويت.

- نهاية محمد صالح الحمداني، نشاط يهود ليبيا في العهد العثماني 1551- 1911، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد23، 2016، جامعة الموصل، العراق.

ج- المحاضرات:

- نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار إلى الاستقلال، معهد الدراسات العربية، قسم الدراسات التاريخية والجغرافية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1958.

- هلموت مايخر، عمر المختار والجهاد ضد الاستعمار الإيطالي (نظرة الألمان المعاصرين له)، جامعة هامبورغ، ألمانيا الغربية، تر. سعيد عبد العزيز عبد الله، د ت.

د- الرسائل الجامعية:

- نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، أطروحة دكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019-2020.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

-Cf.James Byrnes, Speaking Frankly (New York. 1947) .

- Lord Rennell, British Military Adminstration of occpied Territories in Africa During the years 1941- 1947, (London, 1948).

- Maurice Pernot, The Soviet Union and mediteranean, the fortnightly (December, 1945).

-Schanzer Carlo, Italian Colonial in north Africa, vol.1, 1924

شكر و تقدير: .....
الإهداء :.....
مقدمة :.....أ

الفصل التمهيدي: ليبيا تحت وطأة الغزو الإيطالي.

أولا: الأطماع الاستعمارية الأوروبية في ليبيا: 7
01- أطماع بريطانيا:.....7
02- أطماع فرنسا:.....7
03- أطماع إيطاليا: 8
ثانيا: دوافع الغزو الإيطالي لليبيا: 9
01- الدوافع السياسية والقومية:.....9
02- الدوافع الاقتصادية والإستراتيجية:.....10
03- الدوافع الدينية:.....10
ثالثا: ردود الفعل على الغزو الإيطالي:.....11
01- المقاومة الليبية العثمانية: 11
- معاهدة الصلح: 12
02- المواقف الدولية من الغزو الإيطالي: 13
- موقف الدولة العثمانية:.....13
- موقف الدول الأوروبية: 14
أولا: ليبيا والحرب العالمية الأولى: 17
ثانيا: الجمهورية الطرابلسية.....18
01- قيام الجمهورية الطرابلسية:.....18
- صلح سواني بنيادم:.....20
02- القانون الأساسي:.....21
- القانون الأساسي لطرابلس 1919/06/01: 21
- القانون الأساسي لبرقة 1919/10/31:.....21
03- الاتحاد بين برقة وطرابلس:.....22

- مؤتمر غريان:.....23
- مؤتمر سرت:.....24
ثالثا: المفاوضات الإيطالية الليبية.....25
01- المفاوضات مع الجمهورية الطرابلسية:.....25
02- التفاوض مع محمد إدريس السنوسي: 26
- اتفاقية الرجمة 1920/10/25: 27
03 - المفاوضات مع عمر المختار: 30
أولا: إقحام ليبيا في الحرب العالمية الثانية:.....36
01- تكوين الجيش السنوسي : 36
02- دور الجيش السنوسي خلال الحرب : 39
ثانيا: سيطرة الإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية على ليبيا: 40
01- الإدارة العسكرية الفرنسية:.....41
02- الإدارة العسكرية البريطانية:.....42
- تحديات الإدارة البريطانية:.....43
03- قوانين الإدارة العسكرية: 45
04- انعكاسات الإدارة العسكرية: 45
ثالثا: النشاط السياسي للأحزاب والهيئات الوطنية 46
01- النشاط السياسي في المهجر: 46
- اللجنة الطرابلسية: 46
- هيئة تحرير ليبيا:.....47
02- النشاط السياسي على أرض الوطن:.....48
02-01- في برقة: 48
02-02- في طرابلس:.....50
02-03- في فزان: 53
أولا : القضية الليبية في المحافل الدولية ومواقف الدول الأوروبية:.....56
02- مجلس باريس:.....57

03- مؤتمر باريس ومعاهدة الصلح: 59
04- لجنة التحقيق الرباعية: 60
05- اجتماع باريس: 62
06- المسألة الليبية وهيئة الأمم المتحدة: 62
- مشروع بيفن- سفورزا: 63
07- المسألة الليبية وجامعة الدول العربية: 65
ثانيا : وصول محمد إدريس السنوسي إلى السلطة.....66
ثالثا : وضع الدستور وإعلان الاستقلال.....68
01- تنفيذ قرار الأمم المتحدة:.....68
- اللجنة التحضيرية: 69
- الجمعية الوطنية التأسيسية:.....69
02- وضع الدستور: 70
03- إعلان الاستقلال:.....71
الخاتمة:.....74
قائمة الملاحق:.....78
قائمة المصادر والمراجع:.....84
فهرس الموضوعات.....88

الملخص:

تعالج هذه الدراسة المواقف المتباينة للدول الأوروبية الكبرى من المسألة الليبية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في ظل استمرار بقائها مستعمرة إيطالية منذ غزوها عام 1911، إذ ميزها مرحلة من المفاوضات والاتفاقيات الظرفية، وتغير سياسة المحتل بعد وصول الفاشيين إلى السلطة في إيطاليا ما دفع إلى اندلاع المقاومة من جديد تحت قيادة عمر المختار. انتقالا إلى حدث بارز آخر تمثل في الحرب العالمية الثانية التي عرفت مشاركة لليبيين إلى جانب الحلفاء ضد المحور بما فيها إيطاليا، أملا منهم في فرصة ثانية للتحرر. إلا أنه وبانهزام الإيطاليين وجدوا أنفسهم تحت سيطرة إدارات عسكرية مؤقتة "بريطانية وفرنسية" استمرت معها حركة المقاومة في شكلها السياسي للمطالبة بالوحدة والاستقلال اللذان تحققا بعد تدخل من هيئة الأمم المتحدة مع مطلع سنة 1952 بإعلان ليبيا مملكة يتزعمها محمد إدريس السنوسي.

الكلمات المفتاحية:

الحركة السنوسية- القانون الأساسي- الاحتلال الشامل- الجمهورية الطرابلسية- الإدارة العسكرية- النشاط السياسي- الوحدة والاستقلال.

Summary:

This study addresses the differing positions of the major European countries on the Libyan issue after the end of World War I as it has remained an Italian colony since its invasion in 1911, characterized by a phase of negotiations and circumstantial agreements, and the change of the policy of the occupier after the fascists came to power in Italy, which led to the re-outbreak of resistance under the leadership of Omar Al-Mukhtar. Moving on to another landmark event was World War II, which saw Libyans join the allies against the Axis, including Italy, in the hope of a second chance of liberation. However, with the defeat of the Italians, they found themselves under the control of temporary "British and French" military administrations, with which the resistance movement continued in its political form to demand unity and independence, which was achieved after the intervention of the United Nations at the beginning of 1952 by declaring Libya a kingdom led by Mohamed Idriss Sanussi.

Keywords:

The Sanussi Movement - Basic Law - Comprehensive Occupation - Tripoli Republic - Military Administration - Political Activity - Unity and Independence.